

الهيئة العامة للزكاة والدخل
General Authority of Zakat & Tax

الدليل الإرشادي العام للزكاة

سبتمبر 2019

الإصدار ا

www.gazt.gov.sa

تنويه:

هـذا الدليـل إرشـادي,ويمثل مفهوم الهيئة وتفسيرها فيما يتعلق بتطبيق اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بتاريخ 1440/7/7هـ, ولا يعد مستنداً نظامياً، وتعد نصوصه مواداً إرشادية -غير ملزمة للهيئة-, ولا يغنـي عـن الرجـوع إلـى اللائحـة التنفيذيـة لجبايـة الـزكاة والقواعد والقرارات ذات الصلة.

المحتويات

1. المقدمة: 7
1.1 عن الزكاة 7
1.2 جباية الزكاة 7
1.3 تطبيق جباية الزكاة في المملكة العربية السعودية 7
1.4 الهيئة العامة للزكاة والدخل 8
1.5 مهام الهيئة العامة للزكاة والدخل 10
1.6 عن الدليل الإرشادي العام للزكاة 11
2. مفاهيم ومصطلحات الزكاة وطرق حسابها 12
3. النشاط الاقتصادي والتسجيل لأغراض الزكاة: 22
3.1 التسجيل لأغراض الزكاة 22
3.1.1 الخاضعون للزكاة 22
3.1.2 مفهوم الإقامة 26
3.2 التقدم لطلب التسجيل وتاريخ نفاذ التسجيل 27
3.2.1 متطلبات التقدم للتسجيل 27
3.3 كيفية التسجيل 28
3.4 شهادة التسجيل 28
3.5 التسجيل لأغراض الإقرار الزكوي الموحد 30
4. تحديد وعاء الزكاة للمكلف الذي يمسك الدفاتر التجارية: 33
4.1 بنود وعاء الزكاة (الإضافات) 33
4.1.1 مفاهيم متعلقة بالإضافات 35
4.1.2 ما يضاف إلى الوعاء الزكوي 36
4.1.3 ما لا يضاف إلى الوعاء الزكوي 37
4.1.4 ضوابط الإضافة إلى الوعاء الزكوي 38
4.2 بنود وعاء الزكاة (الحسميات) 47
4.2.1 مفاهيم متعلقة بالحسميات 47
4.2.2 ما يحسم من الوعاء الزكوي 49

4.2.3 ضوابط الحسم من الوعاء الزكوي 49
4.2.4 ما لا يحسم من الوعاء الزكوي 55
4.2.5 ضوابط عامة أخرى تتعلق بوعاء الزكاة 57
4.2.6 أمثلة تطبيقية 60
5. التعديل على نتيجة النشاط: 64
5.1 المصروفات التي يجوز حسمها 64
5.2 المصروفات التي لا يجوز حسمها 67
6. حساب الزكاة بالأسلوب التقديري 71
7. قواعد محاسبة الزكاة: 72
7.1 بداية السنة المالية للمكلف 72
7.2 نسبة الزكاة 72
7.3 الحسابات الموحدة لأغراض الزكاة 74
7.4 التغير في الملكية أو الشكل النظامي للمكلف 74
7.5 المعاملات بين الأطراف ذات العلاقة 74
8. الإقرارات الزكوية لمن يمسكون دفاتر تجارية: 75
8.1 إرشادات استكمال الإقرار الزكوي 75
8.1.1 خطوات تقديم الإقرار الزكوي 76
8.2 ضوابط تقديم الإقرار الزكوي 84
8.3 سداد الزكاة 84
8.4 الاحتفاظ بالدفاتر التجارية 86
9. التعامل مع الهيئة العامة للزكاة والدخل: 88
9.1 أحقية الهيئة في طلب البيانات 88
9.2 أحقية الهيئة في الفحص 88
9.3 إجراء الربط 88
9.4 إعادة الربط 89
9.5 تصحيح الأخطاء والتقادم 89
9.6 سرية المعلومات والمستندات 90

10. إجراءات الاعتراض والاستئناف: 91

10.1 تقديم اعتراض 91

10.2 ضوابط قبول الاعتراض 91

10.3 التظلم لدى اللجان المختصة 96

10.4 تسوية الخلاف 97

11. إجراءات التحصيل: 99

11.1 سداد المبالغ المستحقة 99

11.2 تقسيط المبالغ المستحقة 99

11.2.1 ضوابط تقسيط المبالغ المستحقة 99

11.2.2 أحقية الهيئة في إلغاء التقسيط 99

12. المستحقات النهائية: 100

12.1 اعتبار المستحقات نهائية 100

12.2 الحجز على الممتلكات 100

12.2.1 إجراءات الحجز على الممتلكات المنقولة وغير المنقولة 100

12.2.2 ضوابط إجراءات الحجز 101

12.2.3 الإجراءات الأخرى 101

13. المبالغ الزائدة: 102

13.1 ترحيل المبلغ الزائد 102

13.2 استرداد المبلغ الزائد 102

14. الخطابات والإشعارات: 102

14.1 طرق الاتصال المستخدمة في المخاطبات والإخطارات 102

14.2 تحديث بيانات الاتصال الخاصة بالمكلف 102

15. التوقف عن النشاط: 103

15.1 تقديم إشعار عن توقف النشاط 103

15.2 التوقف عن النشاط لأغراض التصفية 103

16. أحقية الهيئة في التنسيق مع الجهات الحكومية 103
17. قائمة بمصطلحات محاسبة الزكاة 103
18. التواصل معنا 105
ملحق: أسئلة شائعة 106

1. المقدمة:

1.1 عن الزكاة:

الزكاة ثالث أركان الإسلام، وأهم العبادات المالية على الإطلاق، ولذلك تكرر ورودها في القرآن الكريم، وقرنها الله بالصلاة في أكثر من ثمانين موضعاً، حيث تكرر قوله تعالى: (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة)، وهي من أهم الركائز التي تميز المجتمع المسلم عن غيره، وتُعد مظهراً من مظاهر سمو التشريع الإسلامي؛ بما تمثله من وسيلة مفيدة لمحاربة الفقر، والتخفيف من معاناة المحتاجين، ويؤدي ذلك إلى تحقيق التكافل الاجتماعي بشكل عام.

1.2 جباية الزكاة:

مما يدل على عِظم مكانة الزكاة في الإسلام؛ إناطة إدارتها والإشراف عليها بالدولة، حيث إن الدولة هي المخولة بجباية زكاة الأموال الظاهرة وصرفها على المستحقين، وذلك عن طريق تكليف بعض العاملين (الموظفين الخاصين بالزكاة) بالمرور على أصحاب الأموال، في سائر أنحاء الدولة الإسلامية، وحساب مقدار زكاتهم، ثم تحصيلها منهم، والإشراف على صرفها وتوزيعها على المستحقين.

إن ما تقدم من إجراءات تتعلق بإدارة الدولة للزكاة، يدل على مكانتها المهمة في النظام الإسلامي، فجباية الزكاة تعد عنصراً مهماً من عناصر التكافل الاجتماعي، والتي يعقبها صرف الزكاة للمستحقين.

وتقوم الهيئة العامة للزكاة والدخل بمهمة جباية الزكاة، حيث تتولى جميع الإجراءات التي تتصل بحساب زكاة المكلف، ابتداءً من تسجيل المكلف، ومروراً بعملية حساب مقدار زكاته، والتي تحوي الإشراف على تقديمه للإقرارات الزكوية، وإجراءات السداد، وفحص هذه البيانات المقدمة، والتحقق منها من خلال الكفاءات البشرية التي لدى الهيئة، وانتهاء بإصدار شهادة الزكاة النهائية، وما قد ينتج بعد ذلك من القيام بعبء دراسة اعتراضات المكلف على ربوط الهيئة الزكوية.

1.3 تطبيق جباية الزكاة في المملكة العربية السعودية:

تعد جباية الزكاة وصرفها على المستحقين من المهام الأساسية للدولة، التي نص عليها النظام الأساسي للحكم، حيث جاء في المادة (الحادية والعشرين): (تُجبى الزكاة وتنفق في مصارفها الشرعية)، وتضمنت المادة (السابعة) ما يدل على عناية الدولة بواجبات الشريعة والالتزام بها على وجه العموم، والتي تشمل جباية الزكاة وصرفها على المستحقين، حيث جاء فيها: (يُستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام، وجميع أنظمة الدولة).

وتأكيداً لذلك؛ فقد صدر في عهد المؤسس الملك عبد العزيز -رحمه الله تعالى- المرسوم الملكي رقم (8634/28/2/17) وتاريخ 1370/6/29هـ الموافق (6 أبريل 1951م) المتضمن الأمر بجباية الزكاة، وتلا ذلك المرسوم الملكي كثير من المراسيم الملكية المؤكدة له، والقرارات الوزارية المنفذة له، واللوائح والتعاميم المفسرة والموضحة له، ومن ذلك: المرسوم الملكي رقم (م/40) وتاريخ 1405/7/2هـ، واللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2082) وتاريخ 1438/6/1هـ. الموافق (28 فبراير 2017م)، واللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2216) وتاريخ 1440/7/7هـ الموافق (14 مارس 2019م)، والتي يسري تطبيقها على الأعوام الزكوية التي تبدأ من 1 يناير 2019م لجميع المكلفين، عدا من يُحاسب بالأسلوب التقديري طبقاً للفصل الرابع من اللائحة، فيسري تطبيق اللائحة على إقراراتهم التي تقدم بعد 31 ديسمبر 2019م. ولذلك فإن اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بتاريخ 1440/7/7هـ لا تسري على السنوات المالية التي تسبق هذا التاريخ، وإنما تعامل تلك السنوات وفقاً للوائح والتعليمات التي سبقت هذا التاريخ.

وقد اعتنت اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة بوجه خاص ببيان أحكام الجباية في الأنشطة التجارية دون غيرها من الأموال الزكوية، ومتطلبات تقديم الإقرار الزكوي، وإجراءات الربط والفحص والسداد، والمدد الزمنية الخاصة بها.

وتورد الحصيلة الزكوية التي تجبيها الهيئة العامة للزكاة والدخل وتودع في حساب الضمان الإجتماعي، الذي يتولى الصرف على الفقراء والمساكين، وذلك طبقاً للمرسوم الملكي رقم (1/5/16) وتاريخ 1383/1/5هـ الموافق (28 مايو 1963م)، حيث جاء في الفقرة (1) منه: «تُجبى الزكاة كاملة من جميع الشركات المساهمة وغيرها والأفراد ممن يخضعون للزكاة»، وفي الفقرة (2) منه: «تورد جميع المبالغ المستحصلة إلى صندوق الضمان الإجتماعي».

1.4 الهيئة العامة للزكاة والدخل:

• تعد الهيئة العامة للزكاة والدخل الجهة المخولة بجباية الزكاة في المملكة العربية السعودية، والتي أنيط بها أعمال الجباية تنفيذاً للمرسوم الملكي (8634/28/2/17)، وتاريخ 1370/6/29هـ، والقاضي باستيفاء الزكاة من الذين يحملون الرعوية السعودية.

• أنشئت بالقرار الوزاري رقم (394)، وتاريخ 1370/8/7هـ، لتكون إحدى الجهات الحكومية التي تتبع وزارة المالية، وأنيطت بها مهمة جباية الزكاة الشرعية.

• صدر المرسوم الملكي رقم (61) وتاريخ 1383/1/5هـ، الذي تضمن الأمر بجباية الزكاة كاملة، وتوريدها لمؤسسة الضمان الاجتماعي.

• صدر بعد ذلك عدد من المراسيم الملكية والقرارات الوزارية المنظمة لأعمال جباية الزكاة، من أبرزها: المرسوم الملكي رقم (م/40) الصادر بتاريخ 1405/7/2هـ، والذي تضمن الأمر بجباية الزكاة كاملة من جميع الشركات والمؤسسات وغيرها والأفراد ممن يخضعون للزكاة، ثم صدرت اللائحة التنفيذية للمرسوم الملكي (م/40)، بالقرار الوزاري رقم (2082)، وتاريخ 1438/6/1هـ، ثم صدرت اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة بالقرار الوزاري رقم (2216) الصادر بتاريخ 1440/7/7هـ، والتي يسري تطبيقها 1 يناير 2019م.

• في 1438/7/20هـ شُكّلت الهيئة العامة للزكاة والدخل بقرار مجلس الوزراء رقم (465) المتضمن الموافقة على التنظيم الخاص بالهيئة.

مراحل تنظيم جباية الزكاة



١ **المرسوم الملكي بتاريخ 1370/6/29**
استيفاء الزكاة من الذين يحملون الرعوية السعودية

٢ **القرار الوزاري رقم (394)، وتاريخ 1370/8/7هـ**
إنشاء مصلحة الزكاة

٣ **المرسوم الملكي رقم (م/40) الصادر بتاريخ 1405/7/2 هـ**
الأمر بجباية الزكاة كاملة من جميع الشركات والمؤسسات وغيرها والأفراد ممن يخضعون للزكاة

٤ **صدور اللائحة التنفيذية للمرسوم الملكي (م/40)صدور اللائحة التنفيذية**
بالقرار الوزاري رقم (2082)، وتاريخ 1438/6/1 هـ

٥ **في 1438/7/20 هـ**
تم تشكيل الهيئة العامة للزكاة والدخل بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (465)

٦ **بموجب القرار الوزاري رقم (2216) الصادر بتاريخ 1440/7/7 هـ، والتي يسري تطبيقها 1 يناير 2019 م**
صدرت اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة

1.5 مهام الهيئة العامة للزكاة والدخل:

حدد تنظيم الهيئة العامة للزكاة والدخل مهامها في المادة (الثالثة) منه، والتي تشمل ما يلي:

- جباية الزكاة وتحصيل الضرائب من المكلف وفقاً للأنظمة واللوائح والتعليمات ذات العلاقة.
- توفير خدمات عالية الجودة للمكلف لمساعدته على الوفاء بواجباته.
- متابعة المكلف واتخاذ ما يلزم من إجراءات، لضمان جباية وتحصيل المستحقات المتوجبة عليه.
- العمل على نشر الوعي لدى المكلف وتقوية درجة التزامه الطوعي، والتأكد من التزامه، بما يصدر من الهيئة من تعليمات وضوابط في مجال اختصاصه.
- التعاون وتبادل الخبرات مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، وبيوت الخبرة المتخصصة داخل المملكة وخارجها، وذلك في حدود اختصاصات الهيئة.
- تمثيل المملكة في المنظمات والهيئات والمحافل والمؤتمرات الاقليمية والدولية ذات الصلة باختصاصات الهيئة.





1.6 عن الدليل الارشادي العام للزكاة:

يقدم هذا الدليل إرشادات توجيهية ومعلومات أساسية بشأن متطلبات جباية الزكاة وآلية تطبيقها والتزامات الأشخاص الخاضعين للزكاة (المكلفين). ويساعد هذا الدليل في تكوين رؤية واضحة، وتقديم إرشادات توجيهية فيما يتعلق بالتطبيقات العملية لجباية الزكاة في المملكة العربية السعودية.

يمثل هذا الدليل مفهوم الهيئة وتفسيرها فيما يتعلق بتطبيق اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بتاريخ 1440/7/7هـ. ومن الجدير بالذكر أن هذا الدليل الإرشادي لا يعد مستنداً نظامياً، وتعد نصوصه مواداً إرشادية فقط، ولا تهدف إلى إدراج جميع الأحكام ذات الصلة من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، وبالرغم من أن تلك الإرشادات التوجيهية غير ملزمة للهيئة أو المكلف فيما يتعلق بأي معاملة يتم تنفيذها، فإنها تقدم إرشادات توجيهية عامة، حول كيفية معاملة الهيئة للإجراءات المتعلقة بالزكاة على المستوى العملي.

ومن أجل الحصول على إرشادات حول أي معاملة خاصة، فمن الممكن زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة (gazt.gov.sa)، والذي يحوي مجموعة واسعة من الأدوات والمعلومات التي وُضعت خصيصاً لمساعدة المكلف، بما في ذلك المواد الإرشادية المرئية وجميع البيانات ذات الصلة، وكذلك الردود على الأسئلة الأكثر شيوعاً.

2. مفاهيم ومصطلحات الزكاة وطرق حسابها

اللائحة:

اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة, الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2216) وتاريخ 1440/7/7هـ.

أ. جباية الزكاة:

قيام الدولة بحساب زكاة الأموال الخاضعة للزكاة، وتحصيلها من المكلف الخاضع، وتوريدها لوكالة الضمان الاجتماعي لتقوم بصرفها على مستفيدي الضمان.

وجباية الزكاة من مهام الدولة، وقد كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يبعث السعاة في كل عام لتحصيل الزكاة من عموم المسلمين، وتقوم بها في هذا الوقت نيابة عن ولي الأمر الهيئة العامة للزكاة والدخل؛ وفق الأنظمة واللوائح والقواعد ذات الصلة، وقد أصدرت الهيئة اللوائح والقواعد المنظمة لجباية الزكاة، ووفرت خدمات عالية الجودة للمكلف؛ لمساعدته على الوفاء بواجباته.

ب. المكلف:

شخص طبيعي أو اعتباري يمارس نشاطاً يخضع لجباية الزكاة بموجب اللائحة، سواء أكان مؤسسة فردية، أو شركة، أو من يمارس النشاط بموجب ترخيص صادر من جهة مختصة.

ج. المكلف غير الخاضع:

مكلف حاصل على شهادة بعدم الخضوع لجباية الزكاة، وفقاً لإجراءات الهيئة.

د. المقيم:

شخص طبيعي، أو اعتباري، تنطبق عليه شروط الإقامة المحددة في المادة (الثالثة) من اللائحة.

هـ. غير المقيم:

كل شخص لا تنطبق عليه صفة المقيم.

و. العام الزكوي:

السنة المالية للمكلف، سواء أكانت هجرية أم ميلادية، قصيرة كانت أم طويلة, في بداية النشاط أو نهايته.

مثال (1):
تم تأسيس شركة بتاريخ 2018/12/10م (تاريخ صدور السجل التجاري), وقد نص عقد التأسيس على أن تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ صدور السجل التجاري وتنتهي في 2019/12/31م. عليه تكون السنة المالية الأولى للشركة هي المدة من 2018/12/10م حتى 2019/12/31م.

ز. حولان الحول:

مضي اثني عشر شهراً قمريًّا (354 يوماً) على المال الزكوي الذي أكمل نصاباً. وهو من شروط الزكاة وإخراجها كاملة؛ لقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»، فإذا كان العام الزكوي يختلف عن السنة الهجرية، أخرج المكلف الزكاة من خلال حساب نسبة الأيام من الحول، وفق الطريقة الآتية:

قسمة اثنين ونصف في المئة (2.5%) على عدد أيام السنة الهجرية (354)، مضروبة بعدد الأيام الفعلية للعام الزكوي للمكلف.

$$\frac{\%2.5}{\text{عدد أيام السنة الهجرية}} \times \text{عدد الأيام الفعلية للعام الزكوي للمكلف}$$

وسبب المحاسبة بناء على الأساس اليومي تعذُّر استئناف حول لكل مال زكوي، وصعوبة تتبع العمليات الداخلية للمنشأة، وتعذر إلزام المنشآت بإصدار قوائم مالية خاصة بالزكاة.

ولا يُشترط الحول في الأرباح الناتجة أثناء الحول، كون حولها حول أصلها، حيث تخضع الأرباح بكامل نسبة الزكاة (2.5)، ولا تسري عليها المعادلة السابقة.



مثال (2):

تبدأ السنة المالية لشركة (س) للغلال في 2019/1/1م وتنتهي في 2019/12/31م من العام نفسه (سنة ميلادية). وقد بلغ وعاء الزكاة للشركة في هذه السنة 2,500,000 ريال سعودي متضمنا ربح معدل لأغراض الزكاة قدرها 900,000 ريال سعودي.

كيف يحسب وعاء الزكاة للشركة؟
تحسب الزكاة بناء على الوعاء الزكوي بالطريقة الآتية:

%2.5		عدد الأيام الفعلية للعام الزكوي للمكلف		قيمة الوعاء باستثناء الربح المعدل		
عدد أيام السنة الهجرية	X		X		=	****
354 ÷ %2.5	X	365	X	1,600,000	=	41,242.9
الربح المعدل	X	2.5%	X	900,000	=	22,500
الإجمالي				2,500,000		63,742.9

ح. الأنشطة التجارية:

الأعمال بكل صورها سواء كانت تجارية، أو خدمية، أو نحو ذلك من الأعمال التي يقصد منها تحقيق الربح.

ويدخل تحت ذلك من الأنشطة التجارية: الأنشطة العقارية، والمتاجرة بالسلع، وتقديم الخدمات، والأوراق المالية، وأنشطة التمويل والتأمين وجميع الأنشطة المصرفية، وغيرها.

وقررت الأدلة الشرعية وجوب الزكاة في الأنشطة التجارية بمختلف أشكالها، ومن ذلك ما جاء في حديث جابر بن سمرة -رضي الله عنه-: (كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم - يأمرنا أن نخرج الزكاة مما نعده للبيع).

ط. أحكام الالتزامات وأثرها على الزكاة:

تنقسم الالتزامات المتعلقة بالزكاة إلى قسمين:

- **الالتزامات التي على المكلف:**

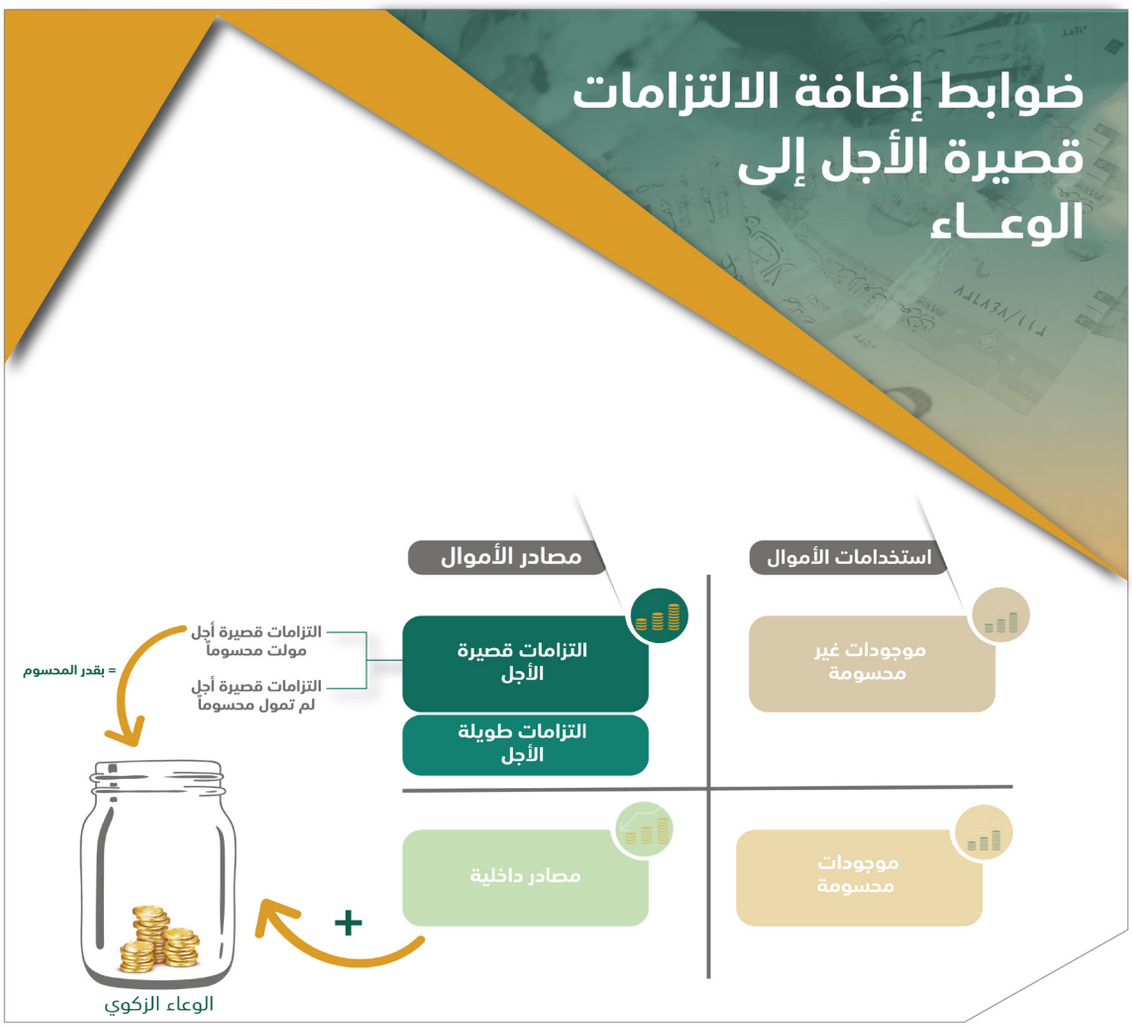
وتتمثل بالقروض، والدائنين، وأوراق الدفع، والتمويل الحكومي والتجاري، ونحوها.

وحكم الالتزامات التي على المكلف بشكل عام: أنها تُنقص وعاء الزكاة للمكلف, من خلال عدم إضافتها لمكونات الوعاء, وفق طريقة الهيئة, مع اختلاف المعالجة المحاسبية المعمول بها في الهيئة بين الالتزامات قصيرة الأجل, والالتزامات طويلة الأجل.

فالالتزامات قصيرة الأجل التي مولت محسوماً ستضاف لمكونات الوعاء, بخلاف التي لم تمول محسوماً فإنها لن تضاف لمكونات الوعاء, وأما الالتزامات طويلة الأجل فتضاف لمكونات الوعاء, على ألا يتجاوز إجمالي المضاف قدر العناصر المحسومة وذلك حفظاً للأموال الزكوية من أن تستغرق في الديون، ولكون هذه الديون مضمونةً بالأصول الثابتة وما في حكمها من الموجودات المحسومة، ولو لم تمولها؛ تحقيقاً للتوازن والعدل, واجتناباً للحسم المزدوج, مما يعني أن الالتزامات طويلة الأجل تنقص الوعاء الزكوي بالقدر الزائد عما موّل موجودات محسومة.






ضوابط إضافة الالتزامات قصيرة الأجل إلى الوعـــاء
مصادر الأموال
استخدامات الأموال
التزامات قصيرة الأجل
التزامات طويلة الأجل
موجودات غير محسومة
مصادر داخلية
موجودات محسومة
التزامات قصيرة أجل مولت محسوماً
التزامات قصيرة أجل لم تمول محسوماً
= بقدر المحسوم
+
الوعاء الزكوي

- **الالتزامات التي للمكلف:**

وتتمثل بالذمم المدينة، وأوراق القبض، والدفعات المقدمة، ونحوها، ويزكى منها ما كان ممولاً من مصدر تمويل داخلي.

ي. الإقرار الزكوي:

نموذج معد من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل، ويحوي عدداً من العناصر والبنود، ويجب تعبئته وتقديمه من كل مكلف، والغرض من الإقرار وتقديمه هو بيان مقدار الوعاء الزكوي للمنشأة وتمكين الهيئة من إجراء الربط وفقاً لبيانات الإقرار. وأنواع الإقرار هي:

- **النوع الأول:** إقرار للمكلف الذي يمسك دفاتر تجارية وحسابات نظامية، ويقوم بإصدار قوائم مالية متوافقة مع المتطلبات النظامية.

- **النوع الثاني:** إقرار للمكلف الذي يُحاسب تقديريًّا، ممن ليس لديهم دفاتر تجارية وحسابات نظامية.

- **النوع الثالث:** إقرار معلومات للمكلف المعفى من جباية الزكاة، أو الذي دُفِعت الزكاة عنه، كالشركة التابعة التي دخلت ضمن إقرار موحد لشركة قابضة، أو اتحادات الكونسرتيوم, فيجب عليه تقديم إقرار يتضمن الإفصاح عن بياناته.

ك. الربط:

قرار من الهيئة يوضح قبولها للإقرار، أو تعديله, وذلك وفقاً للمعلومات المتوفرة لديها في حينه.

ل. الدفاتر التجارية:

مجموعة الدفاتر التجارية التي يحتفظ بها المكلف، والتي تسجل بها جميع المعاملات التجارية، والموصوفة بنظام الدفاتر التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/61) وتاريخ 1409/12/17هـ، ولائحته التنفيذية وأية تعديلات تطرأ عليهما.

م. طرق حساب الزكاة للشركات:

يتم حساب زكاة الشركات المعاصرة وفقاً لإحدى طريقتين، وهما:

- الطريقة المباشرة (طريقة صافي الموجودات الزكوية).
- الطريقة غير المباشرة (طريقة مصادر الأموال).

وتختلف إجراءات كل طريقة عن الأخرى، والبنود المستعملة فيهما لأغراض احتساب الزكاة، مع اتفاقهما في النتيجة (الوعاء الزكوي)، حيث إن كلتا الطريقتين توصل لنفس النتيجة في حال صحة تطبيقها واستخدام المعايير والمعطيات نفسها، وفيما يلي بيان مجمل للطريقتين:

الطريقة المباشرة (طريقة صافي الموجودات الزكوية):

تُبنى هذه الطريقة على إجراءين أساسيين، هما:

- إضافة جميع الموجودات الزكوية للمنشأة، بما في ذلك الذمم المدينة التي للمكلف.
- حسم قيمة الالتزامات التي مولت الموجودات الزكوية, ونتيجة هذه المعادلة هو الوعاء الزكوي للمكلف.

الوعاء الزكوي = جميع الموجودات الزكوية – جميع الالتزامات التي مولتها

الطريقة غير المباشرة (طريقة مصادر الأموال):

تُبنى هذه الطريقة على إجراءين أساسيين، هما:

- إضافة:

أ- مصادر الأموال الخارجية التي استغرقت في عنصر محسوم من الوعاء، والتي تشمل الالتزامات طويلة الأجل، والالتزامات التي عُلم أنها مولت محسوماً؛ فتضاف هذه الالتزامات بما لا يتجاوز الموجودات المحسومة

ب- جميع مصادر الأموال الداخلية للمنشأة (رأس المال، الأرباح المدورة,...).

ج- صافي ربح السنة المعدل محل المحاسبة.

- حسم:

أ-قيمة الموجودات غير الزكوية للمنشأة الواجبة الحسم وفقاً لشروط اللائحة.

ب- قيمة الموجودات المزكاة في منشآت أخرى، مثل: (الاستثمار في حصص شركات سعودية).

ونتيجة هذه المعادلة هي الوعاء الزكوي للمكلف. وهذه الطريقة هي المتبعة في الهيئة العامة للزكاة والدخل.

الوعاء الزكوي = جميع مصادر الأموال الداخلية (حقوق الملكية والمخصصات وصافي ربح السنة المعدل) + مصادر الأموال الخارجية بما لا يتجاوز الموجودات المحسومة (الالتزامات طويلة الاجل والالتزامات التي عُلم أنها مولت محسوماً) – الموجودات غير الزكوية – الموجودات المزكاة، أو صافي الربح المعدل للسنة أيهما أكبر


طريقة الهيئة
في حساب وعاء الزكاة
أ
مصادر خارجية
بقدر الموجودات المحسومة
موجودات غير
محسومة
بحد أقصى
المحسوم
+
ب
مصادر داخلية
+
ج
محسوم
موجودات
مزكاة
موجودات
غير زكوية
-
الوعاء الزكوي
أ + ب - ج = وعاء الزكاة

مثال (3):

البيانات التالية لإحدى الشركات كما في نهاية السنة المالية:

قائمة المركز المالي

الموجودات		المطلوبات وحقوق الملكية	
ر.س		ر.س	
موجودات متداولة	9,000	مطلوبات متداولة	6,000
		مطلوبات طويلة الأجل	7,000
موجودات طويلة الأجل (ممتلكات ومعدات)	8,000	حقوق الملكية	4,000
الإجمالي	**17,000**	**الإجمالي**	**17,000**

(أ) احتساب الوعاء بالطريقة غير المباشرة:

البند	ر.س
المطلوبات طويلة الأجل	7,000
حقوق الملكية	4,000
ناقصاً: الموجودات طويلة الأجل	(8,000)
الوعاء الزكوي	3,000

تضاف مصادر التمويل الخارجية للوعاء أولاً لمقابلتها بالمحسومات وذلك بما لا يتجاوز القيمة الإجمالية للمحسومات ومن ثم تضاف مصادر التمويل الداخلية. وبالتالي في المثال أعلاه أضيفت المطلوبات طويلة الأجل للوعاء بالكامل لأنها أقل من المحسومات، ومن ثم أضيفت حقوق الملكية.

(ب) احتساب الوعاء بالطريقة المباشرة:

البند	ر.س
الموجودات المتداولة	9,000
ناقصاً: المطلوبات المتداولة	(6,000)
الوعاء الزكوي	3,000

ن. الحساب التقديري:

أسلوب تستخدمه الهيئة في محاسبة المكلف الذي لا يمسك دفاتر تجارية وحسابات نظامية. وذلك أن الأصل في تكوين الوعاء الزكوي للمكلف أنه يستند إلى سجلاته النظامية المشتملة على البيانات التي يمكن من خلالها تحديد الوعاء، وعند عدم تحقق ذلك فإن الهيئة تقوم بتكوين وعاء زكوي له، وفق المعلومات المتاحة عنه، بحيث يمكن الاقتراب من وعائه الزكوي بأكبر قدر ممكن.

وتلجأ الهيئة للأسلوب التقديري عند عدم التزام المكلف بالمدد المحددة لتقديم الإقرار، أو وجود إشكالات تتعلق بثقة الهيئة في صحة البيانات التي يقدمها المكلف، وفقاً لسجلاته، وذلك طلباً للاقتراب بأكبر قدر ممكن من وعائه الصحيح.

س. أساس حساب الزكاة:

يستند حساب زكاة الشركات المعاصرة بشكل عام على المبادئ والمعايير المحاسبية في الجملة، وذلك أن المفاهيم الزكوية الشرعية يمكن أن تطبق على الشركات التي تعد قوائم مالية، وفقاً للمعايير المحاسبية المعمول بها في المملكة العربية السعودية، مع التحقق من التزام المكلف بمعيار العرض والإفصاح ودقة الإيضاحات المذكورة، كالتمييز بين الموجودات الثابتة والموجودات المتداولة، مع إضافة بعض المتطلبات المتعلقة بزيادة إفصاح المنشأة، كنوع الاستثمارات المملوكة للمنشأة، ومدى خضوعها للزكاة من عدمه، والتي لا تظهر ضمن القوائم المالية، ولكنها ضرورية لغايات تكوين الوعاء الزكوي.

3. النشاط الاقتصادي والتسجيل لأغراض الزكاة

3.1 التسجيل لأغراض الزكاة:

على الأشخاص الخاضعين للائحة التنفيذية لجباية الزكاة التسجيل لدى الهيئة لأغراض الزكاة[1] ، ويجب عليهم تقديم الإقرار الزكوي بشكل منتظم وسداد الزكاة المستحقة إلى الهيئة بموجب تلك الإقرارات, و ذلك خلال 120 يوماً من نهاية العام الزكوي.

3.1.1 الخاضعون للزكاة

يوضح الجدول التالي الخاضعين للزكاة ممن يزاول النشاط[2]:

		
الأشخاص الطبيعيون السعوديون المقيمون في المملكة ومن يعامل معاملتهم من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.	الشركات المقيمة في المملكة عن حصص الشركاء السعوديين ومن يعامل معاملتهم من مواطني دول مجلس التعاون الخليج العربية، وكل من يمارس النشاط بناء على ترخيص صادر من جهة حكومية أو إدارية مختصة وفقاً للضوابط التي تضعها الهيئة. ويشمل ذلك المنشأة الدائمة المملوكة للسعوديين غير المقيمين ومن يعامل معاملتهم في حال انطباق شروط الإدارة الرئيسة على المنشأة الدائمة.	حصص الشركاء غير السعوديين في الشركات المقيمة في المملكة المدرجة في السوق المالية السعودية من غير المؤسسين ومن يحل محلهم طبقاً لعقد التأسيس أو المستندات النظامية، وعن حصص الهيئات والمؤسسات الحكومية السعودية.

١) المادة 16، التسجيل لدى الهيئة، اللائحة التنفيذية.
٢) المادة 2، الخاضعون للزكاة – بحسب شروط الهيئة، اللائحة التنفيذية.

الخاضعون للزكاة



الأشخاص الطبيعيون السعوديون المقيمون في المملكة ومن يعامل معاملتهم من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



الشركات المقيمة في المملكة عن حصص الشركاء السعوديين وكل من يمارس النشاط بناء على ترخيص وفقاً للضوابط التي تضعها الهيئة, ويشمل ذلك المنشأة الدائمة المملوكة للسعوديين غير المقيمين ومن يعامل معاملتهم في حال انطباق شروط الإدارة الرئيسة على المنشأة الدائمة.



حصص الشركاء غير السعوديين في الشركات المقيمة في المملكة المدرجة في السوق المالية السعودية

ويعد مقر الإدارة الرئيسة في المملكة عندما يتحقق اثنان على الأقل من الشروط التالية:

- عقد الاجتماعات المعتادة لمجلس الإدارة بشكل منتظم في المملكة وبأي وسيلة كانت عليه تلك الاجتماعات، وتتخذ خلالها السياسات والقرارات الرئيسية المتعلقة بإدارة المنشأة وتسيير أعمالها[3].
- اتخاذ القرارات التنفيذية العليا المتعلقة بإدارة وظائف الشركة، مثل: قرارات المدير التنفيذي ونوابه في المملكة.
- أن تكون أعمال المنشأة التي يتحقق منها أكثر من خمسين بالمئة (50%) من إيراداتها في المملكة.



3) المادة 2، الخاضعون للزكاة – يجب تحقق شرطين على الأقل، اللائحة التنفيذية.

وفيما يلي عرض لحالات اعتبار المكلف غير المقيم خاضعاً للزكاة، وفقاً لتحقق شروط الخضوع المنصوص عليها في اللائحة:

جنسية صاحب الشركة	شروط الإدارة الرئيسة (شرطان على الأقل)	الخضوع	الأثر
سعودي*	عقد اجتماعات مجلس الإدارة المعتادة داخل المملكة.	لائحة الزكاة	الزكاة على منشأة وفروعها داخل المملكة وخارجها
	اتخاذ القرارات التنفيذية العليا داخل المملكة.		
	تحقيق أكثر من (50%) من الإيرادات داخل المملكة		
سعودي*	عدم انطباق الشروط	نظام ضريبة الدخل	الضريبة على فرع المملكة فقط

وعلى هذا يتبين أن السعودي* إذا أنشأ شركة خارج المملكة وافتتح فرعاً لها في المملكة، فإنها تخضع للزكاة إذا تحقق في الفرع شروط الإدارة الرئيسة، وتحاسب الشركة وكامل فروعها زكوياً، فإن لم يتحقق فيها شروط الإدارة الرئيسة فإن الفرع فقط يخضع لنظام ضريبة الدخل دون اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة.



مثال (4):
شركة تم تأسيسها خارج المملكة، ويمتلكها أشخاص سعوديون، وتمارس نشاطاً في المملكة وخارجها، ويتم عقد اجتماعات مجلس إدارتها في المملكة، كما يمثل دخلها من المملكة أكثر من 50% من إيراداتها. كيف تحاسب زكويا؟
تخضع الشركة لجباية الزكاة بناء على المادة (الثانية) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، وذلك لتحقق شرطين من شروط الإدارة الرئيسية المتمثلة في عقد اجتماعات مجلس الإدارة في المملكة، و تحقيق أكثر من 50% من إيرادات المنشأة داخل المملكة.

ويستثنى من تطبيق الزكاة وأحكامها الواردة سابقا ما يلي:

- شركات الأموال المقيمة عن الحصص المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر للمكلف العامل في مجال إنتاج الزيت والمواد الهيدروكربونية سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، مقيماً أو غير مقيم.
- المكلف الذي يصدر في شأنه قرار من الهيئة بعدم خضوعه لجباية الزكاة –من تاريخ سريان أحكام اللائحة- وذلك بعد قيامه بالتسجيل لدى الهيئة، والرفع إليها بطلب عدم الخضوع لجباية الزكاة، مع التزامه بتقديم إقرار المعلومات حسب المواعيد النظامية.

وعلى أي حال فإنه يجب التسجيل على كل مكلف يمارس نشاطاً تجارياً، ولو كان من الجهات أو الأوقاف الخيرية، أو استثمارات الدولة، أو الهيئات الحكومية أو اتحادات الكونسرتيوم، وتتولى الهيئة النظر في طلبات عدم الخضوع حسب القواعد المقررة، وتصدر بشأنها قرار الخضوع أو عدمه.

3.1.2 مفهوم الإقامة:

شروط الإقامة للشخص الطبيعي (يجب توافر أحد الشرطين)	شروط الإقامة للشخص غير الطبيعي (يجب توافر أحد الشرطين)
(1) أن يكون له مسكن دائم في المملكة، وأن يقيم في فيها لمدة لا تقل عن ثلاثين (30) يوماً في العام الزكوي سواء كانت متصلة أم متفرقة.	(1) أن يكون مؤسساً وفقاً للأنظمة السارية في المملكة .
(2) أن يقيم في المملكة لمدة لا تقل عن مئة وثلاثة وثمانين (183) يوماً في العام الزكوي سواء كانت متصلة أم متفرقة.	(2) أن تقع إدارته الرئيسة في المملكة.

ولأغراض إقامة الشخص الطبيعي، تعد الإقامة في المملكة جزءاً من اليوم إقامةً ليوم كامل، ولا تعد إقامته في المملكة يوماً أو جزءاً منه -وهو في حال عبور بين نقطتين خارجها- إقامة داخل المملكة [4].

4) المادة 3، مفهوم الإقامة في المملكة العربية السعودية، اللائحة التنفيذية.

3.2 التقدم لطلب التسجيل وتاريخ نفاذ التسجيل

يتعين على كل مكلف تسري عليه أحكام اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة التسجيل لدى الهيئة قبل نهاية السنة المالية الأولى له وتحديث بياناته عند تغير ملكية المنشأة وشكلها النظامي، بما في ذلك من هو غير الخاضع [5].

3.2.1 متطلبات التقدم للتسجيل

يجب على كل مكلف قبل البدء بعملية التسجيل توفير المتطلبات التالية:

الأفراد السعوديين والمؤسسات السعودية ومن يعامل معاملتهم [6] :	الشركات التجارية/المهنية السعودية المقيمة:
• صورة من الهوية الشخصية (الهوية السعودية، الهوية الخليجية). • صورة من السجل التجاري الصادر للنشاط وسجلات الفروع (إن وجدت). • صورة من الترخيص الصادر للنشاط وتراخيص الفروع (إن وجدت). • هوية الشخص المسؤول لدى المؤسسة. • العنوان البريدي (واصل).	• صورة من السجل التجاري الصادر للنشاط وسجلات الفروع (إن وجدت). • صورة من الترخيص التجاري/المهني الصادر للنشاط وتراخيص الفروع (إن وجدت). • صورة من شهادة إيداع رأس المال في البنك. • رقم الشركة لدى مكتب العمل (الذي يبدأ بـ 700). • صورة من هوية الشركاء (هوية للأفراد السعوديين أو الخليجيين، السجل التجاري والرقم المميز للشركات السعودية، صورة السجل التجاري للشركة الخليجية). • هوية الشخص المسؤول لدى الشركة. • في حالة الشركات المهنية يتطلب تسجيل الشركاء فيها لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل وفقاً للأنظمة المذكورة.

المنشأة الدائمة المملوكة للسعوديين غير المقيمين ومن يعامل معاملتهم في حال إنطباق شروط الإدارة الرئيسة على المنشأة الدائمة:

- صورة من العقد الذي تقوم به المنشأة داخل المملكة.
- صورة من السجل التجاري في البلد الأم.
- صورة من هوية الشركاء (هوية للأفراد السعوديين أو الخليجيين، السجل التجاري والرقم المميز للشركات السعودية، صورة السجل التجاري للشركة الخليجية).
- صورة من شهادة التسجيل الضريبية في البلد الأم.

مع العلم أن هذه المتطلبات النظامية تتغير بشكل دوري، بناء على ما تقرره الهيئة، ولذا فإنه يجب الرجوع لموقع الهيئة، والاطلاع على المستندات المطلوبة.

---

5) المادة 16، اللائحة التنفيذية، ويشرح بالتفصيل في البند4.3 و4.4 من هذا الدليل، اللائحة التنفيذية.
6) المادة 2، اللائحة التنفيذية.

3.3 كيفية التسجيل:

يجب على المكلف التسجيل, وذلك عن طريق تعبئة نموذج الطلب الإلكتروني المتاح على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للزكاة والدخل.

يمر التسجيل للمكلف الخاضع للزكاة بمرحلة إنشاء الحساب وبعد إتمامها يتم الدخول للوصول إلى النماذج ليتم تعبئتها وفقاً للتعليمات والإرشادات الموضحة في تعليمات تسجيل الأفراد وتعليمات تسجيل الشركات, الموجودة على الموقع الإلكتروني.

ويمكن زيارة موقع الهيئة إرشادات -الخدمات- الإلكترونية www.gazt.gov.sa/ar/services لمعرفة كامل الخطوات الخاصة بتسجيل المكلف على البوابة الإلكترونية.

3.4 شهادة التسجيل:

عند إتمام عملية التسجيل على موقع الهيئة وتقديم الطلب للهيئة ومراجعته وقبوله من قبل الهيئة، يقوم النظام بإصدار شهادة تسجيل وإصدار رقم مميز للمكلف، وتكون الشهادة صالحة من تاريخ صدورها حتى 120 يوماً من نهاية السنة المالية الأولى [7].

7) المادة 16، شهادة التسجيل، اللائحة التنفيذية.



المملكة العربية السعودية
الهيئة العامة للزكاة والدخل
General Authority of Zakat & Tax

الهيئة العامة للزكاة والدخل
General Authority of Zakat & Tax

رقم الشهادة :
التاريخ :
الرقم المميز:

شهادة
CERTIFICATE
تسجيل

تشهد الهيئة العامة للزكاة والدخل بأن المكلف / شركة

شركة رقم وسجل تجاري / رخصة / عقد رقم

مسجل لديها بالرقم المميز بتاريخ

وقد منح هذه الشهاده لتمكينه من إنهاء جميع معاملاته ماعدا صرف مستحقاته النهائية عن العقود

يسري مفعول هذه الشهادة حتى تاريخ هـ الموافق م .

الهيئة العامة للزكاة والدخل
GENERAL AUTHORITY OF ZAKAT & TAX
الشهادات

الختم الرسمي

هذة الوثيقة مستخرجة من النظام الآلي ولا تحتاج إلى توقيع
لا يعتد بهذه الشهادة إلا بعد التحقق من موقع الهيئة www.gazt.gov.sa

مثال (5):

شركة سعودية تم تأسيسها وإصدار السجل التجاري لها بتاريخ 2019/3/15م والسنة المالية لها تنتهي في 2019/12/31م. متى أول موعد للتسجيل لدى الهيئة؟ ومتى آخر موعد للتسجيل لدى الهيئة؟ وما هو تاريخ إصدار شهادة التسجيل؟ وما هو تاريخ نهاية شهادة التسجيل؟

أول موعد للتسجيل لدى الهيئة	آخر موعد نظام للتسجيل لدى الهيئة	تاريخ إصدار شهادة التسجيل	تاريخ نهاية شهادة التسجيل
تاريخ السجل التجاري 2019/3/15م.	تاريخ نهاية السنة المالية 2019/12/31م.	تاريخ إتمام التسجيل وقبوله من الهيئة.	120 يوم من نهاية السنة المالية الأولى 2020/4/30م من العام القادم.

3.5 التسجيل لأغراض الإقرار الزكوي الموحد:

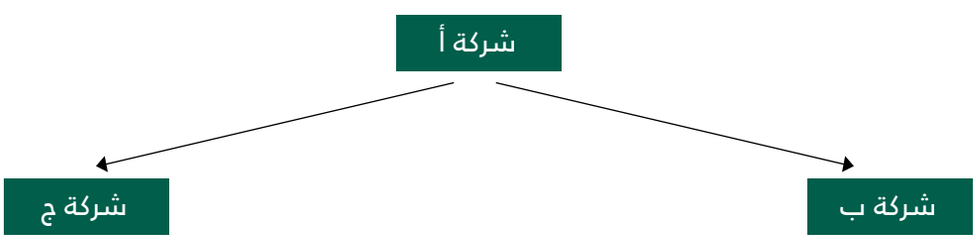
وفقاً لما ورد في المادة الخامسة عشرة من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة فإنه يجوز للشركات المملوكة للشركاء أنفسهم أو الشركة القابضة والشركات التابعة لها المملوكة بالكامل داخل أو خارج المملكة، سواء بملكية مباشرة أو غير مباشرة، تقديم حسابات موحدة وإقرار زكوي موحد, وتحاسب على أساس ما تظهره نتائجها بوعاء زكوي واحد [8].

وتعني الملكية المباشرة أن الشركة القابضة تمتلك الشركة التابعة بنسبة مئة في المئة (100%) أما الملكية غير المباشرة فهي أن تكون الشركة التابعة مملوكة للشركة القابضة بنسبة معينة والنسب المتبقية مملوكة لأي من الشركات الأخرى التابعة المملوكة بالكامل للشركة القابضة.

وفي حال رغبة المكلف تقديم إقرار زكوي موحد، فيجب عليه تقديم طلب إلى الهيئة بذلك، مع أحقية الهيئة بالموافقة على طلب التوحيد أو رفضه، ومن ثم يتوجب على الشركات التابعة تقديم إقرار معلومات لكل شركة على حدة وذلك في المواعيد النظامية المحددة لتقديم الإقرارات [9].

مثال (6):

الشركات (أ), (ب), (ج) أدناه شركات سعودية مسجلة لدى الهيئة، وتقدم إقرارات زكوية بشكل سنوي، وعند مراجعة الملكية الخاصة بها لوحظ أن هيكل الملكية كما يلي:



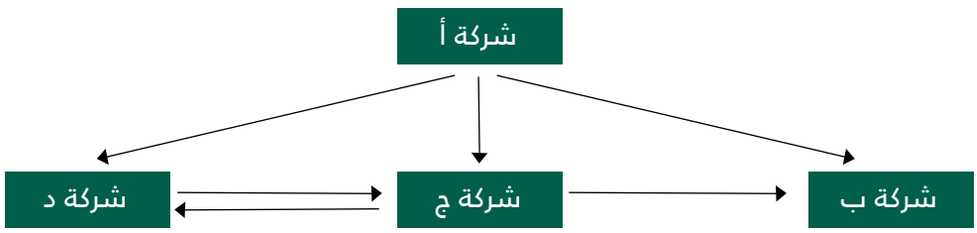
تمتلك الشركة (أ) 100% من كل من الشركتين (ب) و (ج)، فهل ينطبق على هذه الشركات مبدأ تقديم الإقرار الزكوي الموحد؟

بالرجوع للهيكل الوارد في المثال أعلاه، نلاحظ بأن الشركة (أ) تمتلك كل الشركتين (ب) و (ج) بشكل مباشر بنسبة 100%، مما يعني بأنه يحق لها تقديم إقرار زكوي موحد وحسابات موحدة.

8) المادة 15، تسمح الهيئة بتقديم حسابات موحدة وإقرار زكوي موحد، اللائحة التنفيذية.
9) المادة 15، اللائحة التنفيذية.

مثال (7):

الشركات (أ) حتى (د) أدناه شركات سعودية مسجلة لدى الهيئة، وتقدم إقرارات زكوية بشكل سنوي، وعند مراجعة الملكية الخاصة بها لوحظ أن هيكل الملكية كما يلي:

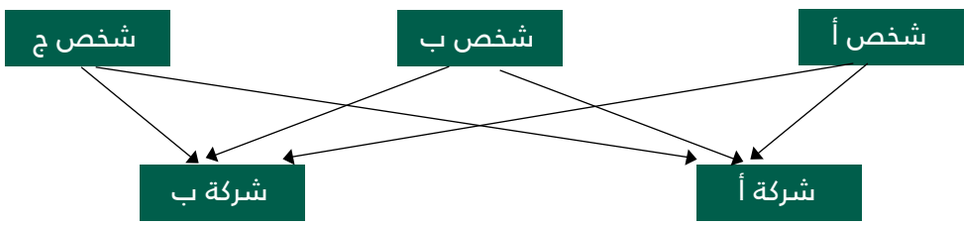


حيث تمتلك الشركة (أ) 99% من كل الشركات، وتمتلك الشركة (د) 1% من الشركة (ج)، وتمتلك الشركة (ج) 1% من كل من الشركتين (ب) و (د). فهل ينطبق على الشركات (أ) وحتى (د) مبدأ تقديم الإقرار الموحد؟

بالرجوع للهيكل الوارد في المثال أعلاه، نلاحظ بأن الشركة (أ) تمتلك كل الشركات الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر بنسبة 100%، مما يعني بأنه يحق لها تقديم إقرار زكوي موحد وحسابات موحدة.

مثال (8):

الشركتان (أ) و (ب) أدناه شركتان سعوديتان مسجلتان لدى الهيئة، وتقومان بتقديم إقرارات زكوية بشكل سنوي، وعند مراجعة الملكية الخاصة بها لوحظ أن هيكل الملكية كما يلي:



يملك الشخص (أ) 30% من كل شركة، ويملك الشخص (ب) 40% من كل شركة، والشخص (ج) 30% من كل شركة. فهل ينطبق على الشركتين (أ) و (ب) مبدأ تقديم الإقرار الموحد؟

بالرجوع للهيكل الوارد في المثال أعلاه، نلاحظ بأن الشركتين مملوكتان للأشخاص أنفسهم، وعليه يحق لأحدهما تقديم إقرار زكوي موحد وحسابات موحدة.

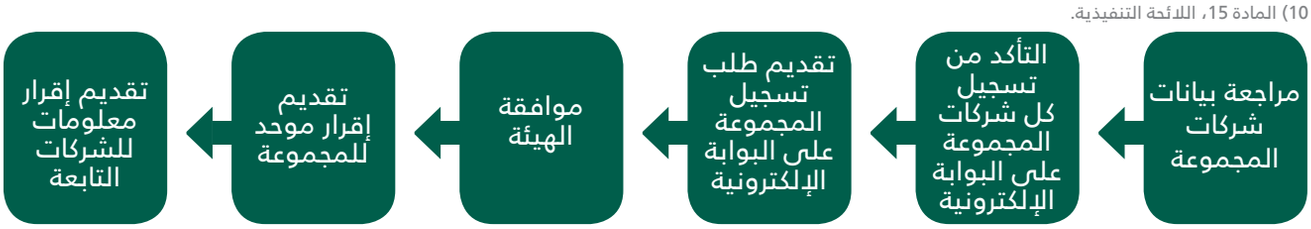
في حال انطباق شروط الإقرار الزكوي الموحد على مجموعة الشركات، ورغبت تلك الشركات في أن تتم محاسبتها وفقاً لحسابات موحدة وإقرار زكوي موحد، فإنه يتوجب على الشركة القابضة الدخول على حسابها لدى البوابة الإلكترونية وتقديم طلب تسجيل شركة قابضة، ومن ثم يتم إدراج معلومات جميع الشركات التابعة.

بعد التقديم، تقوم الهيئة بمراجعة البيانات المذكورة، علماً بأنه يتوجب على جميع الشركات (القابضة والتابعة) التسجيل على الموقع الإلكتروني للهيئة وتحديث بياناتها بصورة صحيحة.

عند موافقة الهيئة، ستتمكن الشركة القابضة من تقديم الإقرار الموحد للمجموعة كاملة، علماً بأنه يمكن إضافة أي شركات تابعة جديدة للمجموعة وذلك باتباع نفس الخطوات المذكورة أعلاه [10].

ويمثل الشكل أدناه ملخص الخطوات الواجب اتباعها لتقديم الإقرار الزكوي الموحد:

10) المادة 15، اللائحة التنفيذية.



4. تحديد وعاء الزكاة للمكلف الذي يمسك الدفاتر التجارية

يحدد وعاء الزكاة للمكلف الذي يمسك دفاتر تجارية وفقاً لطريقة الهيئة في جباية الزكاة والتي تم شرحها في القسم الثاني من هذا الدليل [11]. ووفقاً لهذه الطريقة تضاف مصادر أموال المكلف الداخلية وما استغرق من مصادر أمواله الخارجية في تمويل محسوم (الإضافات)، ثم تحسم الموجودات غير الزكوية (الحسميات) [12].

4.1 بنود وعاء الزكاة (الإضافات):

تتكون الإضافات لوعاء الزكاة للمكلف الذي يمسك الدفاتر التجارية من مصادر الأموال الداخلية (حقوق الملكية وما في حكمها) ومصادر الأموال الخارجية التي مولت موجودات محسومة [13].

أسباب الإضافة إلى الوعاء الزكوي:

- مقابلة الموجودات المحسومة بما استغرق فيها من التزامات.
- الوصول الى الموجودات الزكوية الممولة من مصادر الأموال الداخلية.

مثال (9):

البيانات التالية لإحدى الشركات في نهاية السنة المالية:

قائمة المركز المالي

الموجودات		المطلوبات وحقوق الملكية	
ر.س		ر.س	
موجودات متداولة	10,000	مطلوبات متداولة	8,000
		مطلوبات طويلة الاجل	2,000
موجودات طويلة الأجل (ممتلكات ومعدات)	5,000	حقوق الملكية	5,000
الإجمالي	**15,000**	**الاجمالي**	**15,000**

(أ) احتساب الوعاء الزكوي:

البند	ر.س
المطلوبات طويلة الاجل	2,000
حقوق الملكية	5,000
ناقصاً: الموجودات طويلة الاجل	(5,000)
الوعاء	**2,000**

تضاف مصادر التمويل الخارجية إلى الوعاء الزكوي أولاً لمقابلتها بالمحسومات، ومن ثم إضافة مصادر التمويل الداخلية، وبالتالي في المثال أعلاه أضيفت المطلوبات طويلة الأجل إلى الوعاء الزكوي، ومن ثم أضيفت حقوق الملكية.

11) المادة 4، تحديد الإضافات والحسميات على وعاء الزكاة، اللائحة التنفيذية.
12) المادة 5، تحديد وعاء الزكاة لمن يمسكون دفاتر تجارية – طريقة مصادر الأموال، اللائحة التنفيذية.
13) المادة 4، تحديد وعاء الزكاة لمن يمسكون دفاتر تجارية – الأموال التي تكّون وعاء الزكاة، اللائحة التنفيذية.

أسباب الإضافة إلى الوعاء الزكوي



الوصول إلى الموجودات الزكوية الممولة من مصادر الأموال الداخلية.

مقابلة الموجودات المحسومة بما استغرق فيها من التزامات.

4.1.1 مفاهيم متعلقة بالإضافات

تقوم طريقة الهيئة في حساب وعاء الزكاة على حصر جميع مصادر الأموال الداخلية وما موَّل موجوداتٍ محسومة من مصادر الأموال الخارجية.

بناء وعاء الزكاة:

عند بناء الوعاء الزكوي يجب إضافة الالتزامات التي على المكلف (مصادر التمويل الخارجية) ابتداء؛ وذلك بافتراض أولويتها في تمويل البنود المحسومة قبل مصادر التمويل الداخلية، وذلك وفقاً للترتيب التالي:

- مصادر أموال خارجية (بحد أقصى قيمة الموجودات المحسومة):

1. الالتزامات التي يعلم أنها موَّلت موجودات محسومة، مثل: (كمبيالة لشراء أصل ثابت).
2. الالتزامات طويلة الأجل (بالنظر لأجل الدين)، مثل: (القروض التي يكون أجلها أكثر من 354يوماً).

مثال (10):

البيانات التالية لأحدى الشركات في نهاية السنة المالية:

قائمة المركز المالي

الموجودات		المطلوبات وحقوق الملكية	
ر.س		ر.س	
موجودات متداولة	8,000	مطلوبات متداولة	3,000
		مطلوبات طويلة الأجل	7,000
موجودات طويلة الأجل (ممتلكات ومعدات)	6,000	حقوق الملكية	4,000
الإجمالي	**14,000**	**الإجمالي**	**14,000**

(أ) احتساب الوعاء بالطريقة غير المباشرة:

البند	ر.س
المطلوبات طويلة الأجل (بما لا يتجاوز المحسومات)	6,000
حقوق الملكية	4,000
ناقصاً: الموجودات طويلة الأجل	(6,000)
الاجمالي	**4,000**

تضاف مصادر التمويل الخارجية للوعاء أولاً لمقابلتها بالمحسومات وذلك بما لا يتجاوز القيمة الإجمالية للمحسومات، ومن ثم إضافة مصادر التمويل الداخلية، وبالتالي في المثال أعلاه تم إضافة المطلوبات طويلة الأجل للوعاء في حدود الموجودات المحسومة، ومن ثم أضيفت حقوق الملكية.

- **مصادر أموال داخلية:**

1. حقوق الملكية، مثل: (رأس المال، الاحتياطيات، الأرباح المبقاة).

2. المخصصات المدورة بعد حسم المستخدم منها خلال العام، مثل: (مخصص الالتزامات المشكوك في تحصيلها بعد حسم المستخدم منه خلال العام).

4.1.2 ما يضاف إلى الوعاء الزكوي:

نورد أدناه أمثله للبنود التي تضاف إلى الوعاء الزكوي مع ذكر بعض الضوابط في القسم التالي، وإيراد بعض الأمثلة لمزيد من الإيضاح:

المجموعة	البند	المبلغ
حقوق الملكية وما في حكمها	رأس المال أول العام	××
	الزيادة في رأس المال خلال العام	××
	الاحتياطيات المرحّلة من سنوات سابقة	××
	الأرباح المدورة من سنوات سابقة	××
	صافي ربح العام المعدل لأغراض جباية الزكاة	××
	التغير في القيمة العادلة الناتجة عن إعادة التقييم	××
المخصصات	المخصصات أول المدة بعد حسم المستخدم منها خلال العام	××
الإلتزامات التي على المكلف المصنفة طويلة الأجل وما في حكمها	الإيرادات المقدمة	××
	الدفعات المقدمة	××
	الدائنون	××
	أوراق الدفع	××
	القروض + القسط المتداول من القرض	××
	قروض الشركاء أو الملاك	××
	المبالغ المحتجزة من المقاولين (ضمان جودة الأداء)	××
	المبالغ المستحقة إلى أطراف ذات علاقة	××
	الأرباح تحت التوزيع	××
	الالتزام الضريبي المؤجل طويل الأجل	××

تضاف بنود الإضافات أعلاه على أساس أرصدة آخر المدة ما لم يذكر تحديداً في ضوابط الإضافة (4.1.4) غير ذلك.

4.1.3 ما لا يضاف إلى الوعاء الزكوي:

نورد أدناه أمثلة للبنود التي لا تضاف إلى الوعاء الزكوي:

المجموعة	البند	المبلغ
الإلتزامات التي على المكلف المصنفة قصيرة الأجل وما في حكمها ما لم يعلم أنها مولت موجودات محسومة	القروض	××
	الدائنون	××
	المصاريف المستحقة	××
	أوراق الدفع	××
	حساب السحب على المكشوف	××
	قروض الشركاء أو الملاك	××
	المبالغ المحتجزة	××
	المبلغ المستحق لأطراف ذات علاقة	××
	القسط المتداول من الالتزام الضريبي المؤجل	××

4.1.4 ضوابط الإضافة إلى الوعاء الزكوي:

- يضاف رأس المال إلى الوعاء الزكوي وفقاً للضوابط الآتية:

1. يضاف رصيد أول المدة.
2. تضاف الزيادة التي تمت على رأس المال خلال العام بالكامل إذا كان مصدرها داخلياً (حقوق الملكية، وقروض الشركاء،...).
3. تضاف الزيادة التي تمت على رأس المال خلال العام بالكامل إذا مولت أي بند من البنود المحسومة من الوعاء الزكوي.
4. تضاف الزيادة النقدية التي تمت على رأس المال إذا لم تمول محسوماً من الوعاء بنسبة عدد أيام الفترة للعام الزكوي، حيث تعد من ضمن مصادر التمويل الأخرى المشار إليها في المادة الرابعة فقرة (3/أ) من اللائحة.

حـالات إضافة رأس المال للوعاء:



رصيد أول المدة كاملاً



الزيادة خلال العام كاملة في حالتين:

- إن كان مصدرها داخلياً
- إن مولت بنداً من البنود المحسومة

تضاف الزيادة التي لم تمول محسوماً بنسبة عدد الأيام

مثال (11):
قامت إحدى الشركات بزيادة رأسمالها خلال العام بمبلغ 10,000,000 ريال سعودي، بتاريخ 20XX/7/1م وذلك على النحو الآتي: 1- 3,000,000 ريال سعودي تحويل من الاحتياطي العام. 2- 7,000,000 ريال سعودي تمويل نقدي من الشركاء استخدم منها 5,000,000 ريال سعودي لشراء خط إنتاج جديد و 2,000,000 ريال سعودي لتمويل شراء بضاعة ومواد خام. فما المبلغ الذي يجب إضافته إلى الوعاء الزكوي؟
1- يضاف مبلغ 3,000,000 ريال سعودي, وهو الزيادة التي تمت من الاحتياطي العام بالكامل إلى وعاء الزكاة، لكونها تحويلاً داخلياً من أحد عناصر حقوق الملكية. 2- يضاف مبلغ 5,000,000 ريال سعودي، وهو الزيادة التي تمت لتمويل شراء خط إنتاج جديد بالكامل إلى وعاء الزكاة لأنها مولت محسوماً.
3- يضاف مبلغ الزيادة التي تمت لتمويل شراء بضاعة ومواد خام (2,000,000 ريال سعودي) بنسبة عدد الأيام على أساس أنها مصدر من مصادر التمويل الأخرى، وتعامل معاملة الالتزامات التي على المكلف، وبالتالي يضاف مبلغ 1,000,000 ريال سعودي كما هو محتسب أدناه مع الالتزامات بما لا يتجاوز مبلغ المحسومات من الوعاء كالآتي:

عدد الأيام المتبقية حتى نهاية السنة المالية / عدد أيام السنة 365	X	قيمة الزيادة	=	****
183 / 365	X	2,000,000	=	1,000,000

- **الاحتياطيات:**

1. تضاف إلى الوعاء برصيد أول الفترة، إذا بقي الرصيد إلى نهاية العام.
2. إذا تحولت الاحتياطيات إلى أحد حسابات حقوق الملكية، فتضاف إلى الوعاء عن كامل المدة ضمن حقوق الملكية.
3. إذا تم التصرف بالرصيد بنهاية العام بالتوزيع مثلاً فلا يضاف للوعاء.

مثال (12):
لدى إحدى الشركات رصيد احتياطي اختياري عام بمبلغ 10,000,000ريال سعودي، تم استخدام 5,000,000 ريال سعودي لغرض زيادة رأس المال وتم استخدام 2,000,000 ريال سعودي في توزيعات أرباح نقدية للشركاء. فما المبلغ الذي يجب إضافته للوعاء؟
يضاف مبلغ 5,000,000 ريال سعودي من الاحتياطيات التي استخدمت لغرض زيادة رأس المال؛ إلى الوعاء، إضافة إلى الرصيد المتبقي من الاحتياطيات وذلك بعد حسم توزيعات الأرباح النقدية كالآتي: الرصيد بداية السنة ناقصاً توزيعات الأرباح النقدية خلال العام: 5,000,000 + 3,000,000 (5,000,000 - 2,000,000) = 8,000,000 ريال سعودي.



• الأرباح المدورة:

1. تضاف إلى وعاء الزكاة برصيد أول الفترة ناقصاً توزيعات الأرباح المسددة خلال العام الزكوي.
2. التوزيعات التي لم يتقدم أصحابها لتسلمها وتم تجنيبها في حسابات بنكية منفصلة تعد توزيعات مسدده للشركاء.
3. تعتبر توزيعات الأرباح من أرباح العام الحالي ضمن الإضافات السالبة في وعاء الزكاة في حال تجاوزها رصيد الأرباح المبقاة.

مثال (13):
بلغ رصيد بداية الفترة للأرباح المدورة مبلغاً وقدره 5,000,000 ريال سعودي، حيث قامت الشركة بتوزيع أرباح نقدية خلال العام وقدرها 6,000,000 ريال سعودي. فما هو المبلغ الذي يجب إضافته إلى الوعاء؟
يضاف رصيد الأرباح المدورة إلى الوعاء بعد حسم التوزيعات النقدية التي تمت خلال العام كالآتي: الرصيد بداية السنة ناقصاً التوزيعات النقدية خلال العام: 5,000,000 - 6,000,000 = (1,000,000) ريال سعودي في هذه الحالة بلغت قيمة التوزيعات النقدية أكثر من رصيد الأرباح المدورة خلال العام، وبالتالي يضاف المبلغ بالسالب إلى الوعاء.



- **الالتزامات التي على المكلف:**

• تضاف الالتزامات التي على المكلف وما في حكمها والمشار إليها في بنود الإضافات أعلاه، إلى الوعاء الزكوي وفقا للضوابط التالية:

1. الالتزامات التي تكون مدتها (354) يوماً وأكثر, وكذلك الالتزامات التي مدتها (354) يوماً وتكون متداخلة بين أكثر من عام زكوي؛ تضاف إلى الوعاء بنسبة عدد الأيام للعام الزكوي.

2. تضاف الالتزامات قصيرة الأجل التي مولت محسوماً.

3. لا ينقطع الحول بتجديد أو إحلال الالتزامات بالتزامات أو مصادر تمويل أخرى تقوم بتمويل ما كانت تموله هذه الالتزامات، ولا بإعادة جدولة الالتزامات مع الدائن نفسه.

4. ألا يتجاوز إجمالي مبلغ الالتزامات المضافة إلى الوعاء الزكوي طبقاً لما ذكر في البنود أعلاه إجمالي الحسميات من الوعاء.

علماً بأن الالتزامات التي على المكلف، والمصنفة قصيرة الأجل (أقل من سنة قمرية), لا تضاف إلى وعاء الزكاة إلّا إذا كانت لتمويل موجودات محسومة من الوعاء.



مثال (14):				
حصلت إحدى الشركات على قرض طويل الأجل بمبلغ 1,000,000 ريال سعودي بتاريخ 2019/8/20م، علماً بأن نهاية السنة المالية للشركة هي 2019/12/31م، وأن الشركة لديها قرض قصير الأجل مدته ستة أشهر بمبلغ 2,000,000 ريال سعودي حصلت عليه بتاريخ 2019/1/1م، وتمت إعادة جدولته لمدة ستة أشهر أخرى، كيف يحدد ما يتم إضافته إلى الوعاء من القروض؟				
بالنسبة للقرض طويل الأجل يضاف إلى الوعاء بناء على عدد الأيام للعام الزكوي، كالتالي:				
عدد الأيام المتبقية حتى نهاية السنة المالية / عدد أيام السنة 365 يوماً	X	قيمة الدين	=	****
133 / 365	X	1,000,000	=	364,384
بالنسبة للقرض قصير الأجل، يتم إضافته للوعاء بالكامل على أساس أن الحول لا ينقطع بإعادة جدولة الدين مع الدائن نفسه. بناءً عليه تم إضافة مبلغ 2,000,000 ريال سعودي بالكامل للوعاء.				

مثال (15):				
حصلت إحدى الشركات على قرض بمبلغ 2,000,000 ريال سعودي بتاريخ 2019/2/10م، ويستحق السداد في 2020/2/1م، علماً بأن نهاية السنة المالية في 2020/1/31م، كيف يحدد ما يتم إضافته للوعاء؟				
بالنسبة للقرض قصير الاجل يضاف إلى الوعاء بناء على عدد الأيام للعام الزكوي، كالتالي:				
عدد الأيام المتبقية حتى نهاية السنة المالية / عدد أيام السنة 365 يوماً	X	قيمة الدين	=	****
355 / 365	X	2,000,000	=	1,945,205
أضيف القرض قصير الأجل (355 يوماً) وذلك لأن مدته أكثر من (354 يوماً) ومتداخل بين أكثر من عام زكوي، وذلك عملاً بالفقرة (أ/3) من المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة.				

مثال (16):
حصلت إحدى الشركات على قروض قصيرة الأجل (أقل من 354 يوماً) وكانت على النحو الآتي: 1- 3,000,000 ريال سعودي استخدم لتمويل شراء قطعة أرض. 2- 2,000,000 ريال سعودي استخدم لتمويل شراء بضاعة. 3- 1,000,000 ريال سعودي استخدم لمقابلة التزامات متعددة في النشاط. فما المبلغ الذي يجب إضافته إلى الوعاء في كل حالة؟
1- يضاف مبلغ 3,000,000 ريال سعودي بالكامل الى وعاء الزكاة، حيث استخدم في تمويل محسوم. (أصل ثابت) 2- لا يضاف مبلغ 2,000,000 ريال سعودي لكونه قرضاً قصير الأجل ولم يمول محسوماً. (أصل ثابت) 3- لا يضاف مبلغ 1,000,000 ريال سعودي ما دام أنه قرض قصير الأجل واستخدم في التزامات متعددة في النشاط ولم تتضمن تمويل محسوم.

- **المخصصات**

1. (يضاف/يحسم) إلى (الأرباح/ الخسائر) المخصص المكون خلال العام الزكوي
2. يضاف رصيد أول المدة إلى الوعاء ناقصاً المستخدم خلال العام.
3. إذا كان الوعاء الزكوي الحد الأدنى (الأرباح المعدلة)؛ فلا يسمح بحسم المستخدم من المخصصات منها لكونه حُسِم من رصيد المخصصات أول العام.



مثال (17):				
يوضح الجدول أدناه حركة المخصصات خلال السنة:				
البيان	رصيد أول العام	مكون خلال العام	مستخدم خلال العام	رصيد آخر العام
	ر.س	ر.س	ر.س	ر.س
مكافآت تعويض نهاية الخدمة	2,000,000	500,000	300,000	2,200,000
مخصص الالتزامات المشكوك في تحصيلها	1,000,000	200,000	-	1,200,000
الإجمالي	**3,000,000**	**700,000**	**300,000**	**3,400,000**

فما المبلغ الذي يجب إضافته لتعديل نتيجة النشاط؟

البند	المبلغ
مبلغ المخصصات المكون خلال العام	**700,000**

وما المبلغ الذي يجب إضافته إلى الوعاء الزكوي؟

البند	المبلغ
رصيد المخصصات أول العام	**3,000,000**
يحسم: المستخدم من المخصصات خلال العام	**300,000**
رصيد المخصصات الذي يضاف إلى الوعاء	**2,700,000**

• يضاف التغير في القيمة العادلة المحسوبة وفقاً للفقرة (6) من المادة السادسة من اللائحة إلى مكونات الوعاء الزكوي.

4.2 بنود وعاء الزكاة (الحسميات):

تتكون بنود الحسميات من وعاء الزكاة للمكلف الذي يمسك الدفاتر التجارية من الموجودات غير الزكوية, كالموجودات الثابتة، والموجودات الخاضعة لجباية الزكاة في وعاء آخر كالاستثمارات في رؤوس أموال شركات خاضعة للزكاة في المملكة، أو التي دفع المكلف زكاتها بشكل مستقل، وبعض الموجودات الأخرى التي حددتها اللائحة [14].

4.2.1 مفاهيم متعلقة بالحسميات:

تتضمن طريقة الهيئة في احتساب وعاء الزكاة حسم جميع الموجودات غير الزكوية, والموجودات المزكاة بصورة مستقلة وبعض البنود الأخرى.

وتتكون البنود الرئيسة للحسميات بصورة عامة من الآتي:

1. الموجودات غير الزكوية, وتشمل الموجودات الثابتة, مثل المباني: والآلات والمعدات، والأثاث والموجودات غير الملموسة ...إلخ.

2. الموجودات المزكاة، وتشمل الاستثمار في حصص شركات سعودية أو شركات أجنبية أخضعت للزكاة بصورة مستقلة وفقاً للضوابط المحددة في اللائحة.

14) المادة 5 فقرة (9) قيمة العقارات تحت التطوير المعدة للبيع، التي يتم تصنيفها موجودات غير متداولة في القوائم المالية، والمزمع بيعها بعد الانتهاء من تطويرها، ما لم تكن معروضة للبيع على حالتها أو يتجاوز مجموع المبيعات والدفعات المقدمة المستلمة من العملاء منها نسبة خمسة وعشرين بالمئة (25%) من قيمتها الظاهرة في القوائم المالية للعام الزكوي محل الإقرار، وللهيئة مراجعة تعديل هذه النسبة بحسب حال السوق وظروفه.

بنود الموجودات المحسومة

تتكون البنود الرئيسة للحسميات بصورة عامة من الآتي:

الموجودات غير الزكوية

تشمل الموجودات الثابتة،مثل: المباني، والآلات والمعدات، والأثاث والموجودات غير الملموسة ...إلخ.


المباني


الآلات والمعدات


الأثاث


الموجودات غير الملموسة

الموجودات المزكاة

تشمل الاستثمار في حصص شركات سعودية أو شركات أجنبية أخضعت للزكاة بصورة مستقلة وفقاً للضوابط المحددة في اللائحة.


استثمارات في حصص

4.2.2 ما يحسم من الوعاء الزكوي:

نورد أدناه أمثله للبنود التي تحسم من الوعاء الزكوي:

البند	المبلغ
صافي الموجودات الثابتة وما في حكمها	(××)
الإنشاءات الرأسمالية	(××)
الموجودات غير الملموسة	(××)
الاستثمارات في منشآت داخل وخارج المملكة لغير المتاجرة وفقاً للضوابط المذكورة أدناه	(××)
صافي مصاريف التأسيس وما قبل التشغيل وما في حكمها من المصاريف الرأسمالية	(××)
صافي خسارة العام الزكوي المعدلة لأغراض الزكاة	(××)
صافي الخسارة المدورة المعدلة لأغراض جباية الزكاة وفقاً للضوابط المحددة أدناه	(××)
صافي قيمة العقارات تحت التطوير المعدة للبيع وفقاً للضوابط المحددة أدناه	(××)
الوديعة النظامية لشركات التأمين وإعادة التأمين	(××)
مخزون المدخلات الزراعية المشتراة لغرض الاستخدام في الإنتاج	(××)
الأصل الضريبي المؤجل طويل الأجل	(××)

4.2.3 ضوابط الحسم من الوعاء الزكوي:

1. تحسم الموجودات الثابتة وما في حكمها بصافي القيمة المثبتة بالحسابات بشرط استخدامها في نشاط المكلف. ويشمل ما في حكم الموجودات ما يلي:

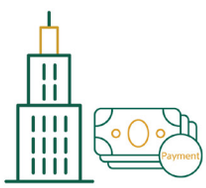
- قطع الغيار والمواد غير المعدة للبيع.
- الدفعات لشراء الموجودات الثابتة.
- الموجودات الممولة للمستأجر في عقود التأجير التمويلي في مشروعات البناء والتشغيل والتحويل (BOT)، أو مشروعات البناء والتملك والتشغيل (BOO)، أو مشروعات البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (BOOT)، ونحوها من الصور المماثلة.

ضوابط الحسم من الوعاء الزكوي:

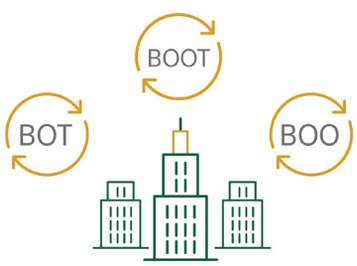
تحسم الموجودات الثابتة وما في حكمها بصافي القيمة الدفترية المثبتة بالحسابات بشرط استخدامها في نشاط المكلف. ويشمل ما في حكم الموجودات ما يلي:



قطع الغيار والمواد غير المعدة للبيع



الدفعات لشراء الموجودات الثابتة



الموجودات الممولة للمستأجر في عقود التأجير التمويلي في مشروعات البناء والتشغيل والتحويل (BOT)، أو مشروعات البناء والتملك والتشغيل (BOO)، أو مشروعات البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (BOOT)، ونحوها من الصور المماثلة

مثال (18):

تعاقدت إحدى الشركات مع الهيئة العامة للطيران المدني لإنشاء مطار في منطقة الجوف، وكان العقد على صيغة البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (BOOT)، بحيث تقوم الشركة ببناء المطار وامتلاكه لمدة عشر سنوات يُشغل فيها المطار لصالح الشركة، ثم تنقل الملكية في نهاية فترة العقد (عشر سنوات) إلى الهيئة العامة للطيران المدني، وقد أنفقت الشركة في السنة الأولى 24,000,000 ريال سعودي لبناء المشروع.

يحق للشركة حسم تكلفة المشروع (24,000,000 ريال سعودي) من الوعاء الزكوي لهذا العام.

مثال (19):

تعاقدت إحدى الشركات مع شركة الكهرباء لإنشاء محطة كهرباء في منطقة الطائف, وكان العقد على صيغة البناء والتشغيل والتحويل (BOT), بحيث تقوم الشركة ببناء المحطة وتشغيلها لصالحها, ثم تنقل الملكة في نهاية فترة العقد (عشر سنوات) إلى شركة الكهرباء، وقد أنفقت الشركة في السنة الأولى 50,000,000 ريال سعودي على المشروع.

يحق للشركة حسم ما أنفقته على المشروع (50,000,000 ريال سعودي) من الوعاء الزكوي لهذا العام.

مثال (20):

تعاقدت إحدى الشركات مع هيئة التطوير لإنشاء فندق في مدينة الرياض, وكان العقد على صيغة البناء والتملك والتشغيل(BOO), بحيث تقوم الشركة بإنشاء الفندق وامتلاكه وتشغيله لصالحها، وقد أنفقت الشركة 100,000,000 ريال سعودي لإنشاء الفندق.

يحق للشركة حسم تكلفة إنشاء الفندق (100,000,000 ريال سعودي) من الوعاء الزكوي لهذا العام.

2. تحسم من الوعاء الزكوي الإنشاءات الرأسمالية والمشاريع تحت التنفيذ التي تنشأ من أجل استخدامها في النشاط وليس لغرض البيع.

3. تحسم الاستثمارات طويلة الأجل لغير المتاجرة في منشآت داخل المملكة إذا تمثلت في حصص شركات خاضعة لأحكام جباية الزكاة, أي أنها تمثل موجودات مزكّاة لدى الجهات المستثمر فيها.

تحسم الاستثمارات في منشآت خارج المملكة وفقاً للآتي:

- أن تكون الاستثمارات في حصص شركات لغير المتاجرة.
- أن يسدد المكلف زكاة هذه الاستثمارات للهيئة بموجب شهادة معتمدة من محاسب قانوني مرخص له في المملكة.
- أن يكون الحد الأدنى لوعاء زكاة هذه الاستثمارات هو نصيب المكلف من ربحها الصافي الوارد في القوائم المالية.

4. صافي الخسارة المدورة بموجب ربط الهيئة بعد إضافة المخصصات التي سبق تخفيض الخسارة بها في سنة تكوينها أو الخسائر المدورة طبقاً للدفاتر التجارية للمكلف أيهما أقل. علماً بأن الخسائر المدورة وخسائر السنة يفترض محاسبياً إدراجها كإضافات سالبة ضمن عناصر حقوق الملكية لطبيعتها وليس ضمن بنود الحسميات من الوعاء.

ضوابط حسم الاستثمارات من الوعاء الزكوي

تحسم الاستثمارات في منشآت خارج المملكة وفقاً للآتي:



أن يكون الحد الأدنى لوعاء زكاة هذه الاستثمارات هو نصيب المكلف من ربحها الصافي الوارد في القوائم المالية.



أن يسدد المكلف زكاة هذه الاستثمارات للهيئة بموجب شهادة معتمدة من محاسب قانوني مرخص له في المملكة.



أن تكون الاستثمارات في حصص شركات لغير المتاجرة.

مثال (21):

البيانات الآتية لإحدى الشركات كما في 20XX/12/31 م :

رأس المال: 2,000,000 ريال سعودي.
الاحتياطي النظامي: 500,000 ريال سعودي.
الخسائر المدورة بموجب الربط: 900,000 ريال سعودي.
الخسائر المدورة طبقاً للدفاتر: 750,000 ريال سعودي.
خسائر العام المعدلة 450,000 ريال سعودي.
الموجودات الثابتة: 800,000 ريال سعودي.

كيف تضاف البنود أعلاه إلى الوعاء الزكوي؟

البند	المبلغ (ر.س)
الاضافات	
رأس المال	2,000,000
الاحتياطي النظامي	500,000
الخسائر المدورة	(750,000)
خسائر العام المعدلة	(450,000)
إجمالي الإضافات للوعاء	1,300,000
الحسومات	
الموجودات الثابتة	800,000
إجمالي الحسومات	800,000
الوعاء الزكوي	**500,000**

5. تحسم العقارات تحت التطوير المعدة للبيع وفقاً لما يلي:

- أن تكون مصنفة موجودات غير متداولة في القوائم المالية.
- أن تكون معدة للبيع بعد الانتهاء من تطويرها.
- ألا تكون معروضة للبيع على حالتها.
- ألا يتجاوز مجموع المبيعات والدفعات المقدمة المستلمة من العملاء منها نسبة خمسة وعشرين بالمئة (25%) من قيمتها الظاهرة في القوائم المالية للعام الزكوي محل الإقرار. وللهيئة مراجعة وتعديل هذه النسبة بحسب حال السوق وظروفه, مع مراعاة أن نسبة الـ 25% هي لكل مشروع على حدة, وليس لإجمالي البند الظاهر في القائمة المالية.



مثال (22):
شركة تعمل في مجال الاستثمار العقاري, حيث بلغ رصيد المشاريع تحت التطوير المصنفة ضمن الموجودات غير المتداولة مبلغ 1,000,000 ريال سعودي, وبلغ اجمالي المبيعات والدفعات المستلمة 20% من قيمتها الظاهرة في القوائم المالية. نظراً لأن المشاريع مصنفة ضمن الموجودات غير المتداولة, ولأن قيمة المبيعات التي تمت من المشاريع خلال العام أقل من 25% لذا يحسم إجمالي المبلغ وقدره 1,000,000 ريال سعودي من وعاء الزكاة.

6. تحسم المدخلات الزراعية (المخزنة) والمشتراة لغرض الاستعمال في الإنتاج للمكلف الذي يمارس النشاط الزراعي, وذلك لخضوعها للزكاة في النشاط الزراعي.

4.2.4 ما لا يحسم من الوعاء الزكوي:

نورد أدناه أمثلة للبنود التي لا تحسم من الوعاء الزكوي:

المجموعة	ما لا يحسم من الوعاء	المبلغ
الموجودات غير المحسومة	النقد وما في حكمه	××
	المخزون	××
	الالتزامات التي للمكلف أيّاً كان أجلها، أو طبيعتها	××
	الاستثمارات في الصكوك والسندات	××
	الاستثمارات في شركات خارج المملكة ما لم يتم سداد الزكاة عنها	××
	الاستثمارات في عقارات تحت التطوير غير المستوفية للشروط المحددة في اللائحة	××
	قطع الغيار المعدة للبيع	××
	الموجودات غير الملموسة المشتراة بنية الاتّجار	××
	الاستثمار في ودائع أو معاملات آجلة	××
	الودائع النظامية باستثناء الودائع النظامية لشركات التأمين وإعادة التأمين	××
	الاستثمارات بغرض الاتجار	××



ما لا يحسم من الوعاء الزكوي

تشمل الالتزامات التي للمكلف وتشمل الآتي:

- الذمم المدينة
- المدفوعات المقدمة المدينة
- أوراق القبض
- المستحق من أطراف ذات علاقة
- الذمم الحكومية المدينة

4.2.5 ضوابط عامة أخرى تتعلق بوعاء الزكاة:

1. يجب ألا يقل الوعاء الزكوي, عن صافي الربح المعدل لأغراض جباية الزكاة [15].

مثال (23):
بلغ وعاء الزكاة لأحد المكلفين (1,000,000) ريال سعودي والربح المعدل 1,100,000 ريال سعودي للفترة 20XX/1/1 إلى 20XX/12/31 من نفس العام. ما هو وعاء الزكاة للشركة؟ بما أن الوعاء الزكوي أقل من الربح المعدل, لذا لابد أن تحتسب الزكاة بناء على الربح المعدل. الربح المعدل × 2.5% = مبلغ الزكاة المستحق. 1,100,000 × 2.5% = 27,500 ريال سعودي.

15) المادة 6، ضوابط محددة للوعاء الزكوي، اللائحة التنفيذية.

2. يحاسب المكلف عن زكاة كامل العام الزكوي الذي توفي فيه أحد الشركاء أو تنازل فيه عن حصته ودخل آخرون محله، سواء أكانوا ورثة أم غيرهم؛ إذا استمر المكلف في نشاطه.

مثال (24):

شركة تضامنية تنتهي سنتها المالية في 2019/12/31م، بتاريخ 2019/7/1م, تنازل أحد الشركاء عن حصته في الشركة لشريك آخر.

كيف تحاسب الشركة زكوياً لهذا العام؟

ما دام أن النشاط مستمراً فلا يتأثر الوعاء الزكوي بدخول أو خروج شريك وبالتالي تحاسب الشركة عن كامل العام الزكوي طبيعياً طبقاً للائحة واستمرار النشاط.

3. تحاسب المنشأة الفردية عن العام الزكوي الذي انتقلت خلاله الملكية بشكل كامل لملاك آخرين بالنسبة والتناسب للفترة المالية، سواء أكان انتقال الملكية بالبيع أم بالتنازل, ونحوهما.

مثال (25):

مؤسسة فردية انتقلت ملكيتها بالكامل لمالك جديد في 2019/7/1م, علماً بأن السنة المالية تنتهي في 2019/12/31م.
كيف تحساب المؤسسة لهذا العام بافتراض أن الوعاء الزكوي المحتسب بلغ 10,000,000 ريال سعودي؟
المالك القديم: يحاسب نسبة وتناسباً من بداية العام حتى تاريخ إنتقال الملكية (2019/06/30م).
المالك الجديد: يحاسب نسبة وتناسباً من تاريخ انتقال الملكية (2019/7/1م) إلى نهاية العام (2019/12/31م).

احتساب الوعاء لكل من المالك القديم والجديد:

عدد الأيام قبل انتقال الملكية وبعدها / عدد أيام السنة 365	X	الوعاء الزكوي	=	****
183 / 365	X	10,000,000	=	5,000,000

4. في حالة تحول المكلف من شكل نظامي إلى آخر بأي صورة من الصور، فلا تطبق المحاسبة بالنسبة والتناسب بخلاف ما ذكر في الفقرة (3) أعلاه.

يوضح الجدول أدناه المعاملة الزكوية في حالات التحول من كيان قانوني إلى آخر كما يلي:

تحول الكيان القانوني		المعاملة الزكوية
من	الى	
شركة أموال / أشخاص	مؤسسة فردية	لا تتأثر المعاملة الزكوية
مؤسسة فردية	شركة أموال / أشخاص	لا تتأثر المعاملة الزكوية
شركة أموال / أشخاص	شركة أموال / أشخاص	لا تتأثر المعاملة الزكوية
مؤسسة فردية	مؤسسة فردية	تقسم الفترة بين المالك القديم والمالك الجديد بالنسبة والتناسب وتحاسب على هذا الأساس

5. يجب ألا تجري أي مقاصة أو تسوية بين أرصدة الملاك أو الشركاء الدائنة (بما في ذلك الحسابات الجارية لهم) وأرصدة مدينة لملاك أو شركاء آخرين (بما في ذلك الحسابات الجارية لهم).

6.للأغراض الزكوية يؤخذ في الحسبان نتائج إعادة التقييم طبقاً للقيمة العادلة الظاهرة في القوائم المالية.

مثال (26):

تمتلك شركة البحر حصصاً في شركة السلام (شركة مساهمة سعودية مدرجة في سوق الأسهم), وهي مصنفة كاستثمارات طويلة الأجل.

بلغت القيمة العادلة للاستثمارات في شركة السلام 1,000,000 ريال سعودي في بداية العام الزكوي، ألا أن القيمة العادلة ارتفعت إلى 1,500,000 ريال سعودي في نهاية العام الزكوي. وقد تم إدراج الزيادة في القيمة العادلة (500,000 ريال سعودي) في قائمة الدخل الشامل الآخر.

كيف تتم معالجة الاستثمار في شركة السلام في الإقرار الزكوي؟

البند	المبلغ (ر.س)
قيمة الاستثمار الذي يحسم من الوعاء الزكوي	1,500,000
التغير في القيمة العادلة الذي يضاف إلى الوعاء الزكوي	500,000

4.2.6 أمثلة تطبيقية:

البيانات أدناه لإحدى الشركات كما في 2019/12/31م، بناء عليه مطلوب احتساب الزكاة.

قائمة المركز المالي

كما في 2019/12/31م

(المبالغ بالريال السعودي)

الموجودات	2019م	2018م
	ر.س	ر.س
الموجودات		
الموجودات المتداولة		
النقد في الصندوق ولدى البنوك	400,000	350,000
إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	2,000,000	1,600,000
ذمم مدينة تجارية وأخرى	2,000,000	2,300,000
مخزون	6,100,000	6,200,000
مصروفات مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى	500,000	650,000
إجمالي الموجودات المتداولة	**11,000,000**	**11,100,000**
الموجودات غير المتداولة		
مطلوب من أطراف ذات علاقة	4,000,000	3,800,000
مشاريع تحت التنفيذ	3,000,000	2,400,000
استثمارات في شركات تابعة	5,500,000	5,300,000
استثمارات عقارية	5,000,000	5,000,000
ممتلكات وآلات ومعدات	9,000,000	8,700,000
الشهرة وموجودات غير ملموسة	4,000,000	4,000,000
موجودات أخرى طويلة الأجل	1,000,000	1,000,000
إجمالي الموجودات غير المتداولة	**31,500,000**	**30,200,000**
إجمالي الموجودات	**42,500,000**	**41,300,000**

المطلوبات وحقوق الشركاء	2019م	2018م
المطلوبات المتداولة	**ر.س**	**ر.س**
بنوك دائنة	500,000	700,000
ذمم دائنة	500,000	600,000
مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى	800,000	700,000
إيرادات مؤجلة	1,500,000	1,200,000
دفعات مقدمة من العملاء	1,300,000	1,800,000
توزيعات أرباح مستحقة	3,500,000	-
مخصص الزكاة	225,000	-
التزامات بموجب عقد إيجار رأسمالي	500,000	600,000
الجزء المتداول من قرض لأجل	400,000	500,000
إجمالي المطلوبات المتداولة	**9,225,000**	**6,100,000**
المطلوبات غير المتداولة		
مخصص مكافآت تعويض نهاية الخدمة	2,000,000	1,800,000
قرض لأجل	3,400,000	-
المطلوب من أطراف ذات علاقة	6,100,000	10,500,000
التزامات بموجب عقد إيجار رأسمالي	3,000,000	3,100,000
إجمالي المطلوبات	**23,725,000**	**21,500,000**
حقوق الشركاء		
رأس المال	10,000,000	10,000,000
احتياطي نظامي	5,000,000	5,000,000
أرباح مبقاة	3,775,000	4,800,000
إجمالي حقوق الشركاء	**18,775,000**	**19,800,000**
إجمالي المطلوبات وحقوق الشركاء	**42,500,000**	**41,300,000**

قائمة الدخل:

للفترة المنتهية من 1/1/2019م إلى 31/12/2019م.

(المبالغ بالريال السعودي)

	2019م
	ر.س
الإيرادات	50,000,000
تكلفة الإيرادات	(45,000,000)
مجمل الربح	**5,000,000**
مصاريف عمومية وإدارية وتسويقية	(2,000,000)
الحصة في (خسائر) شركات تابعة	(500,000)
الحصة من نتائج شركات مستثمر بها بطريقة حقوق الملكية	800,000
خسارة أخرى، صافي	(300,000)
الدخل من العمليات	**3,000,000**
مصاريف تمويل، صافي	(300,000)
الربح قبل الزكاة وضريبة الدخل	**2,700,000**
الزكاة وضريبة الدخل	(225,000)
الربح للسنة	**2,475,000**

بيانات حركة المخصصات على النحو التالي:

البيان	رصيد أول العام	مكون خلال العام	مستخدم خلال العام	رصيد آخر العام
	ر.س	**ر.س**	**ر.س**	**ر.س**
مكافآت تعويض نهاية الخدمة	1,800,000	400,000	200,000	2,000,000
مخصص الالتزامات المشكوك في تحصيلها	300,000	300,000	-	600,000
الإجمالي	**2,100,000**	**700,000**	**200,000**	**2,600,000**

حساب الزكاة:

البند	المبلغ
التعديل على نتيجة النشاط	**ر.س**
صافي الربح قبل الزكاة	2,700,000
يضاف: مخصص نهاية الخدمة المكونة خلال العام	400,000
يضاف: مخصص الالتزامات المشكوك في تحصيلها المكونة خلال العام	300,000
إجمالي التعديل على نتيجة النشاط	**3,400,000**

الإضافات إلى الوعاء الزكوي	
حقوق الملكية	**ر.س**
رأس المال	10,000,000
الاحتياطي النظامي	5,000,000
الأرباح المدورة ناقصاً توزيعات الأرباح	1,300,000
ربح العام المعدل	3,400,000
توزيعات أرباح مستحقة	3,500,000
مخصص الالتزامات المشكوك في تحصيلها أول العام	300,000
الالتزامات التي على المكلف	
مخصص نهاية الخدمة (رصيد أول العام ناقصا المستخدم)	1,600,000
إيرادات مؤجلة	1,200,000
دفعات مقدمة من العملاء	1,300,000
قروض (تم الحصول عليها بتاريخ 2018/7/1م) (3,800,000*183/365)	1,905,206
مطلوب من أطراف ذات علاقة	6,100,000
التزامات بموجب عقد ايجار رأسمالي	3,500,000
إجمالي مصادر الأموال الخارجية الخاضعة	**14,005,206**
إجمالي الإضافات إلى الوعاء الزكوي	**39,105,206**

الحسميات من الوعاء الزكوي	
	ر.س
مشروعات تحت التنفيذ (موجودات)	3,000,000
استثمارات في شركات تابعة محلية بعد استبعاد الحصص في الأرباح والخسائر	5,200,000
استثمارات عقارية (مجمعات سكنية للإيجار)	5,000,000
ممتلكات وآلات ومعدات	9,000,000
الشهرة وموجودات غير ملموسة	4,000,000
إجمالي الموجودات المحسومة	**26,200,000**
الوعاء الزكوي	**12,905,206**
الزكاة المستحقة:	
الوعاء الزكوي بدون ربح العام المعدل × 2.578%	245,044
يضاف: ربح العام المعدل × 2.5%	85,000
الزكاة المستحقة:	**330,044**

5. التعديل على نتيجة النشاط

يتم التعديل على نتيجة النشاط (الربح الدفتري أو الخسارة الدفترية) للوصول إلى صافي الربح المعدل لأغراض الزكاة على النحو التالي [16]:

البند	المبلغ
	ر.س
صافي الربح أو الخسارة الدفترية للعام	×××
يضاف: المصاريف غير القابلة للحسم	×××
صافي الربح أو الخسارة المعدلة لأغراض الزكاة	×××

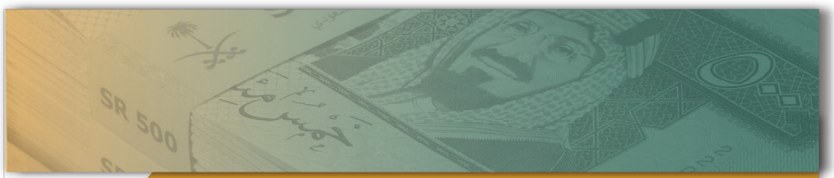
5.1 المصروفات التي يجوز حسمها:

يجوز حسم المصروفات التالية لتحديد نتيجة النشاط لأغراض الزكاة:

المصروف	الشروط الواجب توافرها في المصروف
المصروفات العادية والضرورية اللازمة للنشاط	أن تكون النفقة فعلية ومؤيدة بمستندات وقرائن تقبل بها الهيئة وقابلة للتأكد من صحتها، ولو كانت متعلقة بسنوات سابقة.
	أن تكون مرتبطة بنشاط المكلف، ولا تتعلق بمصروفات شخصية أو بأنشطة أخرى لا تخص المكلف.
	ألا تكون ذات طبيعة رأسمالية، وفي حال إدراج مصروف ذي طبيعة رأسمالية ضمن المصروفات؛ فإنه تُعدل به نتيجة النشاط ويضم إلى الموجودات الثابتة ويستهلك ضمن استهلاك الأصل.
رواتب وبدلات المالك أو الشريك	أنت تكون في حدود الرواتب والبدلات المصرح عنها لدى المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية.
المكافآت المدفوعة إلى رئيس مجلس الإدارة ونائبه وأعضاء المجلس من الملاك أو الشركاء	يجوز حسمها في حدود المكافآت التي تدفع للأشخاص المستقلين.
الديون المعدومة	أن يكون قد سبق التصريح عن الإيرادات التي نتجت عنها تلك الالتزامات ضمن إيرادات المكلف في سنة استحقاق الايراد.
	أن يقدم المكلف شهادة مصادقاً عليها من محاسب قانوني مرخص له في المملكة، تفيد بأن شطب هذه الالتزامات تم بقرار من صاحب الصلاحية، وذلك عند طلب الهيئة تلك الشهادة.
	ألا تكون الالتزامات على جهات مرتبطة بالمكلف.
	أن يلتزم المكلف بالتصريح عما يتم تحصيله من تلك الالتزامات في المستقبل.
قسط الاستهلاك السنوي للموجودات الثابتة	أن تكون الموجودات مملوكة.

16) المادة 8، وهي نتيجة النشاط، اللائحة التنفيذية.

	أن تكون الموجودات مُعدة للاستخدام في النشاط، وفقاً للمثبت في دفاتر المكلف التجارية.
	أن يكون قسط الاستهلاك معقولاً وليس مبالغاً فيه.
التبرعات	أن تكون مدفوعة للجهات المصرح لها بتلقي التبرعات داخل المملكة ومؤيدة بمستندات ثبوتية.
المكون خلال العام من احتياطي الأقساط غير المكتسبة، ومن احتياطي الأخطار القائمة، في شركات التأمين (و/أو) إعادة التأمين (لمزيد من التفاصيل يتم الرجوع الى دليل نشاط التأمين)	أن تعاد للوعاء الزكوي في العام التالي.
	أن يكون تحديدها وفقاً للمعايير المهنية المتبعة في هذا النوع من النشاط، ووفقاً للأنظمة واللوائح والقواعد السارية ذات الصلة بالنشاط المذكور.
المصروفات المدرسية المدفوعة لأبناء المكلف	أن تكون مدفوعة إلى منشأة تعليمية مرخص لها داخل المملكة.
	أن يُنصَّ عليها صراحة في عقد عمل الموظف وفي لوائح الشركة التي يعمل بها.
	أن يتم تأييد هذه المصروفات بمستندات صرف مقبولة لدى الهيئة.



ضوابط لبعض المصروفات التي يجوز حسمها

المصروفات العادية والضرورية اللازمة للنشاط

أن تكون النفقة فعلية ومؤيدة بمستندات وقرائن تقبل بها الهيئة وقابلة للتأكد من صحتها، ولو كانت متعلقة بسنوات سابقة.

أن تكون مرتبطة بنشاط المكلف، ولا تتعلق بمصروفات شخصية أو بأنشطة أخرى لا تخص المكلف.

ألا تكون ذات طبيعة رأسمالية، وفي حال إدراج مصروف ذي طبيعة رأسمالية ضمن المصروفات؛ فإنه تُعدل به نتيجة النشاط ويضم إلى الموجودات الثابتة ويستهلك ضمن استهلاك الأصل.

الديون المعدومة

أن يكون قد سبق التصريح عن الإيرادات التي نتجت عنها تلك الالتزامات ضمن إيرادات المكلف في سنة استحقاق الايراد.

أن يقدم المكلف شهادة مصادقاً عليها من محاسب قانوني مرخص له في المملكة، تفيد بأن شطب هذه الالتزامات تم بقرار من صاحب الصلاحية، وذلك عند طلب الهيئة تلك الشهادة.

ألا تكون الالتزامات على جهات مرتبطة بالمكلف.

أن يلتزم المكلف بالتصريح عما يتم تحصيله من تلك الالتزامات في المستقبل.

قسط الاستهلاك السنوي للموجودات الثابتة

أن تكون الموجودات مُعدة للاستخدام في النشاط، وفقاً للمثبت في دفاتر المكلف التجارية.

أن يكون قسط الاستهلاك معقولاً وليس مبالغاً فيه.

التبرعات

أن تكون مدفوعة للجهات المصرح لها بتلقي التبرعات داخل المملكة ومؤيدة بمستندات ثبوتية.

مثال (27):

بلغت قيمة الاستيراد لإحدى الشركات كما في 31 /2019/12م 100,000,000 ريال سعودي طبقاً لدفاتر الشركة, علماً بأن الاستيراد طبقاً لبيان الجمارك هو 80,000,000 ريال؛

كيف يعالج ذلك الفرق؟

بما أن قيمة الاستيراد -طبقاً لبيان الجمارك- أقل من القيمة الدفترية في هذا الحالة يتم رد الفرق (وقدره 20,000,000 ريال سعودي) إلى الربح المعدل.

في المثال السابق, وبافتراض أن قيمة الاستيراد طبقاً لدفاتر الشركة هو 80,000,000 ريال سعودي, علماً بأن الاستيراد -طبقاً لبيان الجمارك- هو 100,000,000 ريال سعودي؛

كيف يعالج ذلك الفرق؟

1. بافتراض أن المنشأة تحقق نسبة مجمل ربح قدرها 8%:

بما أن الاستيراد طبقاً لبيان الجمارك أعلى من القيمة الدفترية، فإنه في هذه الحالة يحتسب ربح تقديري بناء على نسبة مجمل ربح الإقرار إلى إيرادات النشاط, وقد بلغت النسبة -حسب الموضح أعلاه- 8%. وبما أن الحد الأدنى لهامش الربح الذي حددته الهيئة هو 10.5%، فإنه يحتسب الربح بواقع (10.5%) من الفرق و تحتسب الزكاة على الناتج بواقع (2.5%).

فرق الاستيراد × 10.5% × 2.5% = قيمة الزكاة

قيمة الزكاة = 20,000,000 × 10.5% × 2.5% = 52,500 ريال سعودي.

2. بافتراض أن المنشأة تحقق نسبة مجمل ربح قدرها 15%:

في هذه الحالة فإن قيمة الزكاة = فرق الاستيراد × 15% × 2.5%

قيمة الزكاة = 20,000,000 × 15% × 2.5% = 75,000 ريال سعودي.

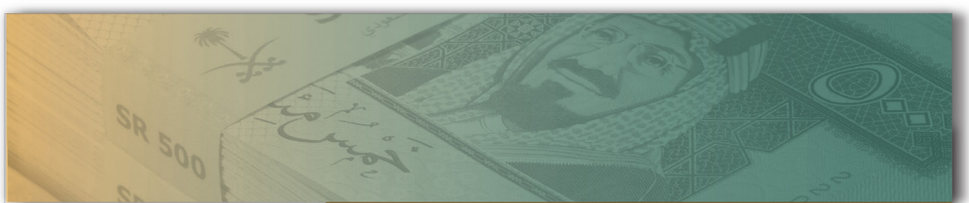
5.2 المصروفات التي لا يجوز حسمها:

لا يجوز حسم المصروفات التالية لتحديد نتيجة النشاط لأغراض الزكاة:

1. المصروفات والتكاليف غير المرتبطة بنشاط المكلف، وتشمل ما يلي:
   - مصروفات الترفيه.
   - المصروفات ذات الطبيعة الرأسمالية.
   - الرواتب والأجور وما في حكمها المدفوعة للمالك أو الشريك أو أي من أفراد عائلته غير ما هو مسجل لدى التأمينات الاجتماعية.
   - المصروفات الشخصية المتعلقة بالشركاء.
2. المصروفات غير المؤيدة بمستندات أو قرائن أخرى مقبولة للهيئة.
3. الزكاة أو الضريبة المستحقة أو المسددة ما عدا ضريبة القيمة المضافة المتكبدة من قبل المكلف.
4. حصة العاملين في صناديق التقاعد وصناديق الادخار.
5. المخصصات والاحتياطيات المكونة خلال العام.
6. قيمة الزيادة في أسعار المواد أو الخدمات المقدمة من أطراف مرتبطة أو لها القدرة على التأثير في أفعال أو قرارات المكلف بشكل مباشر أو غير مباشر مقارنة بالأسعار المستخدمة بين أطراف مستقلة وفقاً للأنظمة واللوائح والقواعد السارية ذات الصلة.

7. فرق الاستيراد -الناتج من مقارنة قيمة الاستيراد الوارد في الإقرار المقدم من المكلف بقيمته الواردة في بيان الهيئة العامة للجمارك بعد حسم الاستيراد المضاف إلى الأصول الثابتة خلال العام الزكوي- يعالج كما يأتي:

أ - إذا كنت قيمة استيراد المكلف الواردة في الإقرار أكبر من قيمته الواردة في بيان الجمارك؛ فيضاف الفرق كاملاً إل صافي الربح.
ب - إذا كانت قيمة اسيراد المكلف الواردة في الإقرار أقل من قيمته الواردة في بيان الجمارك فيحسب ربح لهذا الفرق بما لا يقل عن نسبة مجمل ربح الإقرار إلى إيرادات النشاط, وتعدل به نتيجة النشاط.



المصروفات التي لا يجوز حسمها

لا يجوز حسم المصروفات التالية لتحديد نتيجة النشاط لأغراض الزكاة:

- المصروفات والتكاليف غير المرتبطة بنشاط المكلف وتشمل ما يلي:
  - المصروفات ذات الطبيعة الرأسمالية
  - مصروفات الترفيه
  - المصروفات الشخصية المتعلقة بالشركاء
  - الرواتب والأجور وما في حكمها, المدفوعة للمالك أو الشريك أو أي من أفراد عائلته غير ما هو مسجل لدى التأمينات الاجتماعية
- المصروفات غير المؤيدة بمستندات أو قرائن أخرى مقبولة للهيئة
- الزكاة أو الضريبة المستحقة أو المسددة ما عدا ضريبة القيمة المضافة المتكبدة من قبل المكلف
- حصة العاملين في صناديق التقاعد وصناديق الادخار
- المخصصات والاحتياطيات المكونة خلال العام
- قيمة الزيادة في أسعار المواد أو الخدمات المقدمة من أطراف مرتبطة أو لها القدرة على التأثير في أفعال أو قرارات المكلف بشكل مباشر أو غير مباشر مقارنة بالأسعار المستخدمة بين أطراف مستقلة وفقاً للأنظمة واللوائح والقواعد السارية ذات الصلة

مثال (28):
بلغ صافي الربح لإحدى الشركات كما في 20XX/12/31م 10,000,000 ريال سعودي؛ فإذا علمت أن صافي الربح يتضمن المصروفات التالية: 1. مصروفات الترفيه بمبلغ 40,000 ريال سعودي. 2. رواتب مدفوعة لأحد الشركاء غير مسجل لدى التأمينات الاجتماعية بمبلغ 400,000 ريال سعودي. 3. مصروفات شخصية متعلقة بأحد الشركاء بمبلغ 30,000 ريال سعودي. 4. مخصص نهاية الخدمة بمبلغ 100,000 ريال سعودي. 5. زكاة بمبلغ 50,000 ريال سعودي 6. تم شراء بضاعة من طرف ذي علاقة بمبلغ 120,000 ريال سعودي علماً بأن القيمة السوقية لهذه البضاعة هو 100,000 ريال سعودي. كيف يحتسب الربح المعدل لأغراض الزكاة؟ تُرد المصروفات غير جائزة الحسم إلى صافي الربح؛ للوصول إلى صافي الربح المعدل, على النحو الآتي:

البند	المبلغ
صافي الربح	10,000,000
يضاف:	
مصروفات الترفيه	40,000
رواتب الشركاء غير الخاضعة للتأمينات الاجتماعية	400,000
مصروفات شخصية متعلقة بالشركاء	30,000
مخصص نهاية الخدمة	100,000
مصروفات زكاة	50,000
فرق سعر قيمة بضاعة من طرف ذي علاقة	20,000
إجمالي الربح المعدل	**10,640,000**

مثال (29):

يبين الجدول التالي حركة المخصصات لإحدى الشركات كما في31 /20XX/12م.

	رصيد أول العام	مكون خلال العام	مستخدم خلال العام	رصيد آخر العام
	ر.س	**ر.س**	**ر.س**	**ر.س**
مخصص نهاية الخدمة	1,000,000	300,000	200,000	1,100,000
مخصص الالتزامات المشكوك في تحصيلها	2,000,000	500,000	800,000	1,700,000
مخصص المخزون المتقادم والبطيء الحركة	**500,000**	**100,000**	-	**600,000**
الإجمالي	**3,500,00**	**900,000**	**1,000,000**	**3,400,000**
فإذا علمت أن ربح العام بلغ 8,000,000 ريال سعودي, فاحسب الربح المعدل لأغراض الزكاة.				

	20XX
	ر.س
صافي ربح العام	8,000,000
يضاف:	
مخصص نهاية الخدمة المكون خلال العام	300,000
مخصص الالتزامات المشكوك في تحصيلها المكون خلال العام	500,000
مخصص المخزون المتقادم والبطيء الحركة	100,000
صافي الربح المعدل	8,900,000

6. حساب الزكاة بالأسلوب التقديري

تحاسب الهيئة بالأسلوب التقديري كل مكلف ليس لديه دفاتر تجارية تعكس حقيقة نشاطه، وغير ملزم بإصدار قوائم مالية وفقاً للأنظمة واللوائح والقواعد السارية ذات الصلة.

- وللهيئة أيضاً محاسبة المكلف بالأسلوب التقديري في الحالات الآتية:

1. إذا لم تتمكن من الوصول إلى بيانات مثبتة تعكس واقع المكلف ونشاطه، ومن ذلك مسكه دفاتر تجارية غير دقيقة.

2. إذا لم يلتزم المكلف بتقديم الإقرار خلال المدة الموضحة في المادة السابعة عشرة (17) من اللائحة.

3. إذا لم يقدم المكلف المستندات المطلوبة باللغة العربية، ومن ذلك: القوائم المالية، أو الدفاتر التجارية, خلال المدة الموضحة في المادة السابعة عشرة (17) من اللائحة.

4. إذا لم تتوافق البيانات الواردة في الدفاتر التجارية للمكلف مع واقع نشاطه.

5. إذا لم يلتزم المكلف في الدفاتر التجارية بالنماذج التي بينتها الأنظمة واللوائح والقواعد السارية ذات الصلة.

6. إذا تبين للهيئة عدم صحة المعلومات المقدمة من المكلف في الإقرار.

7. إذا لم يتمكن المكلف من إثبات صحة المعلومات المدونة في اقراره بمستندات تقبلها الهيئة.

لمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على الدليل الإرشادي للمكلف الذي لا يمسك حسابات نظامية والمنشور عن حساب الزكاة بالأسلوب التقديري على البوابة الإلكترونية للهيئة.

7. قواعد محاسبة الزكاة

7.1 بداية السنة المالية للمكلف:

يبدأ العام الزكوي الأول للمكلف من تاريخ إصدار السجل التجاري أو الحصول على التراخيص اللازمة أو تاريخ إيداع رأس المال أيهم أسبق، ما لم يحدد المكلف تاريخاً آخر لبداية نشاطه بموجب إثباتات مستندية. ويغلب على العديد من المكلفين تحديد بداية السنة المالية الأولى للشركة من تاريخ صدور السجل التجاري، ويكون تحديد بداية السنة المالية الأولى للمكلف في عقد تأسيس الشركة؛ وهو من المستندات الثبوتية المعتد بها لدى الهيئة [17].

مثال (30):
قام الشركاء في شركة الصحراء بإيداع رأس مال الشركة بتاريخ 2019/5/20م ومن ثم تأسست الشركة بتاريخ 2019/7/14م. وقد نص عقد تأسيس الشركة على أن السنة المالية الأولى تبدأ من تاريخ صدور السجل التجاري والذي حدد بتاريخ 2019/8/25م متى يبدأ العام الزكوي الأول للشركة؟ يبدأ العام الزكوي الأول للشركة من تاريخ 2019/5/20م, وهو تاريخ إيداع رأس المال لدى البنك؛ لأنه الأسبق.

7.2 نسبة الزكاة:

تكون الزكاة بنسبة اثنين ونصف في المئة (2.5%) من الوعاء الزكوي للسنة الهجرية، وفي حال كانت السنة المالية للمكلف تختلف عن السنة الهجرية التي يبلغ عدد أيامها غالبا (354 يوماً) [18] ، فيكون حساب الزكاة بناء على عدد الأيام الفعلية للمكلف على النحو التالي:

$$\%**** = \text{عدد الأيام الفعلية} \times \frac{\%2.5}{354 \text{ يوم}}$$

بناء على ما سبق، في حال قيام المكلف باحتساب الزكاة على أساس السنة الميلادية، أو إذا كانت الفترة المالية الخاضعة للزكاة فترة طويلة أو قصيرة في بداية النشاط؛ فإن النسبة أعلاه تحتسب لجميع عناصر الوعاء الزكوي فيما عدا صافي الأرباح المعدلة, حيث إن الزكاة تحتسب على الربح المعدل بنسبة اثنين ونصف في المئة (2.5%).

17) المادة 13، العام الزكوي، اللائحة التنفيذية.
18) المادة 14، نسبة الزكاة، اللائحة التنفيذية.



نسبة الزكاة

تكون الزكاة بنسبة اثنين ونصف في المئة (2.5%) من الوعاء الزكوي للسنة الهجرية

كيف تحسب الزكاة في حال كانت السنة المالية للمكلف تختلف عن السنة الهجرية التي يبلغ عدد أيامها غالباً (354 يوماً)؟

يكون حساب الزكاة بناء على عدد الأيام الفعلية للمكلف على النحو الآتي:

$$\%**** = \text{عدد الأيام} \times \frac{\%2.5}{354 \text{ يوم}}$$

بناء على ما سبق، في حال قيام المكلف باحتساب الزكاة على أساس السنة الميلادية أو إذا كانت الفترة المالية الخاضعة للزكاة فترة طويلة أو قصيرة في بداية النشاط؛ فإن النسبة أعلاه تحتسب لجميع عناصر الوعاء فيما عدا صافي الأرباح المعدلة؛ حيث إن الزكاة تحتسب على الربح المعدل بنسبة اثنين ونصف في المئة (2.5%).

مثال (31):
شركة تبدأ سنتها المالية في 2019/7/1م، وتنتهي في 2020/12/31م، وقامت باحتساب الربح المعدل لها وبلغ مقداره ثلاثة ملايين ريال سعودي، وتم احتساب الوعاء الزكوي دون الربح المعدل وبلغ مقداره ستة ملايين ريال سعودي، فما مبلغ الزكاة المحتسب عليها؟
بالرجوع للمعطيات أعلاه نلاحظ أن فترة الشركة المالية هي فترة طويلة، وعليه يجب احتساب النسبة بالأيام كما يلي: عدد أيام الفترة: 549 يوماً نسبة الزكاة = (2.5% ÷ 354) × 549 = 3.8771% الزكاة المستحقة على عناصر الوعاء الزكوي فيما عدا الربح المعدل = 6 مليون × 3.8771% = 232,627 ريال سعودي. الزكاة المستحقة على الربح = 3 مليون × 2.5% = 75,000 ريال سعودي. إجمالي الزكاة المستحقة = 232,627 + 75,000 = 307,627 ريال سعودي.

ولا تخضع الفترة المالية القصيرة في نهاية النشاط للشركة للزكاة إذا كان عدد أيام الفترة أقل من ثلاثمئة وأربعة وخمسين (354) يوماً.

7.3 الحسابات الموحدة لأغراض الزكاة:

يجوز للشركة القابضة والشركات التابعة لها المملوكة بالكامل، أو الشركات المملوكة من نفس الملاك، تقديم إقرار زكوي موحد طبقاً لقوائم مالية موحدة وكذلك سداد الزكاة المستحقة؛ على أن تلتزم الشركات التابعة بتقديم إقرار معلومات للهيئة طبقاً لقوائمها المالية المستقلة[19].

عند حصول الشركة القابضة والشركات التابعة لها على موافقة من الهيئة لتقديم إقرار موحد، بعد قيامها بطلب ذلك من الهيئة، فإنه يتوجب على الشركة إصدار قوائم مالية تظهر نتائج أعمال المجموعة كاملةً، وعلى أساسها يقوم المكلف بإعداد الإقرار وفقاً للضوابط الوارد ذكرها في البند 5 من هذا الدليل.

7.4 التغير في الملكية أو الشكل النظامي للمكلف:

في حال التغير في الملكية أو الشكل النظامي للمكلف خلال السنة المالية؛ فإنه يجب على المكلف تحديث بيانات الشركة عن طريق بوابة الهيئة الإلكترونية (إيراد) وذلك بإتباع خطوات التسجيل السابق ذكرها في القسم الرابع من هذا الدليل، وعند موافقة الهيئة على تعديل البيانات سيقوم النظام بإظهار البيانات الجديدة التي أدخلها المكلف.

في حال وجود أي تغيير في النسب, ستستخدم آلية الاحتساب بالأيام الواردة لجميع بنود الوعاء الزكوي وذلك وفقاً للضوابط الواردة في البند 2 أعلاه.

7.5 المعاملات بين الأطراف ذوي العلاقة:

وفقاً لتعليمات تسعير المعاملات الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (19-1-6) بتاريخ 1440/5/25هـ الموافق (2019/1/31م)؛ فإنه يجب على مكلفي الزكاة الالتزام بما ورد في المادة (الثامنة عشرة) من تعليمات تسعير المعاملات.

---

19) المادة 15، يجوز تقديم إقرار زكوي موحد بناءً على حسابات موحدة، اللائحة التنفيذية.

8. الإقرارات الزكوية لمن يمسكون دفاتر تجارية

تقوم الهيئة بإدراج نموذج الإقرار الزكوي في حساب المكلف على النظام الالكتروني للهيئة (إيراد), والتي من خلالها يجب على المكلف تعبئة الإقرار الزكوي, وسداد الزكاة خلال مدة لا تتجاوز مئة وعشرين (120) يومًا من نهاية العام الزكوي، وإذا صادف آخر يوم من هذه المدة عطلة رسمية، امتدت إلى أول يوم عمل من بعدها [20].

8.1 إرشادات استكمال الإقرار الزكوي:

يقوم المكلف بتعبئة نموذج الإقرار الزكوي عبر نظام إيراد (https://www.gazt.gov.sa/ar/media/1087) وينقسم الإقرار الزكوي إلى خمسة أجزاء رئيسة كما ورد في نظام إيراد, وهي على النحو الآتي [21] :

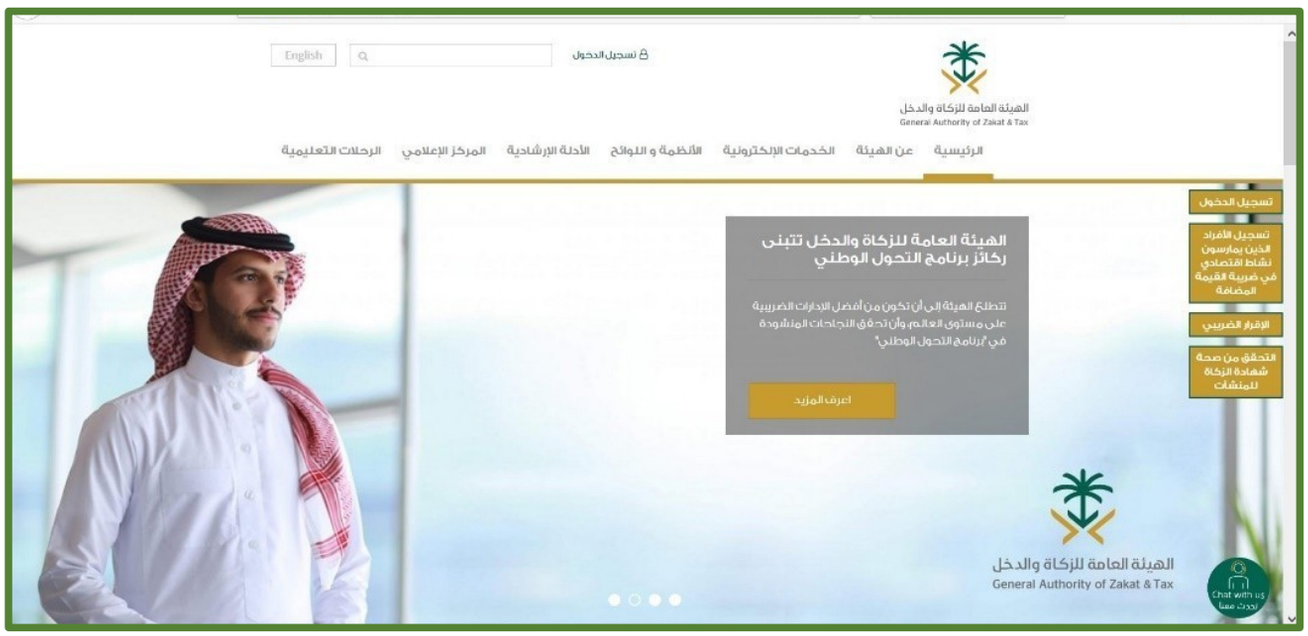


يقوم المكلف بتعبئة الأجزاء, وذلك بحسب الترتيب الظاهر أعلاه, حيث لا يمكن الانتقال من جزء قبل الانتهاء من تعبئة الجزء الذي يسبقه.

يمكن للمكلف الوصول إلى نموذج إقرار الزكاة عبر الإنترنت	**سيكون النموذج متاحاً لتعبئته من المكلف, وذلك في اليوم الأول بعد نهاية السنة المالية الخاصة به**
سيكون أمام المكلف 120 يوماً لتقديم الإقرار الزكوي بعد نهاية السنة المالية (ويكون اليوم الأخير من المدة هو يوم الاستحقاق).	**ترسل رسائل تذكيرية على مدار 120 يوماً, تذكيراً للمكلف بتقديم إقراره عن السنة المالية.**

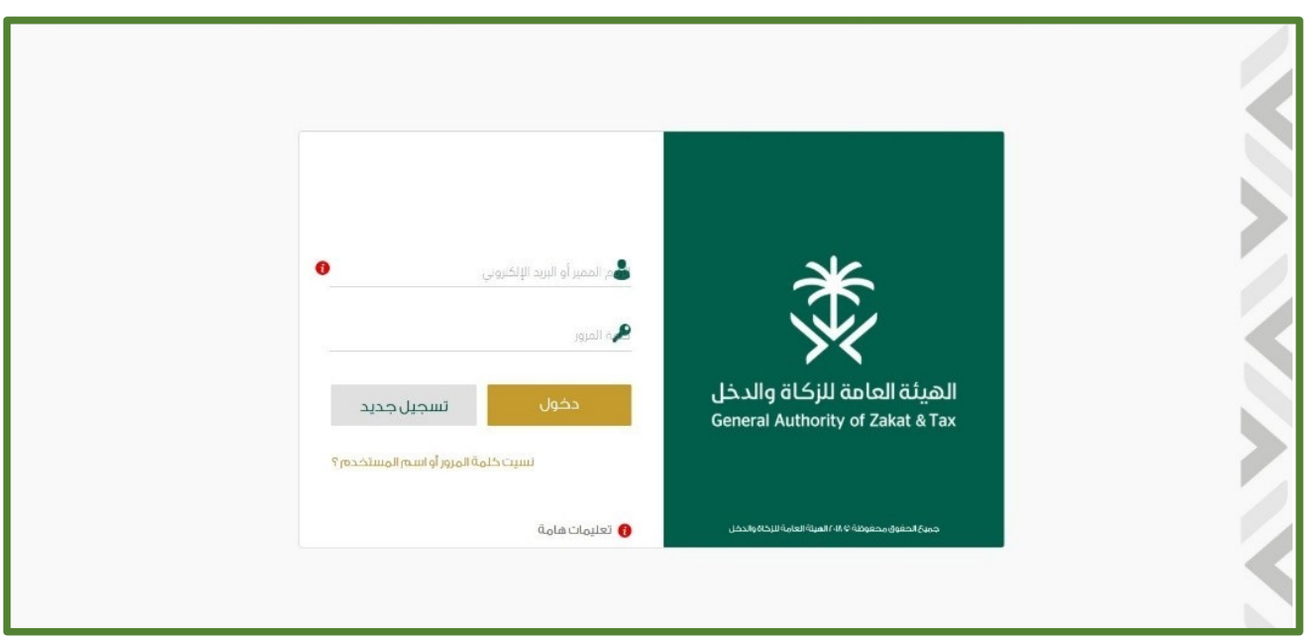
20) المادة 17، مهلة لسداد الزكاة، اللائحة التنفيذية.
21) المادة 17، تقديم الإقرار، اللائحة التنفيذية.

8.1.1 خطوات تقديم الإقرار الزكوي:

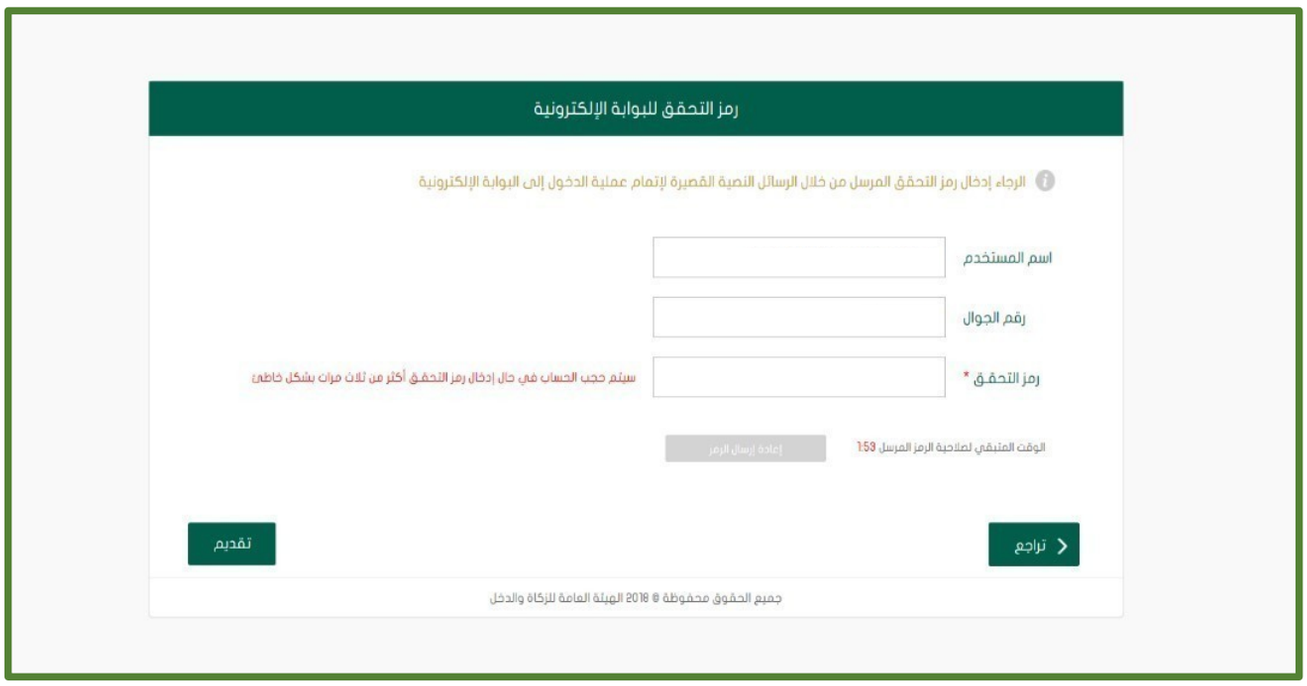


1. افتح الرابط الخاص بالهيئة GAZT.gov.sa.

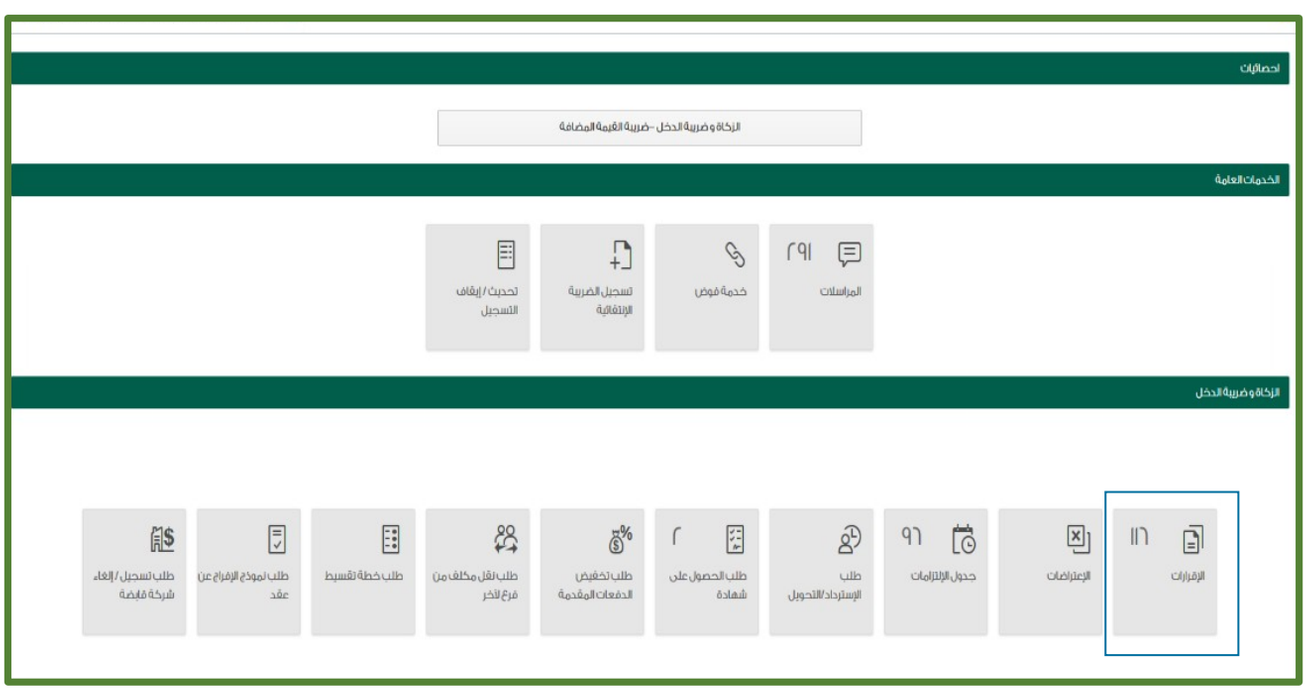
2. انقر على صفحة تسجيل الدخول للوصول إلى الصفحة.



أدخل بيانات الدخول الخاصة بك.



أدخل الرمز المرسل من الهيئة للوصول للحساب الخاص بك.



اختر قسم الإقرارات للوصول إلى نموذج الإقرارات.



اختر عرض الإقرارات للوصول إلى نموذج الإقرارات.



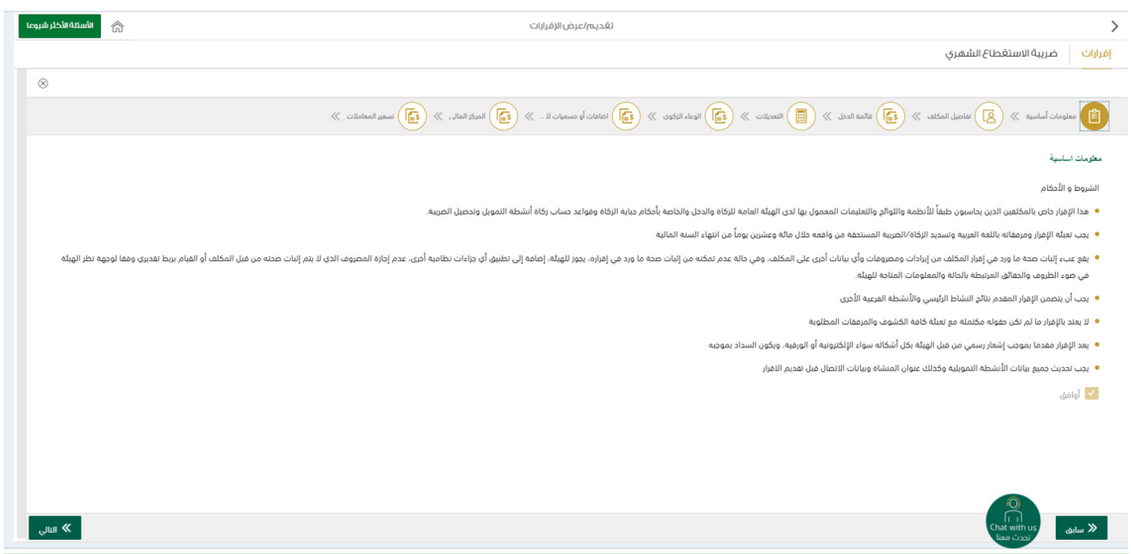
اضغط على الإقرار للبدء بخطوات التعبئة الخاصة بالإقرار.

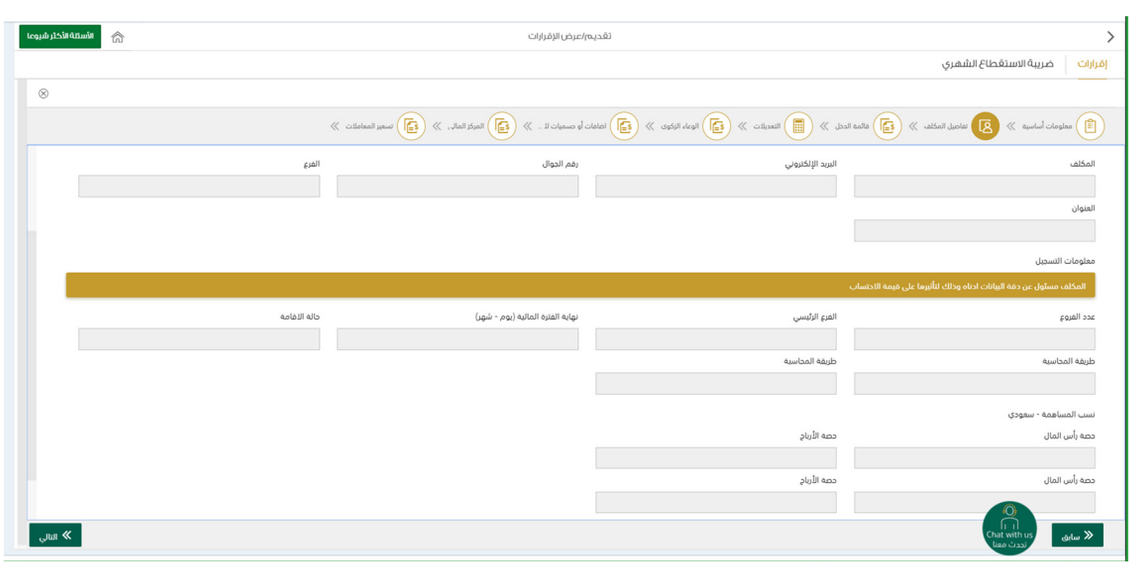
1. المعلومات الأساسية وتفاصيل المكلف:

- يظهر هذا الجزء البيانات الخاصة بالمكلف والتي تظهر تلقائياً تبعاً لإدخالات المكلف مسبقاً عند مرحلة التسجيل على النظام، وتشمل هذه البيانات -على سبيل المثال- نوع الإقرار، والسنة المالية، وتفاصيل المكلف؛ كالاسم والعنوان (www.gazt.gov.sa/ar/services).

- على المكلف مراجعة البيانات والتأكيد على صحتها بالضغط على الخيار «نعم».

- على المكلف في حال وجود معلومات غير صحيحة؛ الرجوع إلى خطوات التسجيل وتعديلها لتظهر بياناته بالصورة الصحيحة.

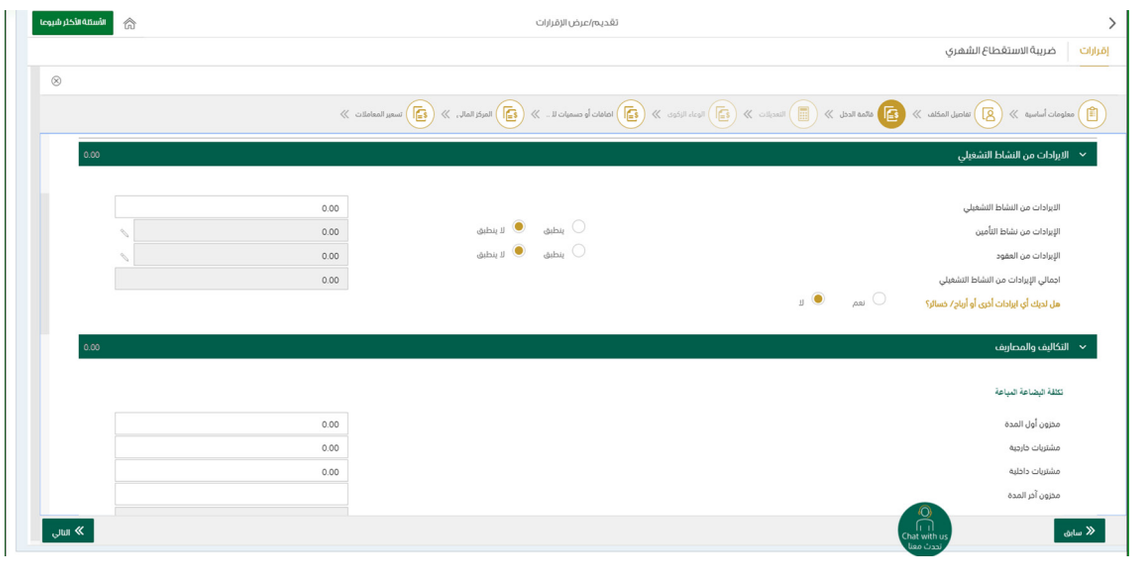




22) المادة 16، اللائحة التنفيذية.

2. قائمة الدخل:

- يقوم المكلف في هذا الجزء بتعبئة بيانات قائمة الدخل الخاصة به, بحيث تدخل جميع بنود الإيرادات / المصاريف [23].
- بعض بنود الإيرادات والمصاريف تتطلب تعبئة جداول إضافية تحتوي على بيانات تفصيلية, يجب إدخالها لاستكمال هذا القسم.



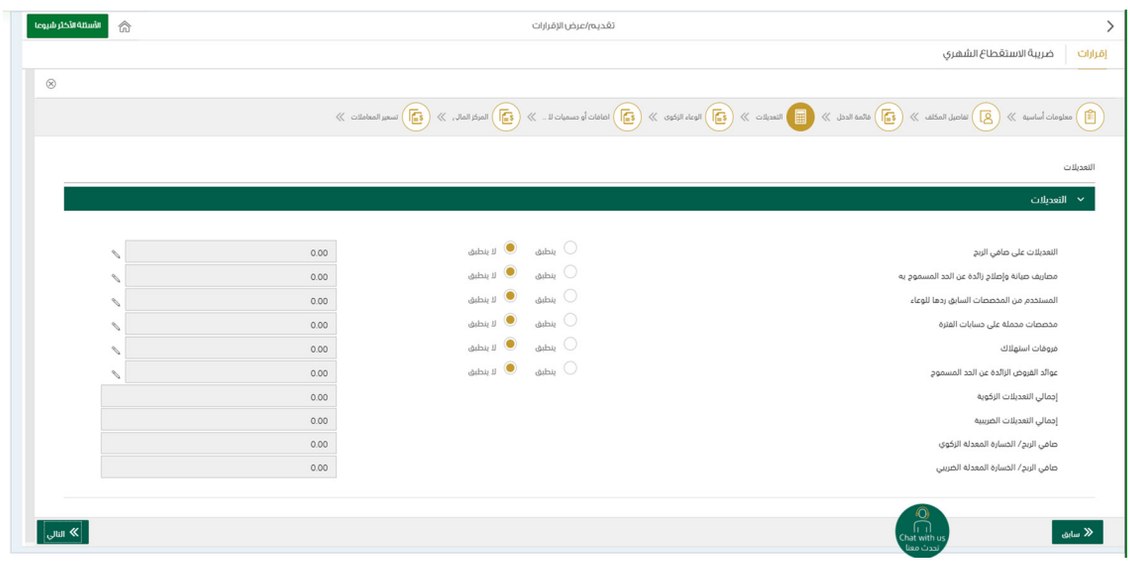
23) المادة 4 و 5، اللائحة التنفيذية.

3. بيانات إضافية:

تتم تعبئة البيانات الخاصة بهذا الجزء, وهي تنقسم إلى قسمين:

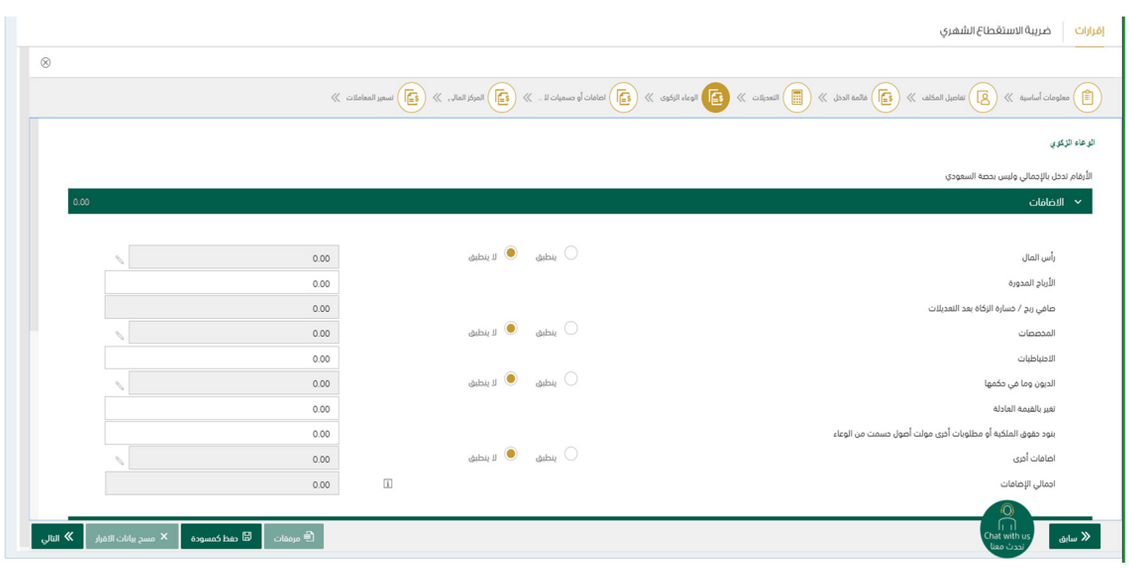
3.1 التعديلات على صافي الربح الدفتري:

تكون تعبئة هذا الجزء وفقاً للضوابط الواردة في اللائحة. ولمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع لما ورد في القسم رقم 6 من هذا الدليل [24].

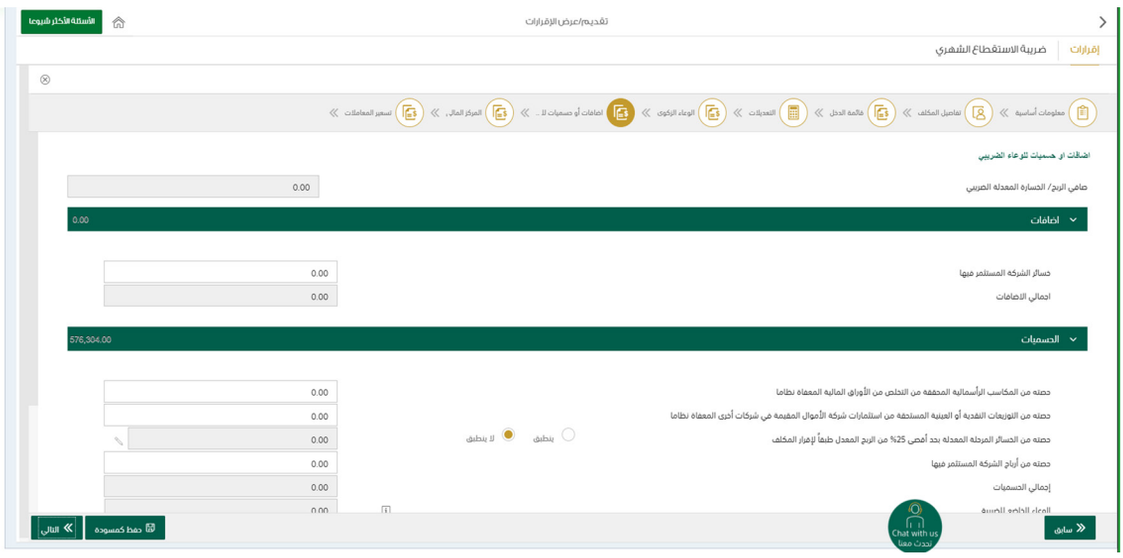


3.2 الوعاء الزكوي:

تكون تعبئة هذا الجزء وفقاً للضوابط الواردة في اللائحة. ولمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع لما ورد في القسم رقم 5 من هذا الدليل [25].

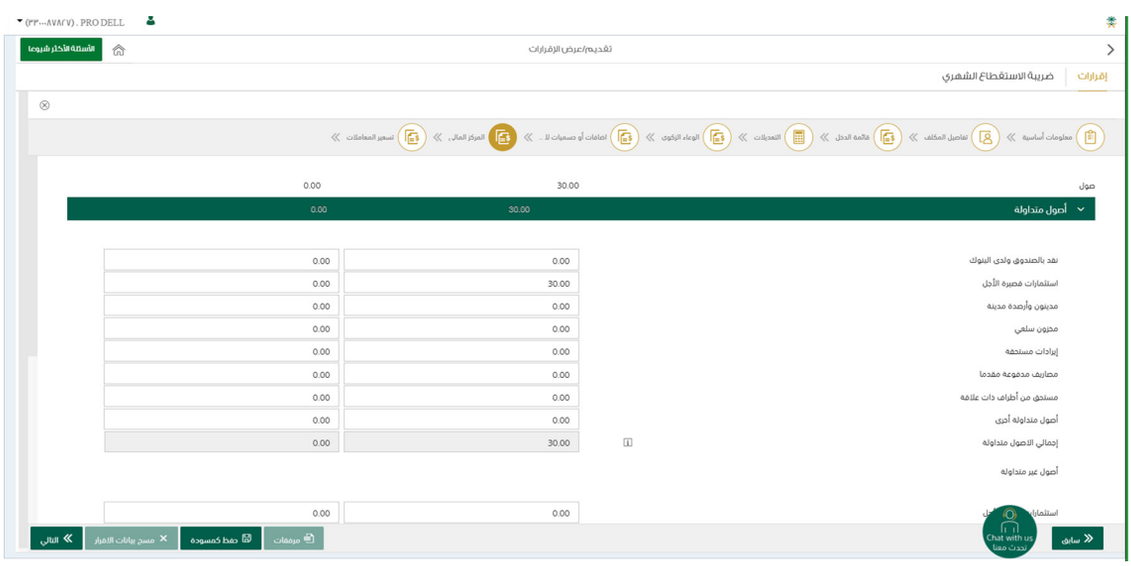


24) المادة 7 و 8، اللائحة التنفيذية.
25) المادة 4 و 5، اللائحة التنفيذية.



4. قائمة المركز المالي:

تفصّل بنود قائمة المركز المالي الخاصة بالمكلف في هذا الجزء وعلى المكلف إدخال القيمة المرتبطة بتلك البنود وفقاً لقائمة المركز المالي الخاصة به.



5. تسعير المعاملات:

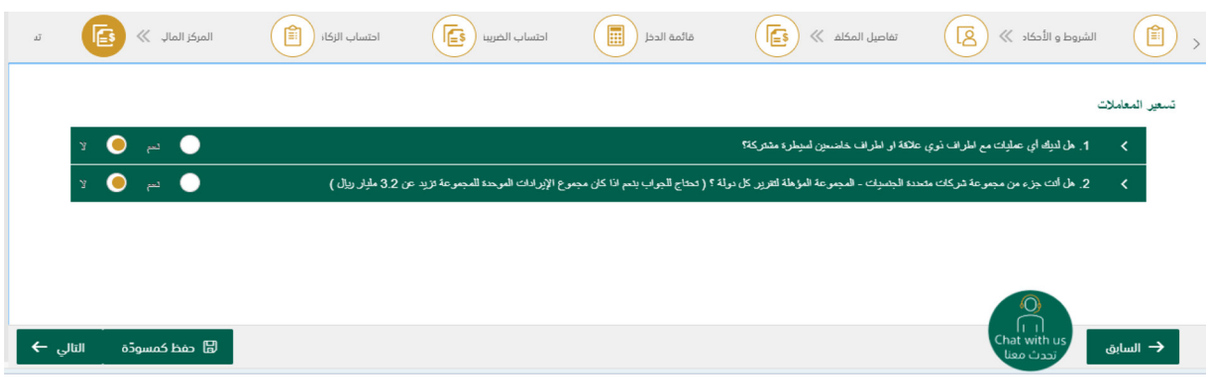
يتم تعبئة هذا الجزء وفقاً لتعليمات تسعير المعاملات الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (19-1-6) بتاريخ 1440/5/25هـ الموافق 2019/1/31م. بعد الإنتهاء من إدخال قائمة المركز المالي يتوجب على المكلف الإجابة على الأسئلة التالية:

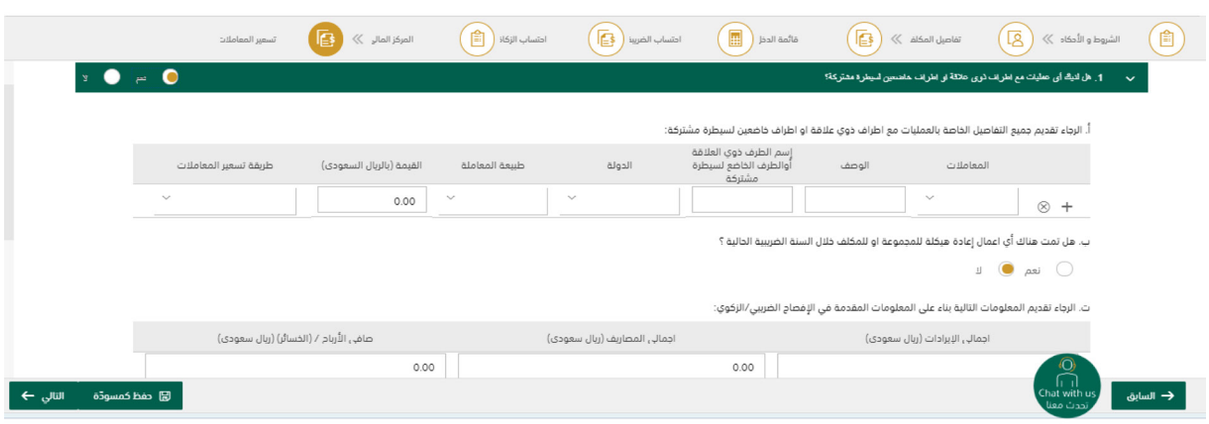
- هل لديك أي عمليات مع أطراف ذات علاقة خاضعين للسيطرة المشتركة؟

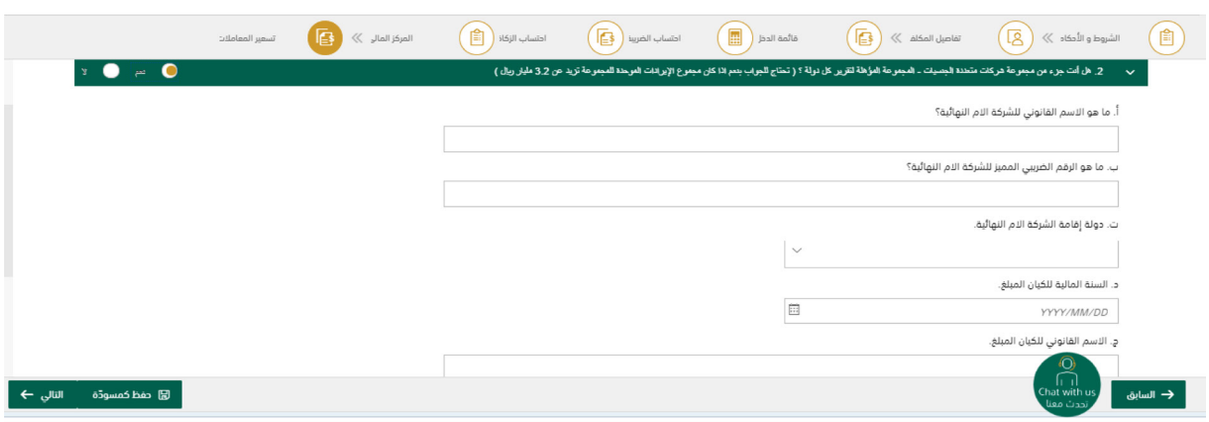
تختص هذه الجزئية بالمكلفين الخاضعين لما ورد في تعليمات تسعير المعاملات، وبها يتم إدخال تفاصيل المعاملات التي تتم مع أطراف ذات علاقة.

- هل أنت جزء من مجموعة شركات متعددة الجنسيات المجموعة المؤهلة لتقرير كل دولة؟

- تختص هذه الجزئية بجميع المكلفين وفقاً لما ورد في المادة الثامنة عشرة من تعليمات تسعير المعاملات. وبها يتم الإجابة على جميع الأسئلة الواردة في هذه الجزئية.







8.2 ضوابط تقديم الإقرار

يجب على المكلف الخاضع للزكاة تعبئة كامل النماذج والكشوف المتعلقة بالإقرار الزكوي، وعند الإنتهاء من التعبئة، يتوجب على المكلف طباعة النموذج النهائي للإقرار ومراجعته بصورة دقيقة والتأكد من صحة المعلومات المدرجة فيها.

يجب على المكلف ختم الإقرار وتوقيعه وإرفاق النسخة الموقعة من النموذج مع صورة القوائم المالية المدققة باللغة العربية وتحميلها على نظام إيراد. وبعدها يتم تقديم الإقرار بالضغط على زر التقديم.

8.3 سداد الزكاة

يقوم نظام إيراد بإصدار إشعار فاتورة إلكترونية مباشرة بعد تقديم الإقرار تتضمن رقم السداد وإجمالي مبلغ الزكاة المستحقة بموجب الإقرار، ويتوجب على المكلف سداد الزكاة المستحقة عليه من خلال تحويل بنكي عبر نظام «سداد» الإلكتروني بحيث يستوجب السداد قبل تجاوز المدة النظامية المذكورة في القسم 9 أعلاه (120 يوماً من نهاية السنة المالية).

إشعار فاتورة التقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
الهيئة العامة للزكاة والدخل
GENERAL AUTHORITY OF ZAKAT & TAX

الهيئة العامة للزكاة والدخل
General Authority of Zakat & Tax

الرقم:
التاريخ:
المرفقات:
الموضوع:
التاريخ :

(١٨٥)

إشعار فاتورة

المكلف	
نوع النموذج	
السنة المالية	
الرقم المميز	
الرقم المرجعي	

نشكركم على تقديم إقراراكم (اقرار (8) لمن يمسكون دفاتر حسابات) للفترة المنتهية في ( )، نأمل المبادرة بسداد المبلغ المستحق أدناه.

ملخص الفاتورة:

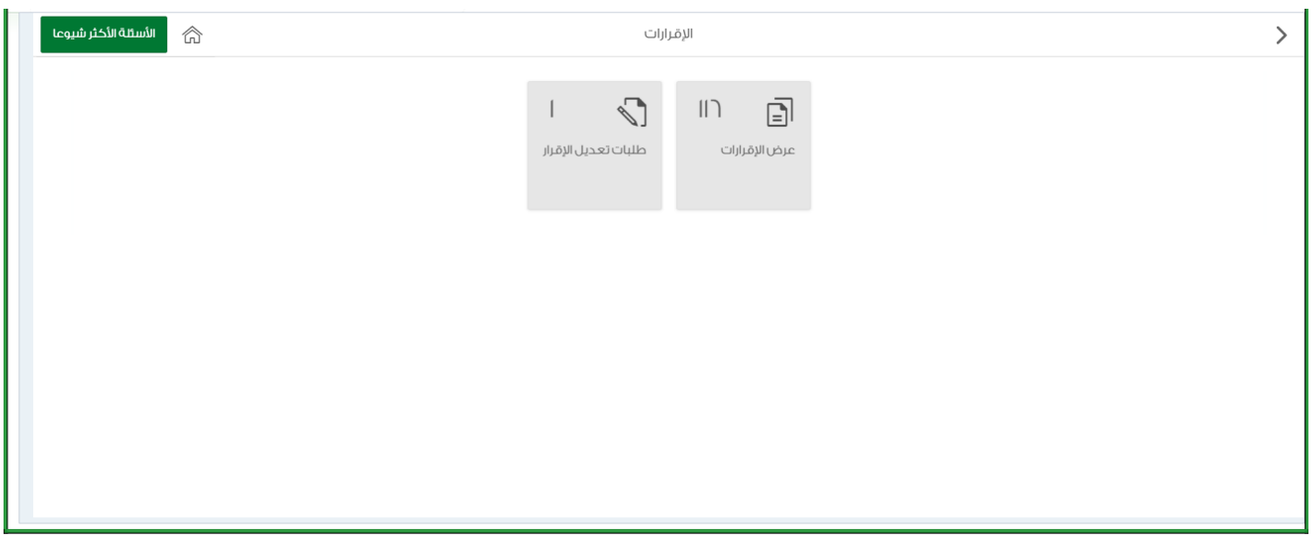
رقم فاتورة سداد	وصف العملية	بداية الفترة	نهاية الفترة	السنة المالية	المبلغ
مجموع المستحق سداده					

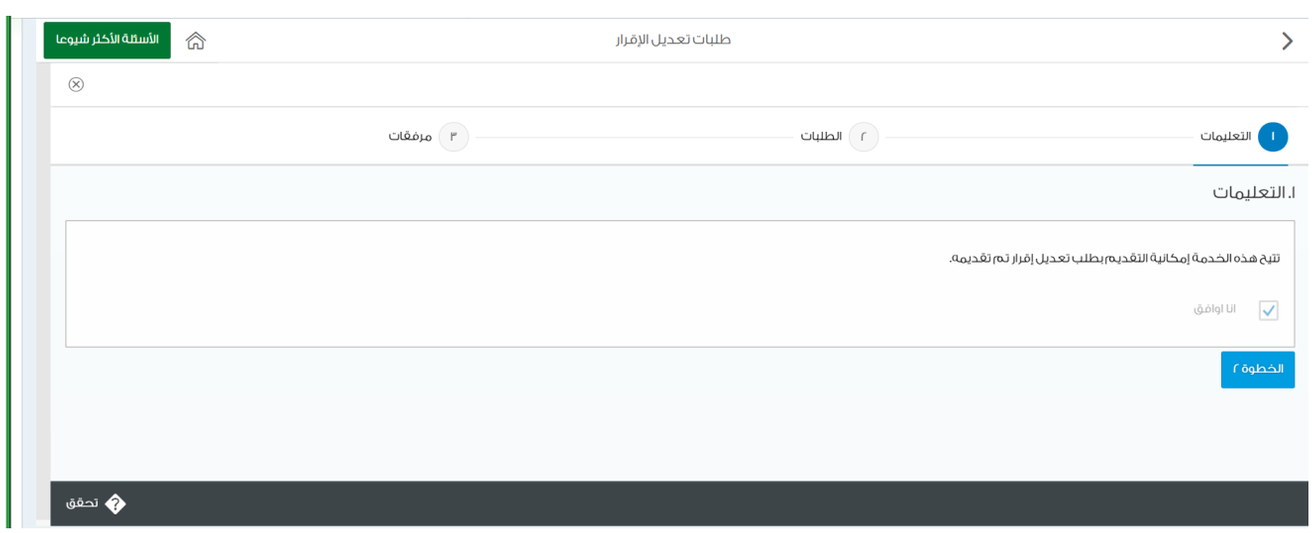
لمزيد من المعلومات الرجاء الإتصال على الرقم ١٩٩٩٣

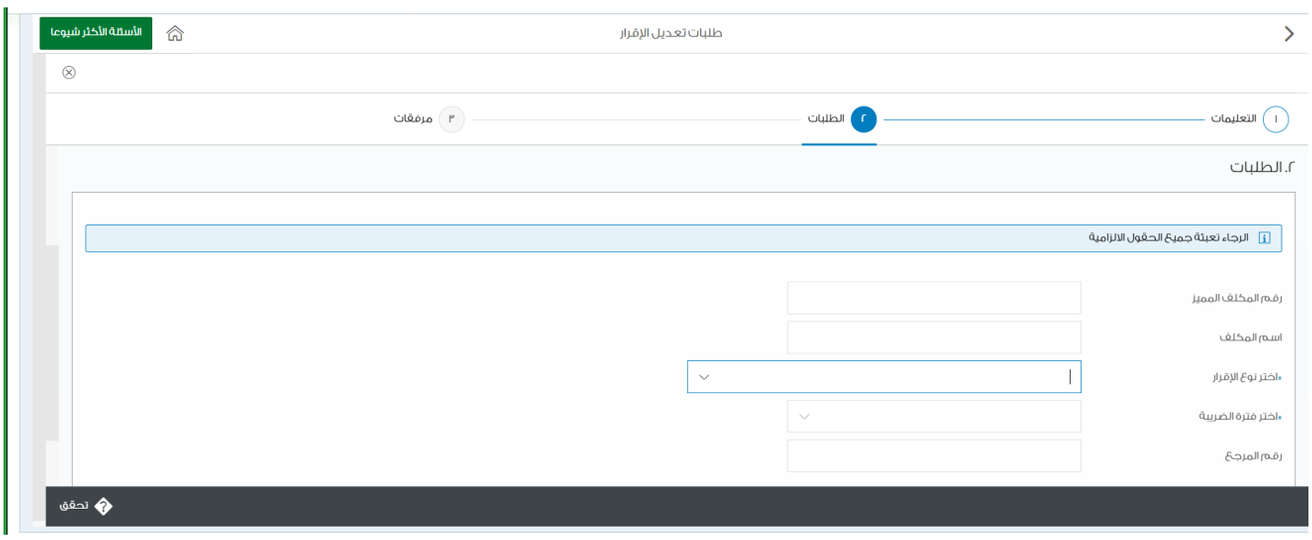
تعديل الإقرار

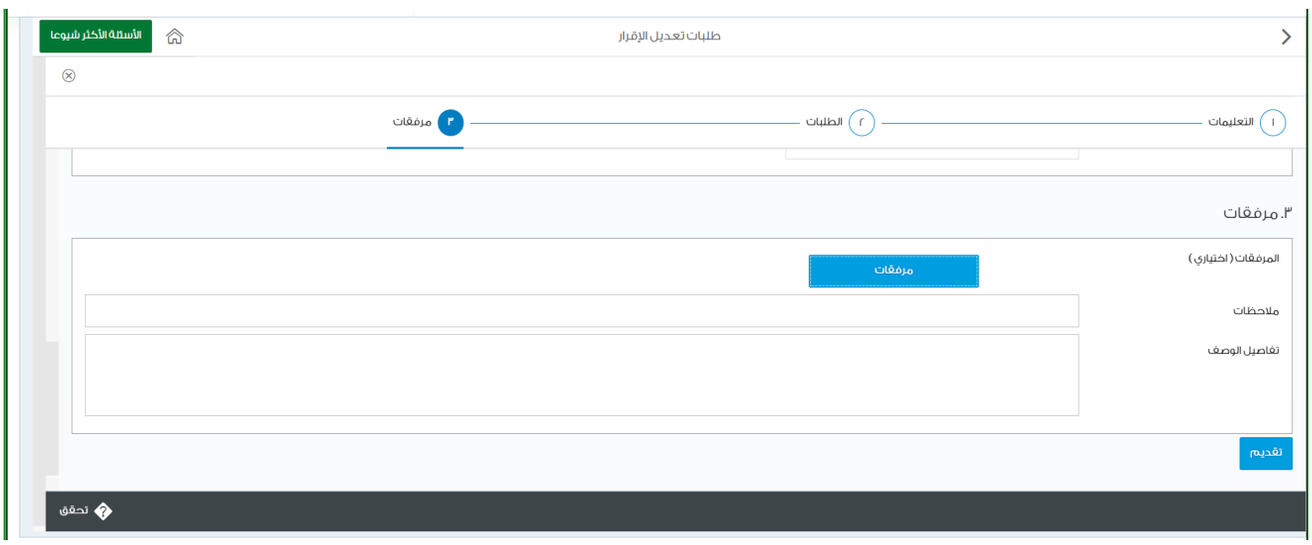
في حال تبين للمكلف وجود خطأ أو عدم صحة المبالغ الواردة في إقراره الزكوي فإنه يجوز له التقدم بطلب تعديل إقراره وذلك عن طريق التقدم بطلب التعديل عبر نظام إيراد، وفي حال تمت الموافقة على طلبه، يقوم المكلف بتعديل البيانات المدخلة وتصحيحها ومن ثم إعادة تقديم الإقرار مرةً أخرى عبر النظام.

مرفق أدناه شاشات التعديل على الإقرار:









8.4 الإحتفاظ بالدفاتر التجارية:

المبادئ العامة:

يجب على المكلف الاحتفاظ بالدفاتر التجارية الكاملة والمستخدمة في إعداد إقراره الزكوي بشكل دقيق داخل المملكة وباللغة العربية، وذلك للتأكد من صحة احتساب الزكاة والإيضاحات التي تؤيدها، إذ يقع عبء إثبات صحة ما ورد في الإقرار من بنود وأي بيانات أخرى على المكلف نفسه[26].

يحق للهيئة في حال عدم تمكن المكلف من إثبات صحة ما ورد في إقراره، عدم إجازة أي من البنود الواردة في إقراره، أو القيام بربط تقديري وفقاً لوجهة نظرها في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتاحة لها [27].

26) المادة 18، اللائحة التنفيذية.
27) المادة 11، اللائحة التنفيذية.

السجلات المطلوبة:

يجب على المكلف الخاضع لأحكام اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الاحتفاظ بالسجلات الخاصة به لمدة لا تقل عن عشر سنوات.

وفيما يلي أمثلة من تلك السجلات الواجب الاحتفاظ بها وتقديمها للهيئة في حال طُلبت من المكلف:

- الدفاتر المحاسبية.
- كشوف البنوك وأي سجلات مالية.
- مستندات الاستيراد والتصدير.
- العقود الخاصة بالمبيعات والمصاريف.
- الفواتير الصادرة من الشركة.



الشكل المتوقع ومدة الحفظ:

يمكن الاحتفاظ بالسجلات بشكل ورقي أو إلكتروني. وفي كلتا الحالتين، يجب الاحتفاظ بالسجلات في المملكة (سواء بشكل مادي أو من خلال الوصول إلى الخادم ذي الصلة، حيث يتم تخزين هذه السجلات). وعلى المكلف في حال أراد الاحتفاظ بسجلاته بصورة إلكترونية؛ أن يكون الحاسوب أو الخادم موجوداً في المملكة, وذلك لتزويد موظف الهيئة بنسخ من السجلات عند طلبها أثناء التدقيق والفحص.

9. التعامل مع الهيئة العامة للزكاة والدخل

9.1 أحقية الهيئة في طلب البيانات:

يلتزم المكلفون بتقديم المعلومات التي تطلبها الهيئة لغرض إثبات الالتزامات الزكوية الخاصة بهم، سواء طُلبت المعلومات أثناء إجراء فحص رسمي أو في أي وقت آخر (على ألا تتجاوز مدة 10 سنوات)، وعلى المكلف توفير جميع البيانات خلال مده لا تتجاوز عشرين يوماً من تاريخ استلام طلب البيانات[28].

ويحق للهيئة الوصول إلى المعلومات ذات الصلة التي يحتفظ بها أي طرف ثالث مباشرة من ذلك الطرف، بما في ذلك الوصول المباشر إلى السجلات بصفة عامة.

9.2 أحقية الهيئة في الفحص:

الفحص هو تدقيق تجريه الهيئة للتحقق من امتثال المكلف لما ورد في اللائحة، ويمكن أن يجري الفحص في مقر العمل الخاص بالمكلف أو في مقر الهيئة أو في أي مكان آخر تحدده الهيئة.

ستقوم الهيئة بإصدار إشعار مسبق، ينص على إجراء الفحص، وتفاصيل المعلومات والمستندات المطلوبة، وعند الحاجة ستحدد الفترات الزكوية التي سيتم مراجعتها.

خلال فترة الفحص، قد يقوم موظف الهيئة بزيارة مقر عمل المكلف للتحقق بأن المكلف يمتثل بجميع الالتزامات الزكوية كما هو مبين في اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة. وعلى المكلف السماح للفاحص بالوصول إلى جميع الفواتير والدفاتر والسجلات والمستندات المحاسبية التي يحتفظ بها عند طلبها لأغراض فحصها من قبل الهيئة[29].

9.3 إجراء الربط:

عند ملاحظة الهيئة أي خطأ في الإقرار الزكوي أو أي مستند آخر قدَّمه المكلف خلال فترة الفحص أو أية حالة أخرى، فإنه قد يتم إصدار ربط زكوي من قبل الهيئة لتصحيح هذا الخطأ[30].

بالإضافة إلى ما سبق، على الهيئة أن تخطر المكلف بالربط الصادر منها، وأن توضح حقه في الاعتراض على الربط، ويبين الربط الصادر من الهيئة على الأقل ما يلي:

- صافي الزكاة المستحقة.
- تاريخ استحقاق السداد.
- أساس احتساب الربط.

28) المادة 19، يحق للهيئة طلب ما تحتاجه من بينات ومستندات من المكلف، اللائحة التنفيذية.
29) المادة 19، اللائحة التنفيذية.
30) المادة 20، تصدر الهيئة الربط متضمنًا اعتمادها للإقرار أو تعديلاتها، اللائحة التنفيذية.

9.4 إعادة الربط:

إذا ظهر للهيئة في أي وقت أن البيانات التي قدَّمها المكلف غير صحيحة، فلها إعادة الربط بناء على المعلومات الصحيحة خلال مدة لا تتجاوز خمس (5) سنوات من تاريخ علمها بتلك المعلومات، ولها إحالة من قدم معلومات غير صحيحة أو مضللة إلى الجهات المختصة لتطبيق العقوبات المقررة نظاماً.

9.5 تصحيح الأخطاء والتقادم:

للهيئة تصحيح الأخطاء في تطبيق أي من أحكام اللائحة أو الأنظمة خلال خمس (5) سنوات من تاريخ انتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار الزكوي، وتمدد هذه المدة[31] إلى عشر (10) سنوات من تاريخ تقديم المكلف للإقرار الزكوي في الحالات الآتية:

- تقديم الإقرار الزكوي بعد الموعد النظامي[32].
- تقديم إقرار زكوي غير مكتمل أو على غير النماذج التي أعدتها الهيئة.
- تقديم الإقرار الزكوي بما يخالف أحكام اللائحة.
- عدم أداء الزكاة الواجبة من واقع الإقرار الزكوي خلال المدة النظامية.

ويجوز للهيئة أيضاً تصحيح الأخطاء الناتجة عن العمليات الحسابية (الجمع، والطرح، والضرب، والقسمة)، أو عن وضع رقم خاطئ مكان الرقم الصحيح ونحوها، خلال عشر (10) سنوات من تاريخ انتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار الزكوي.

يجوز للهيئة تصحيح الأخطاء في تطبيق أي من أحكام اللائحة أو الأنظمة

خلال خمس (5) سنوات من تاريخ انتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار الزكوي.

وتمدد هذه المدة[31] إلى عشر (10) سنوات من تاريخ تقديم المكلف للإقرار الزكوي في الحالات الآتية:

- تقديم الإقرار الزكوي بعد الموعد النظامي[32].
- تقديم إقرار زكوي غير مكتمل أو على غير النماذج التي أعدتها الهيئة.
- تقديم الإقرار الزكوي بما يخالف أحكام اللائحة.
- عدم أداء الزكاة الواجبة من واقع الإقرار الزكوي خلال المدة النظامية.

31) المادة 21، اللائحة التنفيذية.
32) المادة 22، الأخطاء ممكن أن تنتج عن عمليات حسابية أو عن وضع رقم خاطئ، اللائحة التنفيذية.

9.6 سرية المعلومات والمستندات:

تتعهد الهيئة بالحفاظ على سرية المعلومات المقدمة حول المكلف وغيره من الأشخاص، ويجوز للهيئة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمكلف التي تتلقاها في الحالات الآتية:

- عندما يكون الإفصاح عن بيانات المكلف مطلوباً بموجب أحكام قضائية أو نظام أو لائحة تنفيذية أو غيرها من الأنظمة المطبقة في المملكة [33].
- عندما يكون الإفصاح ضرورياً في سبيل ممارسة الواجبات والسلطات الممنوحة للهيئةً، وفقاً للشروط الآتية:

1. أن يكون الإفصاح عن المعلومات، بصفة رسمية، محصورا على موظف بالهيئة أو للهيئة العامة للجمارك أو لديوان المحاسبة العامة أو لجهات قضائية، أو لأي سلطة في دولة أجنبية تنفيذاً لأي معاهدة أو اتفاقية تكون المملكة طرفاً فيها.
2. أن يقوم موظف الهيئة، أو المفوض بأداء مهمة بموجب اللائحة؛ بأداء تلك الصلاحية بناءً على تكليف صادر من الهيئة يمكنه من ذلك.
3. ألا يتجاوز الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمكلف حدود الغرض المقصود منه، مع الأخذ في الحسبان ما قد يترتب عن ذلك من أثر شخصي أو تجاري.
4. ألا يحتفظ بالمعلومات الخاصة بالمكلف مدة تتجاوز تحقيق الغرض المقصود من الإفصاح.
5. أن يحتفظ بعناية بالمعلومات السرية التي تم الإفصاح عنها، واتخاذ جميع الإجراءات التي تقررها الهيئة لضمان منع تداولها بشكل غير مشروع وفقدها أو تلفها.
6. يجب التأكد - قبل السير في إجراءات الإفصاح - من أن الشخص الذي سيفصح له على علم تام بسريتها وبمتطلبات السرية.

ودون إخلال بمبدأ سرية المعلومات المتعلقة بالمكلف؛ يجوز لموظفي الهيئة، أو من تفوضهم الإفصاح لشخص عن المعلومات المتعلقة بالمكلف بناء على موافقة كتابية من المكلف.

33) المادة 24، اللائحة التنفيذية.

10. إجراءات الاعتراض والاستئناف

في حال لم يوافق المكلف على قرار صادر من الهيئة، فله حق الاعتراض رسمياً [34] على قرارها (ضمن المدة القانونية المشار إليها في هذا القسم)، وتتوفر ثلاثة طرق تسمح للمكلف بتقديم طلب مراجعة (أي الاعتراض) وحل النزاع المتعلق بالربط أو أي قرارات أخرى صادرة عن الهيئة فيما يتعلق بالمسائل الزكوية، وذلك على النحو الآتي:

- من خلال المراجعة الداخلية من قبل قسم الاعتراضات في الهيئة.
- من خلال اللجنة الداخلية لدى الهيئة لتسوية النزاعات.
- من خلال التظلم المقدم للجان الخارجية: لجنة الفصل (تسمى أيضاً لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية) واللجنة الاستئنافية (تسمى أيضاً اللجنة الاستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية).

10.1 تقديم اعتراض:

في حال قيام الهيئة بإصدار ربط زكوي يتضمن إعادة تقييم التزامات المكلف، سيشعر المكلف بحقه في الاعتراض على قرار الهيئة من خلال تقديم الاعتراض إلى الإدارة المختصة، عبر النظام الإلكتروني للهيئة «إيراد».

10.2 ضوابط قبول الاعتراض

يشترط لقبول اعتراض المكلف على أي قرار من قرارات الهيئة، الالتزام بالضوابط الآتية:

1. تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية:

يكون تقديم الاعتراض خلال ستين (60) يوماً من تاريخ إشعار الربط كما هو مذكور في الإشعار، ويعد الربط نهائياً إذا لم يقدم الاعتراض خلال المدة الزمنية المحددة، ويجب أن يتضمن الطلب على الأقل نقاط الخلاف وأسباب الاعتراض على قرار الهيئة، بالإضافة إلى المستندات الثبوتية التي تؤيد وجهة نظر المكلف.

2. سداد المبالغ المتعلقة بالربط وفقاً لما يلي:

البنود غير المعترض عليها:

يجب على المكلف سداد المبالغ المستحقة بالكامل على البنود غير المعترض عليها خلال المدة النظامية للاعتراض.

34) المادة 25، اللائحة التنفيذية.

نموذج تقديم اعتراض أو استئناف



بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
الهيئة العامة للزكاة والدخل
GENERAL AUTHORITY OF ZAKAT & TAX

الهيئة العامة للزكاة والدخل
GENERAL AUTHORITY OF ZAKAT & TAX

الرقم:
التاريخ:
المرفقات:
الموضوع:

(١٨٥)

تاريخ:
إشعار استلام الاعتراض

فرع الرياض

الرقم المميز :
رقم حالة الإعتراض :

المكرم / المحترم
شخص اتصال

ص . ب : السعودية-

بعد التحية:

نفيدكم بأنه تم استلام اعتراضكم برقم: **وتاريخ:** هـ .

و ستقوم الهيئة العامة للزكاة و الدخل بدراسة الإعتراض ونرجو الاحتفاظ برقم الطلب المرجعي لأي استفسار مستقبلًا.

وتقبلوا تحياتنا,,,,,,,,

البنود المعترض عليها:

يجب على المكلف سداد جزء من المبالغ المستحقة على البنود المعترض عليها خلال المدة النظامية للاعتراض، وذلك بما لا يقل عن عشرة في المئة (10%) ولا يزيد عن خمس وعشرين في المئة (25%) من المبالغ المستحقة على البنود المعترض عليها، أو تقديم ضمان مالي بما لا يقل عن خمسين في المئة (50%) من المبالغ المستحقة على البنود المعترض عليها.

3. المراجعة الداخلية:

تبدأ الهيئة بعملية المراجعة الداخلية بعد استلام الاعتراض، حيث يقوم قسم المراجعة والاعتراضات بإجراء المراجعة الداخلية للربط المعترض عليه من المكلف والرد على الاعتراض في غضون 90 يوماً؛ ويمكن أن ينتج عن عملية المراجعة أحد الأمور الآتية:

أ. قبول الاعتراض بالكامل: وتقوم الهيئة بعد ذلك بإصدار ربط جديد بدلاً من الربط الأول المعترض عليه، وإشعار المكلف بذلك.

ب. قبول الاعتراض جزئياً: وتقوم الهيئة بعد ذلك بإصدار ربط جديد بدلاً من الربط الأول، وإشعار المكلف بذلك.

ج. رفض الاعتراض بالكامل: وتقوم الهيئة بإخطار المكلف برفض اعتراضه على ربط الهيئة السابق.

وفي حال الرفض أو القبول الجزئي، يجوز للهيئة أو المكلف اقتراح إشراك لجنة التسوية الداخلية لحل النزاع (انظر البند 11.4) وفي تلك الأثناء، يجب على المكلف تقديم التظلم لدى الأمانة العامة للجان الضريبية خلال 30 يوماً من تاريخ صدور قرار قسم المراجعة والإعتراضات في الهيئة والموجه إلى المكلف, أو في حال مضى 90 يوماً من تاريخ تقديم الاعتراض دونأن تبت فيه الهيئة، وذلك لحفظ الحق في استكمال التظلم الرسمي أمام لجنة الفصل ضد الهيئة. (انظر البند 11.3)



حالات قبول الاعتراض

قبول كامل

إصدار ربط جديد
+
إشعار المكلف

قبول جزئي

إصدار ربط جديد
+
إشعار المكلف

رفض

إشعار المكلف
برفض الاعتراض

10.3 التظلم لدى اللجان المختصة:

نصت اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة على تطبيق قواعد عمل لجنتي الفصل والاستئناف في المخالفات والمنازعات الضريبية الواردة في المرسوم الملكي رقم م/113 لسنة 1438هـ على مكلفي الزكاة. وعليه تكون الجهة القضائية المختصة التي يجوز للمكلف التظلم أمامها على قرارات الهيئة، هي لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية واللجنة الاستئنافية للمخالفات والمنازعات الضريبية، وهما لجنتان منفصلتان عن الهيئة.

وعلى المكلف الذي يرغب في الاعتراض على القرارات النهائية الصادرة من الهيئة تقديم الاعتراض مباشرة إلى لجنة الفصل خلال فترة 30 يوماً من تاريخ إصدار إشعار إعادة الربط أو رفض الاعتراض، أو في حال مضي 90 يوماً من تاريخ تقديم الاعتراض دون أن تبت فيه الهيئة، ويعد قرار الهيئة نهائيًّا في حال عدم استلام أي اعتراض عليه خلال الفترة المحددة. وفي حال اعتراض المكلف أو الهيئة على قرارات لجنة الفصل, يُرفع النزاع إلى اللجنة الاستئنافية والتي تكون قراراتها نهائية وملزمة ولا يجوز الطعن فيها.

10.4 تسوية الخلاف:

شكّلت الهيئة لجنة لتسوية النزاعات الزكوية التي تنشأ من اعتراض المكلف على ربوط الهيئة، وهي لجنة داخلية لتسهيل حل النزاعات الزكوية والضريبية.

وتعد لجنة التسوية مسؤولة عن حل النزاع بين الهيئة والمكلف، حيث تقدم اللجنة حلاً للنزاعات ليكون بديلاً عن تقديم تظلم رسمي أمام لجنة الفصل واللجنة الاستئنافية -واللتان تعدان جهتين قضائيتين مختصتين بنظر النزاعات الزكوية- ويجوز للمكلف التقدم بطلب إلى اللجنة لمراجعة القرار الصادر من قسم المراجعة في الهيئة، ويجوز للهيئة نفسها أن تتقدم بطلب مراجعة إلى اللجنة في حال قدم المكلف التظلم إلى لجنة الفصل.

ويجب عند تقديم المكلف طلب إصدار قرار التسوية إلى لجنة التسوية أن يتضمن الطلب -على الأقل- نقاط النزاع وأسباب الاعتراض على قرار الهيئة, بالإضافة إلى المستندات الثبوتية التي تؤيد وجهة نظره.

وفي أثناء ذلك,تعلّق إجراءات التظلم الرسمي أمام لجنة الفصل أو اللجنة الاستئنافية؛ نتيجة لطلب التوجه إلى لجنة تسوية النزاعات، وذلك إلى أن يتم رفض البت في طلب التسوية، أو رفض دراسته من قبل اللجنة.

وتقوم لجنة التسوية بإخطار المكلف؛ إذا تم قبول أو رفض طلب حل النزاع عبر لجنة التسوية خلال 30 يوماً من تاريخ تقديم الطلب.

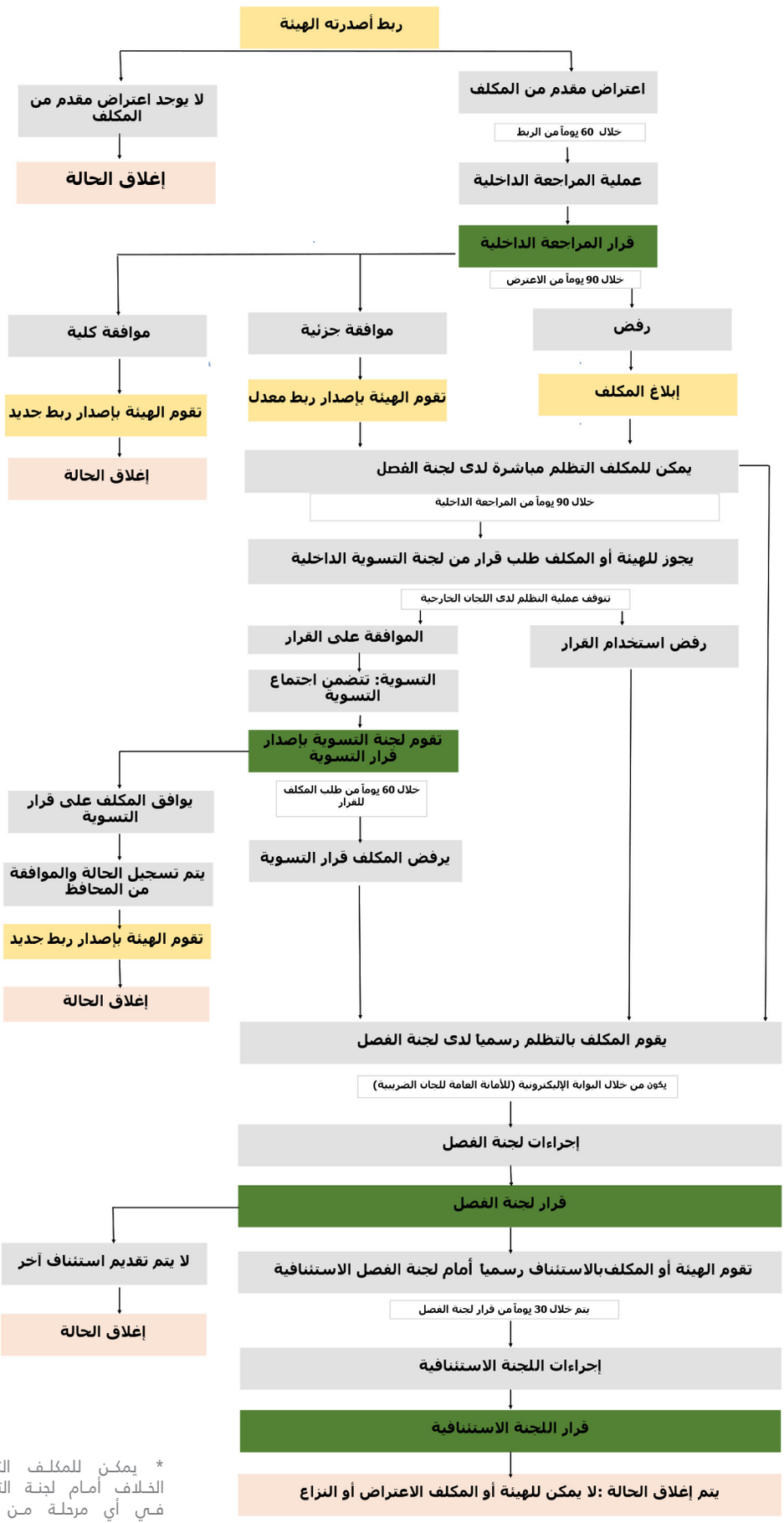
حالات رفض التسوية:

ترفض التسوية في حال حدوث أي من الحالات الآتية:

- عند عدم قناعة الهيئة بأسباب اعتراض المكلف، وتقوم الهيئة بإخطار المكلف برفض طلبه لإصدار قرار التسوية.
- عند عدم حصول المكلف على قرار التسوية خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه الطلب (ما لم يتم الإخطار بتمديد المدة 60 يوماً إضافياً)، فيعد الطلب مرفوضاً في هذه الحالة.
- عند رفض المكلف قرار التسوية أو عدم إخطار الهيئة كتابةً بالموافقة على قرار التسوية.

ويترتب على رفض قرار التسوية إستكمال التظلم الرسمي, حيث تستكمل إجراءات الاعتراض أمام لجنة الفصل واللجنة الاستئنافية وتعلق مؤقتاً خلال إجراءات لجنة التسوية.

مخطط الاعتراض والتظلم



* يمكن للمكلف التقدم بطلب تسوية الخلاف أمام لجنة التسويات داخل الهيئة في أي مرحلة من مراحل نظر الدعوى

11. إجراءات التحصيل

11.1 سداد المبالغ المستحقة:

على المكلف سداد المبالغ المستحقة بموجب إقراره مباشرة حتى يتمكن من الحصول على شهادة الزكاة، وعليه الالتزام بالسداد خلال المدد النظامية الموضحة أدناه:

• على المكلف سداد المبالغ الإضافية المستحقة بموجب الربط الذي لم يعترض عليه, وذلك خلال 60 يوماً من تاريخ ربط الهيئة [35].

• إذا قرر المكلف الاعتراض على الربط, يجب عليه سداد المبالغ غير المعترض عليها، و 10% إلى 25% من الزكاة المستحقة على البنود المعترض عليها، وفقاً للضوابط التي لدى الهيئة وذلك خلال المدة النظامية للاعتراض، أو تقديم ضمان مالي لا يقل عن 50% من قيمة المبالغ المستحقة على البنود المعترض عليها.

• في حالة صدور قرار من لجنة الفصل وقبِل به المكلفُ, أو صدور قرار من اللجنة الاستئنافية, أو في حال قيام المكلف بشطب الاعتراض؛ يجب على المكلف سداد المبالغ خلال ستين يوماً من تاريخ صدور قرار لجنة الفصل أو قرار اللجنة الاستئنافية أو من تاريخ الشطب؛ أيهما أقرب.

طريقة السداد:

على المكلف سداد المبالغ المستحقة إلى الهيئة من خلال تحويل بنكي إلى حساب الهيئة الخاص عبر نظام سداد الإلكتروني، ويتم تأكيد تفاصيل قيمة السداد وتاريخ الاستحقاق لكل إقرار زكوي بصورة إشعار الفاتورة الذي يصدر على الموقع الإلكتروني للهيئة بعد تقديم الإقرار الزكوي.

11.2 تقسيط المبالغ المستحقة:

11.2.1 ضوابط تقسيط المبالغ المستحقة:

إذا كان المكلف يواجه حالة استثنائية أو صعوبات تمنعه من القدرة عن سداد مبلغ الزكاة بالكامل عند استحقاقها، فبإمكانه التقدم إلى الهيئة لطلب تقسيط المبالغ المستحقة وفقاً للضوابط الآتية:

• يتم تقديم طلب إلى الهيئة عبر البوابة الإلكترونية للهيئة موضحاً فيه قيمة الالتزام الواجب سداده، والفترة أو الفترات المالية المتعلقة به، وأسباب عدم القدرة على سداده في تاريخ الاستحقاق، مع تقديم المستندات المؤيدة لذلك، وأن يشتمل الطلب على عدد الأقساط المقترحة، وقيمة كل قسط، وأي دفعات مقدمة، ويشترط ألا تزيد مدة التقسيط عن عدد السنوات المستحق عنها الالتزام[36].

• تقوم الهيئة بدراسة الطلب والرد على المكلف خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام طلب التقسيط.

11.2.2 أحقية الهيئة في إلغاء التقسيط

للهيئة اعتبار قرار التقسيط ملغىً في حالة التوقف عن سداد قسطين متتاليين، أو ثلاثة أقساط غير متتالية خلال فترة التقسيط، أو إذا تبين أن مستحقات الزكاة معرضة للضياع. ويخطر المكلف بإلغاء التقسيط بخطاب من الهيئة أو بإشعار آلي، وفي هذه الحالة يجب فوراً على المكلف سداد ما يستحق عليه بالكامل.

---

35) المادة 26، اللائحة التنفيذية.
36) المادة 27، في حالات معينة وبعد موافقة الهيئة، اللائحة التنفيذية.

12. المستحقات النهائية

12.1 اعتبار المستحقات نهائية:

تعد المستحقات الزكوية نهائية في الحالات الآتية:

- موافقة المكلف على ربط الهيئة [37].
- مرور الموعد النظامي دون قيام المكلف بسداد الزكاة المستحقة عليه بموجب إقراره المقدم إلى الهيئة.
- انتهاء الموعد النظامي للاعتراض على الربط الذي أجرته الهيئة، أو بعد أول شطب للاعتراض.
- صدور قرار نهائي من لجنة الفصل، أو صدور قرار من اللجنة الاستئنافية.

12.2 الحجز على الممتلكات:

في حال عدم تجاوب المكلف مع المطالبات الأولى والثانية بالسداد؛ فإنه يخطر بنيّة الحجز على أمواله المنقولة وغير المنقولة الجائز حجزها نظاماً ما لم يتم السداد خلال عشرين يوماً من تاريخ هذا الإخطار.

12.2.1 إجراءات الحجز على الممتلكات المنقولة وغير المنقولة:

تزود مؤسسة النقد العربي السعودي بنسخة من إخطار نية الحجز لإيقاف أي سحوبات من أرصدة المكلف البنكية في حدود القيمة المستحقة عليه من الزكاة. وتقوم الهيئة ببدء إجراء الحجز على ممتلكات المكلف المنقولة وغير المنقولة بكل أو أي من الآتي:

أ. الكتابة لمؤسسة النقد العربي السعودي، وهيئة السوق المالية؛ للحجز على أموال المكلف في البنوك المحلية في حدود القيمة المستحقة عليه من الزكاة وتوريدها لحساب الهيئة عند الطلب.

ب. الكتابة للهيئة العامة للجمارك للحجز على استيرادات المكلف في حدود القيمة المستحقة عليه من الزكاة.

ج. الكتابة لوزارة المالية للحجز على أي مبلغ يخص المكلف في حدود القيمة المستحقة عليه من الزكاة.

د. الكتابة لوزارة العدل لإيقاف أي تصرف للمكلف بالممتلكات غير المنقولة.

37) المادة 28، شروط معينة لإعتبار المستحقات الزكوية نهائية، اللائحة التنفيذية.

12.2.2 ضوابط إجراءات الحجز:

لا يقع الحجز على قيمة النفقات الشهرية الملزم بها المكلف لموظفيه أو غيرهم بما فيها مصاريف المعيشة اللازمة بموجب أي نظام آخر، وتحدد قيمة تلك النفقات من واقع المعلومات المتوفرة لدى الهيئة. ويتعين على كل من قام بالحجز المطلوب تسليم الأصل المحجوز لديه إلى الهيئة عندما تطلب منه ذلك، وهذا الالتزام يشمل أي مبالغ يكون طرف ثالث مديناً بها للمكلف بتاريخ تسلم إشعار الحجز أو بعده.

12.2.3 الإجراءات الأخرى:

يتم التنفيذ على أموال المكلف المنقولة وغير المنقولة وبيعها بما يكفي لتسديد المستحقات الزكوية بعد انتهاء إجراءات الحجز وانتهاء مدد الإنذار, وفقاً للإجراءات النظامية النافذة، وبمراعاة الآتي:

- أن تقوم الهيئة أو الجهة المختصة ببيع الممتلكات المحجوزة وفقاً لأحكام الحجز.
- أن تسمح الهيئة للمكلف بتقديم قائمة بالممتلكات التي يرغب في استثناءها من عملية البيع إذا كانت قيمة بيع ممتلكاته الأخرى تغطي المستحقات التي عليه للهيئة.
- يسدد من حصيلة البيع مصاريف الحجز والبيع، ثم مستحقات الزكاة، ويعاد أي مبلغ متبقٍّ للمكلف فوراً.
- يعلق بيع ممتلكات المكلف خلال فترة المراجعة الإدارية أو القضائية للربط الذي تم على أساسه الحجز، ما عدا الممتلكات المعرضة للتلف، والممتلكات التي يطلب المكلف من الهيئة بيعها.

إضافة إلى ما سبق، يحق للهيئة بمقتضى الأمر السامي رقم (16145) وتاريخ 1437/4/1هـ, التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لحرمان المكلف من الدخول في المنافسات الحكومية، أو استقدام أي عمالة، أو إصدار وتجديد سجلات ورخص العمل التي تمكنه من ممارسة النشاط.

إذا توفي صاحب المنشأة الفردية وعليه مستحقات زكوية للهيئة لم تسدد في حينها، فإنه يجب تحصيل تلك المستحقات قبل قسمة التركة، وإلا يتم مطالبة الورثة بسدادها؛ كل بحسب نصيبه منها. وتقوم الهيئة فور تحصيلها كامل المبالغ الزكوية المستحقة لها بإبلاغ الجهات الحكومية المعنية بذلك؛ لتتولى إيقاف جميع الإجراءات المتخذة بحق المكلف، وتقوم الهيئة بإشعار المكلف بجميع الإجراءات المتخذة بحقه بموجب اللائحة.

13. المبالغ الزائدة

13.1 ترحيل المبلغ الزائد:

إذا تبين أن المكلف دفع للهيئة مبلغاً زائداً عن الزكاة المستحقة عليه؛ فيُعد ذلك المبلغ دفعة مقدمة وتعجيلاً منه لزكاة لاحقة، وإذا لم يطلب المكلف من الهيئة استرداد المبلغ خلال خمس (5) سنوات من تاريخ دفعه، فيرحل إلى حساب المكلف للأعوام الزكوية اللاحقة [38].

13.2 استرداد المبلغ الزائد:

في حال طلب المكلف من الهيئة استرداد المبلغ خلال خمس (5) سنوات، فعلى الهيئة دراسة طلب المكلف والتحقق من وجود مبالغ مدفوعة منه بالزيادة, وإنهاء تلك المبالغ خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ ثبوت حق المكلف في الاسترداد وبعد طلبه له. ولا يُنظر إلى أي طلب رد مبالغ مسددة بالزيادة إذا كانت هناك إقرارات لم تقدم للهيئة، وكذلك في حالات الاعتراض أو الاستئناف إلا بعد صدور حكم نهائي يؤكد استحقاق المكلف لهذه المبالغ، وترد المبالغ الزائدة للمكلف بعد صدور الحكم النهائي لصالحه. وللمكلف أن يطلب ترحيل المبالغ المسددة بالزيادة لسداد أي مستحقات أخرى متوجبة عليه لدى الهيئة سواء زكوية أو ضريبية، ويعد تاريخ طلب المكلف بالترحيل هو التاريخ المثبت لواقعة دفع هذه المستحقات.

14. الخطابات والإشعارات

14.1 طرق الاتصال المستخدمة في المخاطبات والإخطارات:

تكون المخاطبات والإخطارات الموجهة من الهيئة للمكلف منتجة لآثارها النظامية إذا كانت عن طريق الوسائل المعتمدة لدى الهيئة، التي تشمل -على سبيل المثال لا الحصر-: البوابة الإلكترونية للهيئة، ورسائل الجوال، والبريد الإلكتروني، والبريد المسجل، أو أي وسيلة أخرى تقرها الهيئة. وتكون المخاطبات والإخطارات من المكلف للهيئة منتجة لآثارها النظامية إذا كانت عن طريق البوابة الإلكترونية للهيئة أو أي وسيلة معتمدة أخرى تحددها الهيئة عند عدم إمكانية تقديمها عن طريق البوابة الإلكترونية [39].

14.2 تحديث بيانات الاتصال الخاصة بالمكلف:

على كل مكلف الحرص على تحديث بيانات التواصل معه الموجودة في حسابه لدى البوابة الإلكترونية للهيئة، وخاصة إذا غير المكلف إحدى هذه البيانات؛ لتجنب تعثر محاولات التواصل معه.

---

38) المادة 29، كيفية إسترداد المبالغ الزائدة المدفوعة عن الزكاة، اللائحة التنفيذية.
39) المادة 30، طرق تواصل المكلف مع الهيئة، اللائحة التنفيذية.

15. التوقف عن النشاط

15.1 تقديم إشعار عن توقف النشاط:

على المكلف أن يقدم للهيئة إشعاراً، عن طريق بوابتها الإلكترونية، عند التوقف عن النشاط خلال ستين (60) يوماً من تاريخ التوقف، وإلا حوسب عن عام زكوي كامل [40].

15.2 التوقف عن النشاط لأغراض التصفية

يعد المكلف متوقفاً عن النشاط لأغراض التصفية بمجرد افتتاح إجراء تصفيته التي يترتب عليها توقف نشاطه، وعلى المصفي إشعار الهيئة ببدء إجراءات التصفية، وتقديم الإقرارات في مواعيدها النظامية إلى حين انتهاء التصفية، وتسديد المبالغ الزكوية المستحقة للهيئة [41].

16. أحقية الهيئة في التنسيق مع الجهات الحكومية

يحق للهيئة التنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية في كل العلاقات المتعلقة بالزكاة، وعلى جميع الجهات الحكومية وشبه الحكومية والشركات التي تساهم فيها المملكة والهيئات المهنية تزويد الهيئة بالمعلومات الزكوية التي تطلبها [42].

17. قائمة بمصطلحات محاسبة الزكاة

1. عام الزكاة:

السنة المالية للمكلف، سواء أكانت هجرية أم ميلادية، قصيرة كانت أم طويلة، في بداية النشاط أو نهايته.

2. الوعاء الزكوي:

موجودات المكلف الخاضعة للزكاة.

3. مصادر التمويل الداخلية:

عناصر حقوق الملكية والمخصصات التي تستخدم في تمويل الموجودات والنشاط.

4. مصادر التمويل الخارجية:

ديون على المكلف (قروض، والتزامات طويلة وقصيرة الأجل) تستخدم في تمويل الموجودات والنشاط.

5. الموجودات غير المحسومة (الموجودات الزكوية):

هي الموجودات التي لم تنص اللائحة على حسمها.

---

40) المادة 31، اللائحة التنفيذية.
41) المادة 32، اللائحة التنفيذية.
42) المادة 33، اللائحة التنفيذية.

6. الموجودات المحسومة (الموجودات غير الزكوية):

هي موجودات واجبة الحسم بموجب اللائحة، وتشمل: الموجودات غير الخاضعة للزكاة بطبيعتها كالأصول الثابتة (عروض القنية)، والموجودات المزكاة كالاستثمارات في الشركات.

7. الحسم المزدوج:

اجتماع حسم قيمة العناصر المحسومة، مع عدم إضافة مصدر تمويلها؛ ونتيجة لذلك ينقص الوعاء الزكوي بقيمة البند المحسوم مرتين.

8. الأرباح المدورة من سنوات سابقة:

رصيد مجمع الارباح المحققة والمبقاة من سنوات سابقة.

9. الأرباح الموزعة:

أرباح تم الإقرار بتوزيعها وتم إيداعها في حسابات المساهمين.

10. الأرباح تحت التوزيع (الأرباح المعلن عن توزيعها):

أرباح تم الإقرار بتوزيعها ولم يتم ايداعها في حسابات المساهمين

11. صافي الربح المعدل:

صافي الربح بعد تعديله لأغراض الزكاة، طبقاً للفصل (الثالث) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة.

12. صافي الخسارة المعدلة:

صافي الخسارة بعد تعديلها لأغراض الزكاة، طبقاً للفصل (الثالث) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة.

13. الشركة القابضة:

شركة مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة تهدف إلى السيطرة على شركات أخرى مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة تدعى الشركات التابعة، وذلك بامتلاك أكثر من نصف رأس مال تلك الشركات أو بالسيطرة على تشكيل مجلس إدارتها.

14. الشركة التابعة:

هي شركة مساهمة، أو ذات مسؤولية محدودة، تمت السيطرة عليها من شركة قابضة مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة.

15. الخسائر المرحلة:

رصيد الخسائر المدورة من سنوات سابقة.

16. المستخدم من المخصص:

ما يُصرف خلال العام من المخصص للغرض الذي من أجله كوِّن المخصص.

17.الاستثمارات لغير المتاجرة:

استثمارات في الأسهم، تقتنى بغرض الاستفادة من ريعها لتكون مصدراً للدخل وليس بغرض المتاجرة بها.

18. الأصول الضريبية المؤجلة:

قيمة الضرائب التى يستحق استردادها فى الفترات المستقبلية فيما يتعلق بالآتي:

- الفروق المؤقتة المخصومة (أي القابلة للخصم من الربح الضريبي في الفترات المستقبلية).
- الخسائر الضريبية غير المستخدمة والمرحّلة للفترات التالية.
- الخصم الضريبى غير المستخدم والمرحّل للفترات التالية.

19. القيمة العادلة:

سعر سيتم استلامه لبيع أصل أو مدفوع لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق (أطراف مطلعة وراغبة) في تاريخ القياس.

20. المصروفات الرأسمالية:

مصروفات ذات طبيعة رأسمالية، تتم رسملتها على أن يتم إطفاؤها على عدة سنوات، وفقاً للعمر الافتراضي للأصل الذي تمثله.

21. المستحق الزكوي النهائي:

قيمة الزكاة النهائية المحتسبة والمستحقة السداد.

22. المنشأة الدائمة:

منشأة تمارس النشاط، ويتحقق فيها شرطان فأكثر من شروط الإدارة الرئيسة المذكورة في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الائحة التنفيذية لجباية الزكاة.

23. المنشأة المقيمة:

منشأة تمارس النشاط، وتحقق فيها أحد الوصفين الآتيين:

- تأسيسها وفقاً للأنظمة السارية في المملكة.
- وجود إدارتها الرئيسة في المملكة.

24. أساس التكلفة:

القيمة الأصلية للأصل التي تتضمن تكلفة جميع النفقات والمصروفات التي تكبدتها المنشأة من أجل الحصول على الأصل حتى أصبح جاهزً للاستعمال في مكانه المخصص له بالمنشأة ومن أجل الغرض الذي أمتلك من اجله.

25. حقوق الملكية:

باقي قيمة الموجودات بعد استبعاد قيمة الالتزامات. وتختلف مكونات حقوق الملكية باختلاف الشكل القانوني للمنشاة، وتشمل عادة: رأس المال، والاحتياطيات، والأرباح المدورة، والخسائر المتراكمة.

26. صافي الربح:

الناتج الإجمالي لما اكتُسب من ربح للعمليات التشغيلية، وذلك بعد إضافة الإيرادات الأخرى، وطرح المصروفات الأخرى، بالإضافة إلى خصم الزكاة الشرعية.

18. التواصل معنا

للحصول على المزيد من المعلومات بشأن أي معاملة خاضعة للزكاة يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: **gazt.gov.sa**
أو التواصل معنا على الرقم التالي **19993.**

ملحق: أسئلة شائعة

الأسئلة الشائعة المتعلقة بالإجراءات:

1) إن كانت هناك عدة منشآت مملوكة لنفس الشركاء هل يجوز لتلك المنشآت تقديم إقرار زكوي موحد؟

نعم، يجوز للمنشآت المملوكة لنفس الشركاء، والشركة القابضة والمنشآت التابعة لها المملوكة لنفس الشركاء تقديم إقرار زكوي موحد.

2) كيف يحاسب المكلف في حال كانت السنة المالية الأولى سنة مالية قصيرة؟

تحتسب الزكاة عن السنة القصيرة بناء على عدد الأيام من تاريخ بداية النشاط، وذلك بقسمة اثنين ونصف في المئة (2.5%) على عدد أيام السنة الهجرية (354 يوم) مضروبة بعدد الأيام الفعلية للعام الزكوي.

عدا صافي الربح المعدل فيخضع بنسبة اثنين ونصف في المئة (2.5%) عن الفترة.

$$\text{عدد الأيام الفعلية للعام الزكوي للمكلف} \times \frac{2.5\%}{\text{عدد أيام السنة الهجرية}}$$

3) كيف يحاسب المكلف في حال كانت السنة المالية الأولى سنة مالية طويلة أو سنة ميلادية؟

تحتسب الزكاة عن السنة المالية الطويلة بناء على عدد الأيام من تاريخ بداية النشاط، وذلك بقسمة اثنين ونصف في المئة (2.5%) على عدد أيام السنة الهجرية (354 يوم) مضروبة بعدد الأيام الفعلية للعام الزكوي.

عدا صافي الربح المعدل فيخضع بنسبة اثنين ونصف في المئة (2.5%) عن الفترة.

$$\text{عدد الأيام الفعلية للعام الزكوي للمكلف} \times \frac{2.5\%}{\text{عدد أيام السنة الهجرية}}$$

الأسئلة الشائعة المتعلقة بالوعاء الزكوي:

1) هل يجوز للمنشأة حسم حصة الموظف في صناديق التقاعد النظامية من الوعاء الزكوي كصندوق معاشات التقاعد أو التأمينات الإجتماعية أو صناديق التوفير والادخار؟

لا يجوز حسم حصة الموظف في تلك الصناديق من الوعاء الزكوي.

2) ما هي المصروفات التي يجوز حسمها من الوعاء الزكوي؟

تحسم جميع المصاريف العادية والضرورية اللازمة للنشاط، سواءً كانت مسددة أو مستحقة، وصولاً إلى صافي نتيجة النشاط بشرط توفر الضوابط الآتية:

1. أن تكون نفقة فعلية مؤيدة بمستندات ثبوتية أو قرائن أخرى تُمكّن الهيئة من التأكد من صحتها ولو كانت متعلقة بسنوات سابقة.
2. أن تكون مرتبطة بالنشاط ولا تتعلق بمصروفات شخصية أو بأنشطة أخرى.
3. ألا تكون ذات طبيعة رأسمالية، وفي حالة إدراج مصروف ذي طبيعة رأسمالية ضمن المصروفات فتعدل به نتيجة النشاط ويضم للموجودات الثابتة ويستهلك وفقاً للنسب النظامية.

3) هل يجوز للمنشأة حسم ديونها المعدومة من وعاء الزكاة؟ وما ضوابط ذلك؟

تعد الديون المعدومة من المصروفات التي يجوز حسمها طبقاً للضوابط الآتية:

1. أن يكون قد سبق التصريح عنها ضمن إيرادات المنشأة في سنة استحقاق الإيرادات.
2. أن تكون الديون المعدومة ناتجة عن ممارسة النشاط، ويشترط في هذه الديون ما يلي:

أ- أن تقدم المنشأة شهادة من المحاسب القانوني تفيد شطب هذه الديون من الدفاتر بقرار من صاحب الصلاحية.

ب- ألا تكون الديون على جهات مرتبطة بالمكلف.

3. التزام المنشأة بالتصريح عن الالتزامات ضمن دخله متى تم تحصيلها.

4) هل يجوز لصاحب المنشأة حسم رواتبه وبدلاته من الوعاء الزكوي؟

تعد رواتب وبدلات صاحب المنشأة، سواءً كانت مؤسسة فردية أو شركة أموال أو شركة أشخاص، وكذلك المكافآت التي تدفع لرئيس مجلس إدارة الشركاء في المنشأة ونائبه وأعضاء المجلس، من المصروفات التي يجوز حسمها. بشرط أن تكون رواتب صاحب المنشأة وبدلاته مسجلة في التأمينات الاجتماعية، وأن تكون المكافئات في حدود ما يصرف للمستقلين.

5) كيف تحسب الزيادة النقدية خلال العام في رأس المال التي لم يُعلم أنها مولت محسوماً؟

تضاف الزيادة في رأس المال التي لم يُعلم أنها مولت محسوم بنسبة عدد الأيام؛ على أساس أنها مصدر من مصادر التمويل الأخرى.

الأسئلة الشائعة الأخرى:

1) هل يمكن دفع الزكاة لإحدى المؤسسات الخيرية الرسمية الموجودة داخل المملكة، بحيث تزوّد الهيئة بالمستندات الثبوتية، ويكتفى بالدفع لتلك الجهة؟

الهيئة العامة للزكاة والدخل هي الجهة المناطة بجباية الزكاة من المنشآت الخاضعة لها، حيث تقوم الهيئة بإيداع مبالغ الزكاة في حساب مؤسسة النقد العربي السعودي الخاص بوكالة وزارة شؤون الضمان الاجتماعي للصرف منها على مستحقيها، علماً بأن التبرعات لتلك المؤسسات الخيرية الرسمية الموجودة داخل المملكة تعد من المصروفات جائزة الحسم من وعاء زكاة المكلف الذي يمسك حسابات نظامية متى قدّمت المستندات الثبوتية المؤيدة لها.

2) هل يجب على الشركة التي تمتلك عدة منشآت تابعة خارج المملكة بالكامل إدراج نتائج أعمال تلك المنشآت في حسابات الشركة الأم؟

يجب على الشركة القابضة والمنشآت التابعة لها المملوكة لها بالكامل، سواءً كانت المنشآت التابعة مسجلة داخل المملكة أم خارجها، وسواءً كانت هذه الملكية مباشرة أو غير مباشرة، تقديم حسابات موحدة وإقرار زكوي موحد وتحاسب على أساس ما تظهره نتائجهما بوعاء زكوي واحد.

3) ما هي المنشآت الخاضعة للزكاة؟

يخضع لجباية الزكاة كل من يمارس نشاطاً يقصد به الكسب من مال أو عمل, وتشمل الفئات الآتية:

- الأشخاص الطبيعيون السعوديون المقيمون في المملكة, ومن يعامل معاملتهم من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- المنشآت السعودية المقيمة في المملكة عن حصص الأشخاص السعوديين ومن يعامل معاملتهم من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وعن حصص الهيئات والمؤسسات الحكومية السعودية.

مثال (32):

شركة ذات مسؤولية محدودة, يبلغ رأسمالها 100,000 ريال سعودي وحققت صافي ربح بمبلغ 30,000 ريال سعودي، ولديها قروض بمبلغ 150,000 ريال سعودي وصافي موجوداتها الثابتة يبلغ 80,000 ريال سعودي، كيف يحتسب الوعاء الزكوي لها؟

الطريقة المتبعة في الهيئة لإحتساب الزكاة للمنشآت ممن لديها حسابات نظامية هي (طريقة مصادر الأموال) وبناءً عليها تحسم الموجودات الثابتة من إجمالي العناصر المضافة (رأس المال مضافاً إليه ما حال عليه الحول من العناصر الدائنة في القوائم المالية)، وبناءً على ذلك فإن وعاء الزكاة لتلك المنشأة يتمثل فيما يلي:

رأس المال	100,000 ريال سعودي
القروض	80,000 ريال سعودي
صافي الربح	30,000 ريال سعودي
الإجمالي	**210,000 ريال سعودي**
يحسم: صافي الموجودات الثابتة	80,000 ريال سعودي
وعاء الزكاة	**130,000 ريال سعودي**
الزكاة الشرعية	**3,350 ريال سعودي**

4) ما الأنشطة الخاضعة لزكاة عروض التجارة؟

يخضع للزكاة كل نشاط يقصد به الكسب من مال أو عمل، ومن ذلك -على سبيل المثال لا الحصر-:

1. النشاط التجاري بجميع صوره, ومن ذلك: المتاجرة بالسلع والخدمات.
2. النشاط الإستثماري بجميع صوره, ومن ذلك: الاستثمار في الأوراق المالية, سواءً أكانت طويلة الأجل أم قصيرة الأجل، داخلية أم خارجية، وكذلك الاستثمار في السلع والخدمات والمساهمات التجارية.
3. النشاط الصناعي بجميع صوره، ومن ذلك: المصانع، والمعامل، والورش.
4. النشاط الخدمي بجميع صوره، ومن ذلك: الخدمات المالية، والمهن الحرة، والحرف، وأعمال التأجير، والاستئجار، والسمسرة، والوكالات.
5. الأنشطة المالية بجميع صورها, ومنها: الأنشطة المصرفية, وأنشطة التأمين, وأنشطة التمويل.

